



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي

دراسة قياسية تحليلية لمجموعة دول عربية

من اعداد الطالبة: بن مدخن يمينه

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .../.../...

أمام لجنة المناقشة المكون من السادة:

رئيسا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. هشام لبزة
مشرفا و مقررا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ.	د.آمال بوسواك
مساعدنا ومقررا ثانيا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. عبد الجليل شليق
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. علي العبسي
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. رياض الريمي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. طارق قدوري
ممتحنا	جامعة ورقة	أستاذ	أ.د. لمياء عماني

السنة الجامعية: 2024-2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي

دراسة قياسية تحليلية لمجموعة دول عربية

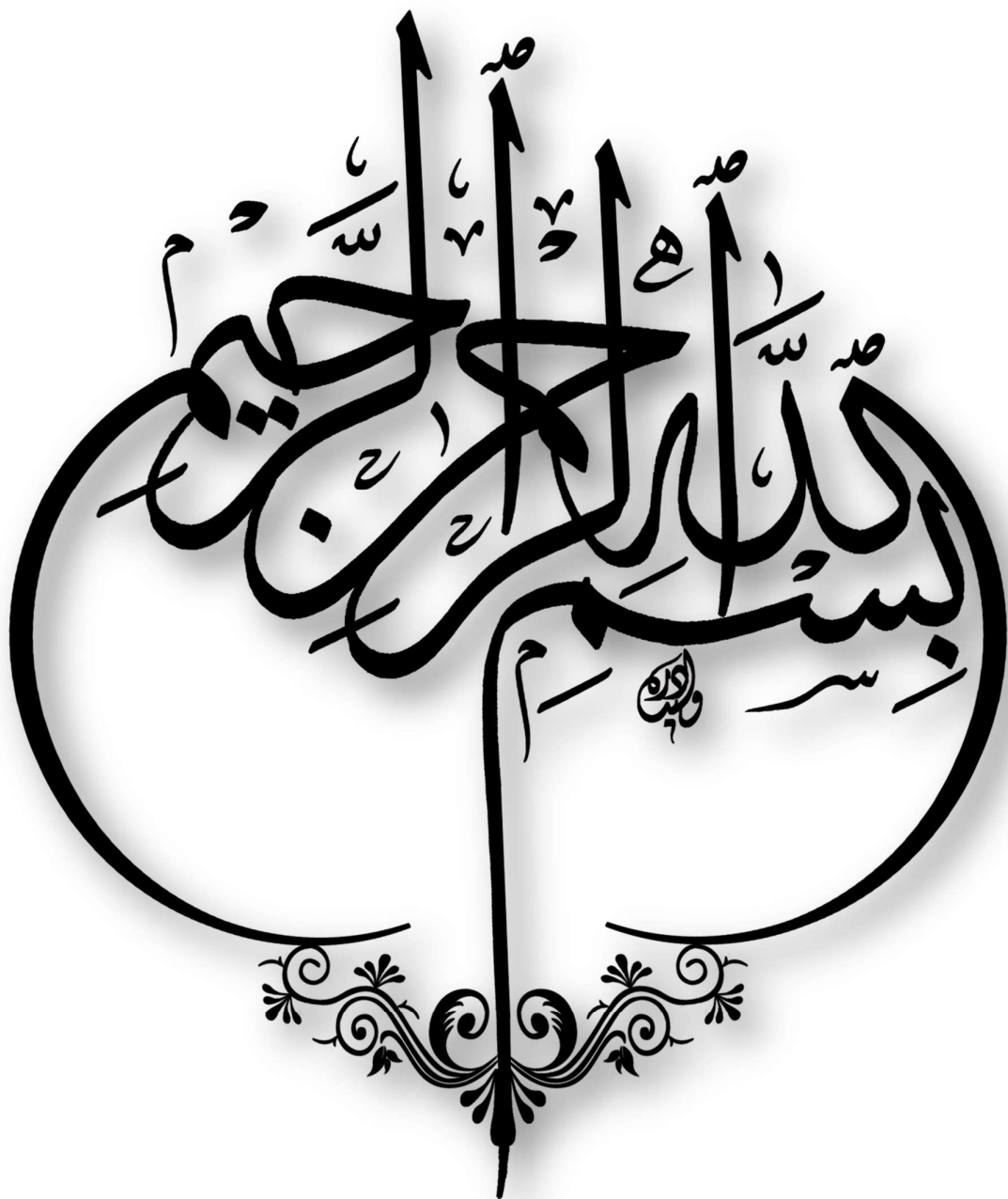
من اعداد الطالبة: بن مدخن يمينه

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .../.../...

أمام لجنة المناقشة المكون من السادة:

رئيسا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. هشام لبزة
مشرفا و مقرا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ.	د.آمال بوسواك
مساعدنا ومقرا ثانيا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ.	د. عبد الجليل شليق
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. علي العبسي
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ	أ.د. رياض الريمي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. طارق قدوري
ممتحنا	جامعة ورقة	أستاذ	أ.د. لمياء عماني

السنة الجامعية: 2024-2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

[32: البقرة]

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل حمدا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض وما بينهما على نعمه العظيمة وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد من الفيض ذرة راجين من المولى عز وجل التوفيق والسداد لمن طرق يوما بابا يطلب فيه علما لينير به أمته.

وما نقدمه اليوم لعله يكون إجابة على علامة استفهام صغيرة مما يثقل العقل الثاقب للبصيرة، ونمضي به في أفياء الإحساس ببذل جهد متواضع لخير الإنسانية، ويكون لنا به بطاقة في أوردة الزمن، ونسكب به في أذن المستقبل علما نافعا نتجاوز به درجة الزهو إلى ثواب المنعم المتفضل علينا جلّ جلاله بنفحة من الفتح والتيسير...

وعرفانا لأهل الفضل بجميل فضلهم، أتقدم بخالص شكري ووافر احترامي وامتناني للأستاذة المشرفة "الدكتورة أمال بوسواك" على دعمها المتواصل ونصائحها القيمة التي كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان الى المشرف المساعد "الدكتور عبد الجليل شليق" على ما قدمه لي من دعم وتشجيع وتوجيهات كان لها الأثر في إنجاز هذا العمل والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه على قبولهم مناقشة هذا العمل وإسداء آرائهم وملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الكرام الذين لم ييخلوا بإرشاداتهم ونصائحهم.

بن مدخن يمينه

الإهداء

بعد مسيرة دراسية تحمل في طياتها الكثير من الصعوبات أهدي فرحة تخرجي
الى الذي ذهب وحمله قلبي بالدعاء ومشاعري بالفقد والحزن ها أنا أشاركك أتمنى أن تصلك
مشاعري وتفتخر بمن حملوا اسمك وأثبتوا أنك خير مربى وخير معلم وخير اب وخير فقيد

"اليك والدي الحبيب"

الى من كانت الداعم الأول لطموحي الى التي كانت ملجأى في هذه المرحلة الى من أبصرت بها
الطريق الى القلب الحنون الى من كانت دعواتها تحيطني...

"اليك أمي الحبيبة"

الى رفيق دربي وقرة عيني وعين أولادي الى من شاركني الفرح والحزن وشاطرنى لحظات النجاح
والفشل

"زوجي الغالي"

الى أحبتي ومهجة فؤادي "جاد، محمد الطاهر، ريم"

الى من شاركوني طفولتي وأحبوني بصدق وإخلاص وتعاونوا معي لإتمام دراستي هذه

إخوتي وأخواتي

إلى كل من آمن بالكلمة الطيبة (لا إله إلا الله) وعمل من أجلها.

بن مدخن يمينه

أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة دول عربية للفترة (2004-2021)

الملخص

هدفت الدراسة الى قياس العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية على عينة شملت 16 دولة للفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2021، والتي تعالج بياناتها بالأساليب التي تدمج بيانات السلاسل الزمنية بالبيانات المقطعية بما يسمى بيانات بانل Panel Data، بالاعتماد على تطبيق نماذج بيانات بانل الديناميكية، وذلك لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أظهرت النتائج أن الشمول المالي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانخراط بفعالية في الأنشطة الإنتاجية. كما أن دمج الفئات المحرومة والمهمشة في النظام المالي الرسمي يسهم في زيادة قدرتها على الادخار والاستثمار، ما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة. وعند دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تبين أن الشمول المالي يُعد أداة فعالة ومؤثرة في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيزه. فقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي مثل عدد الفروع البنكية، وعدد الصرافات الآلية، أن زيادة الوصول إلى هذه الخدمات يسهم بشكل كبير في تحسين القدرة الإنتاجية للأفراد والشركات' وبالتالي يُعتبر الشمول المالي محفزًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، نمو إقتصادي، نماذج بانل الديناميكية.

The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth

An Econometric Study of a Group of Arab Countries for the Period (2004–2021)

Abstract

This study seeks to assess the relationship between financial inclusion and economic growth across a selection of Arab countries. An empirical investigation was conducted using a sample of 16 countries over the period from 2004 to 2021. The analysis employed methodologies that integrate time series and cross-sectional data, commonly referred to as panel data, utilizing dynamic panel data models to examine the interrelations among the study variables.

The findings underscore the pivotal role of financial inclusion in fostering economic growth by empowering individuals and small and medium-sized enterprises (SMEs) to participate more effectively in productive activities. Furthermore, the integration of disadvantaged and marginalized groups into the formal financial system enhances their capacity for saving and investment, thereby propelling economic activity and supporting more inclusive and sustainable growth. The empirical results demonstrate that financial inclusion serves as a potent and influential catalyst for economic growth. Specifically, indicators such as the number of bank branches and automated teller machines (ATMs) reveal that increased access to financial services significantly enhances the productive potential of individuals and businesses. Consequently, financial inclusion emerges as a fundamental driver of economic dynamism.

Keywords: Financial Inclusion, Economic Growth, Dynamic Panel Data Models.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	المُلخص
I-I	الفهرس
I-I	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال البيانية
II	قائمة الاختصارات و الرموز
I-I	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
59-1	الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي
01	تمهيد الفصل الأول
02	✓ <u>المبحث الأول: الخلفية الفكرية للشمول المالي</u>
12	- المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للشمول المالي
14	- المطلب الثاني: أساسيات حول الشمول المالي
22	- المطلب الثالث: ركائز وسياسات تعزيز الشمول المالي
27	✓ <u>المبحث الثاني: أساسيات نظرية حول النمو الاقتصادي</u>
27	- المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي
34	- المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي وطرق قياسه
37	- المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي
41	- المطلب الرابع: أفكار وتحليلات الاقتصاديين حول النمو الاقتصادي
51	✓ <u>المبحث الثالث: قنوات التأثير والتفاعل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، التحديات وآليات التفعيل</u>
51	- المطلب الأول: قنوات التأثير والتفاعل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
55	- المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي
56	- المطلب الثالث: آليات تفعيل الشمول المالي
101-60	الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة
60	تمهيد الفصل الثاني
61	✓ <u>المبحث الأول: الدراسات العربية حول الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي</u>
85	✓ <u>المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية حول الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي</u>
143-102	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل
103	✓ <u>المبحث الأول: قراءة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول العربية</u>
103	- المطلب الأول: تحليل واقع النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة بالدول العربية
116	- المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية وفقا لمؤشرات Global Findex
121	- المطلب الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر

فهرس المحتويات

126	✓ <u>المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية المتبعة في التحليل</u>
126	- <u>المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول بيانات بانل</u>
129	- <u>المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل الديناميكي (طرق التقدير)</u>
135	- <u>المطلب الثالث: منهجية بناء نموذج PNEL ARDL</u>
144-168	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها
145	✓ <u>المبحث الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة</u>
145	- <u>المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم</u>
147	- <u>المطلب الثاني: دراسة تحليلية وإحصائية لمتغيرات الدراسة</u>
154	✓ <u>المبحث الثاني: خطوات تقدير النموذج وعرض ومناقشة النتائج</u>
154	- <u>المطلب الأول: خطوات تقدير النموذج</u>
159	- <u>المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج تقدير نماذج PANEL-ARDL</u>
162	- <u>المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة</u>
169	خاتمة
176	قائمة المراجع
200	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة		
01-02	ملخص الدراسات السابقة العربية	79-84
02-02	ملخص الدراسات السابقة الأجنبية	94-96
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل		
01-03	معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط	104
02-03	معدلات النمو الاقتصادي وأفاقه للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة	107
03-03	معدلات النمو الاقتصادي وأفاقه للدول العربية المستوردة للنفط	110
04-03	معدلات التضخم في الدول العربية للفترة (2019-2024)	111-112
05-03	معدلات البطالة للدول العربية للفترة (2019-2024)	114
06-03	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عام	117
07-03	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية ومصرفية كنسبة من البالغين	121
08-03	النسبة المئوية للبالغين فوق 15 عاما في الجزائر الذين قاموا بالإدخار باستخدام مؤسسة مالية رسمية	122
09-03	النسبة المئوية للبالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية	123
10-03	النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية عام 2020	123
11-03	اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل	136
الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها		
01-04	متغيرات الدراسة	146-147
02-04	بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	154
03-04	الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	155
04-04	الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة	155
05-04	اختبار الاستقلالية لمتغيرات الدراسة	156
06-04	اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	157-158

قائمة الجداول

159	نتائج اختبارات التجانس	07-04
160	اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة PANEL ARDL	08-04
161	الاختبارات التشخيصية	09-04
164	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة	10-04

الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول: التأسيس النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي		
01-01	أهمية الشمول المالي للأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات	9
02-01	مبادئ الشمول المالي	11
03-01	أبعاد الشمول المالي	14
04-01	الاستبعاد الطوعي وغير الطوعي للخدمات المالية	18
05-01	أشكال النمو الاقتصادي	28
06-01	محددات النمو الاقتصادي	41
07-01	العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	54
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل		
01-03	معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط	105
02-03	معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة	108
03-03	معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية المستوردة للنفط	110
04-03	معدلات التضخم في الدول العربية للفترة (2019-2024)	113
05-03	معدلات البطالة للدول العربية للفترة (2019-2024)	115
الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها		
01-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير GROWTH للفترة 2004-2021	148
02-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NCB للفترة 2004-2021	149
03-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NCBB للفترة 2004-2021	149
04-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير ATMK للفترة 2004-2021	150
05-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير ATMA للفترة 2004-2021	151
06-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NDA للفترة 2004-2021	151
07-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NB للفترة 2004-2021	152
08-04	تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NLA للفترة 2004-2021	153
09-04	اختبار التوزيع الطبيعي	161

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
FI	الشمول المالي	MG	مقدرات وسط المجموعة
G20	مجموعة العشرين	PMG	مقدرات وسط المجموعة المدمجة
IMF	صندوق النقد الدولي	DFE	مقدرات التأثيرات الديناميكية
AFI	التحالف الدولي للشمول المالي	GROWTH	المعدل السنوي للنمو الاقتصادي
GPFI	الشراكة العالمية للشمول المالي	NCB	عدد الفروع البنك التجاري
C-GAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	ATM	عدد الصرافات الآلية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية	NDA	حسابات الودائع لدى البنوك التجارية
INFE	الشبكة الدولية للتحقيق المالي	NB	عدد المقترضين من البنوك التجارية
FINDEX	المؤشر العالمي للشمول المالي	NLA	عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية
BCBB	لجنة بازل لمراقبة المصرفية	IPS	اختبار ام بيسران وشين
FATF	مجموعة العمل المالي	PP	اختبار فيلبس بيرون
IADI	الجمعية الدولية لضماني الودائع	PANEL ARDL	نموذج التوزيع الزمني المتأخر المعتمد على بيانات بانل
IAIS	الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين	ECM	نموذج تصحيح الخطأ
IOSCO	المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية	p	عدد التأخيرات في النموذج
RGDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	ε_{it}	الخطأ العشوائي
GO	الناتج الإجمالي (متوسط GDP وGDI)	LLC	اختبار ليفن لين وشو
CEA	مجلس المستشارين الاقتصاديين	DF	اختبار ديكي فولر
GPI	مؤشر التقدم الحقيقي	ADF	اختبار ديكي فولر الموسع
ISEW	مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام	β_0	الحد الثابت

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطورات متغيرات الدراسة (مجمعة)	200
02	تطورات متغيرات الدراسة (متوسطات مقطعية)	201
03	إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة	202
04	إحصاءات وصفية إضافية لمتغيرات الدراسة	202
05	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	203
06	اختبار الاستقلالية للمتغير GROWTH	204
07	اختبار الاستقلالية للمتغير NCB	204
08	اختبار الاستقلالية للمتغير NCB	205
09	اختبار الاستقلالية للمتغير ATMK	205
10	اختبار الاستقلالية للمتغير ATMA	206
11	اختبار الاستقلالية للمتغير NB	206
12	اختبارات جذر الوحدة CIPS للمتغير GROWTH (في المستوى)	207
13	اختبارات جذر الوحدة CIPS للمتغير NCB (في المستوى)	207
14	اختبارات جذر الوحدة CIPS للمتغير NCB (بعد الفرق الأول)	208
15	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NCB: نموذج الاتجاه العام والثابت	208
16	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NCB: نموذج الاتجاه العام والثابت	209
17	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NCB: نموذج الثابت	209
18	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NCB: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام	210
19	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير ATMK: نموذج الثابت والاتجاه العام	210
20	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMK: نموذج الثابت والاتجاه العام	211
21	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMK: نموذج الثابت	211
22	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMK: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام	212
23	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير ATMA: نموذج الثابت والاتجاه العام	212
24	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMA: نموذج الثابت والاتجاه العام	213
25	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMA: نموذج الثابت	213
26	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMA: نموذج الثابت	214
27	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NDA: نموذج الثابت والاتجاه العام	214
28	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NDA: نموذج الثابت والاتجاه العام	215
29	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NDA: نموذج الثابت والاتجاه العام	215
30	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NDA: نموذج الثابت	216
31	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NDA: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام	216

قائمة الملاحق

217	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NB: نموذج الثابت والاتجاه العام	32
217	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NB: نموذج الثابت والاتجاه العام	33
218	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NB: نموذج الثابت	34
218	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NB: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام	35
219	اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NLA: نموذج الثابت والاتجاه العام	36
219	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NLA: نموذج الثابت والاتجاه العام	37
220	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NLA: نموذج الثابت	38
220	اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NLA: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام	39
221	اختبارات التجانس	40
221	اختبار المفاضلة بين MG & PMG	41
222	اختبار المفاضلة بين DFE & PMG	42
222	نموذج MG	43
223	نموذج DFE	44
224	نموذج PMG المجمع	45
224-228	نموذج PMG الفردي	46
229	اختبار ثبات التباين بحسب المقاطع	47
230	اختبار ثبات التباين بحسب الزمن	48
230	اختبار QQ للتوزيع الطبيعي	49
231	اختبار التوزيع الطبيعي	50
231	اختبار الارتباط الذاتي	51
231	اختبار الاستقلالية بين بواقي التقدير	52

تمهيد

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وهو أسرع القطاعات استجابة للتغيرات سواء الدولية او المحلية، فيظهر دور القطاع المصرفي شريكا في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذا ينبغي استغلال كل ما يتاح من موارد وإمكانات لهذا القطاع بشكل أمثل، ولأن الخدمات المالية بعيدة عن متناول جزء كبير من الأفراد، ولأن مواطن النقص و القصور في الأسواق رفعت تكاليف هاته الخدمات الى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، وهو ما أدى الى الاهتمام العالمي، خاصة أعقاب الأزمة المالية العالمية بتحقيق الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية في تنفيذ سياسات من شأنها تعزيز وتسهيل وصول مختلف فئات المجتمع الى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة الى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هاته الخدمات.

ويُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يُمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة تساهم في تحسين قدرتهم على الاستثمار والتخطيط المالي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. في العالم العربي، يشهد الشمول المالي تحديات متعددة تتراوح بين محدودية الوصول إلى الخدمات المالية، ونقص الوعي المالي، والعوائق الجغرافية والتقنية، ما يؤثر سلبًا على مستوى التنمية الاقتصادية في العديد من الدول.

على الرغم من تلك التحديات، هناك اهتمام متزايد من قبل الحكومات والمؤسسات المالية في المنطقة بتحقيق الشمول المالي، باعتباره أداة رئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليص الفجوات الاجتماعية، وزيادة قدرة الأفراد على تحسين أوضاعهم المالية. وضمن هذا السياق، يتزايد الاهتمام الأكاديمي بتحديد وتقييم أثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في البلدان العربية، وتعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية التي قام صندوق النقد العربي بالتحالف مع أطراف أخرى فاعلة في مجال الشمول المالي بوضع الدول العربية لاستراتيجياتها فيما يتعلق بالشمول المالي من أجل تنفيذها، إضافة الى حصول معظم الدول العربية على مساعدات فنية في هذا المجال.

1. **الاشكالية:** وجد الباحثون تحديا كبيرا في كيفية قياس الشمول المالي والوصول الى مؤشر محدد له حيث قاموا بإجراء عدة دراسات ومقارنات لتحديد العلاقة بين الشمول المالي ومختلف المتغيرات الاقتصادية، وبناءا على ماسبق جاءت هاته الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

ما هو أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة؟

2. المشكلات الفرعية:

من الإشكالية الرئيسية يمكننا ان ننير مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- أ- هل أن تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات البنكية يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي؟
- ب- هل تؤثر أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم² إيجابيا على النمو الاقتصادي؟
- ت- هل تؤثر أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف شخص بالغ إيجابياً على النمو الاقتصادي؟
- ث- ما هو تأثير عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم² على النمو الاقتصادي؟
- ج- ما هو تأثير عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف شخص بالغ على النمو الاقتصادي؟

3. فرضيات الدراسة:

- يؤدي تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات البنكية إلى تحفيز النمو الاقتصادي.
- تؤثر أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم² تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي
- تؤثر أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف شخص بالغ إيجابياً على النمو الاقتصادي
- يؤثر عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم² بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي
- يؤثر عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف شخص بالغ بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة في اختيار موضوع يتقاطع مع مجال التخصص
- وضع المنظومة البنكية للدول محل الدراسة وكمحاوله لإيجاد حلول للقصور في بعضها
- محاولة إيجاد حلول لزيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي أفضل

5. أهمية الدراسة: تم تناول موضوع الدراسة للاعتبارات التالية:

- ✓ أهمية الشمول المالي للمحور الاجتماعي وتحسين الحالة المعيشية للأفراد خاصة الفقراء منهم؛
- ✓ أهمية الشمول المالي للمحور الاقتصادي بمساهمته في زيادة الكفاءة المالية

✓ أهمية الشمول المالي للمحور الاستراتيجي كهدف للدول العربية لتحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للأفراد.

6. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة الى:

✓ ابراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي لتحقيق استفادة كافة شرائح المجتمع بما فهم تلك المستبعدة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة؛

✓ توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي؛

✓ تحليل تأثير أجهزة الصراف الآلي وعدد المقترضين وفروع البنوك على النمو الاقتصادي.

✓ المساهمة من الناحية المنهجية في تعزيز المعرفة بكيفية احتساب مؤشر الشمول المالي في الدول العربية المختارة؛

✓ تقسيم الدول العربية (عينة البحث) الى مجموعات متباينة بين دول ذات مستويات عالية أو متوسطة أو منخفضة من الشمول المالي؛

✓ محاولة تقديم نموذج مقترح لزيادة تفعيل تطبيق المبادئ المبتكرة للشمول المالي في الدول العربية عينة البحث.

7. تحديد إطار الدراسة:

إن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة، وذلك بهدف الاقتراب من الموضوعية ووضع استنتاجات منطقية ودقيقة، ويتحقق ذلك من خلال تحديد البعدين المكاني والزمني.

✓ البعد المكاني: مكاني شملت الدراسة البلدان العربية باستثناء تلك التي لا تتوفر على بيانات الدراسة فقد تم استبعادها وهي: جزر القمر، الصومال، موريتانيا، جنوب السودان.

✓ البعد الزمني: امتدت فترة الدراسة من 2004 الى غاية 2021 وقد تم اختيار الفترة بناءً على البيانات المتوفرة، كون البيانات المتعلقة بالشمول المالي كانت بداية انطلاقها من طرف البنك الدولي والهيئات المختصة بداية من 2004 الى غاية آخر تقرير للبنك الدولي والذي صدر سنة 2021.

8. المنهج العلمي للدراسة:

بالنظر الى طبيعة موضوع الدراسة وأهميته، وبناءً على ما تملّيه متطلبات البحث العلمي، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف حيثياتها، تم الاعتماد على مزيج من المناهج البحثية والتي كانت متكاملة ومتناسقة فيما بينها وهي:

✓ المنهج التاريخي: ويظهر جليا اعتماد هذا المنهج من خلال تتبع تطور ظاهرة النمو الاقتصادي عبر التاريخ وظروفها.

✓ المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وقد برز في كثير من أجزاء الأطروحة لجانب من الاعتبار بالزامية الوصف الشامل لكل متغير يتضمنه البحث وتمثل في الإطار النظري من خلال التطرق للمفاهيم النظرية حول الشمول المالي وكذلك التطرق لمفاهيم حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة التي تناولته.

✓ المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه في الدراسة التطبيقية من خلال استخدام أدوات التحليل الاقتصادي والذي يعتمد على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية عن طريق نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

9. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل علمي أكاديمي من صعوبات تعترض الباحث خلال سيرورة بحثه ولعله من الحياء ذكر بعض الصعوبات:

✓ صعوبة ترتبط بتضارب الإحصاءات وعدم اكتمال وتوفرها في بعض الحالات؛
✓ فهم الأسس النظرية لمتغيرات الدراسة ذات المراجع الأجنبية كون اللغة الأم للباحث تختلف عن معظمها وهو ما يتطلب التأقلم والتعامل مع ذلك بدقة ومهارة من استنباط وتبويب؛
ويعد هذا البحث محاولة متواضعة لتقديم هذا الموضوع وتحديد أبعاده المتغيرة، وإلقاء الضوء عليه في المنطقة العربية.

10. محتوى الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجية IMRAD للبحث العلمي، وذلك بغية الوصول الى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، وقد تم تقسيم الدراسة وفقا لهاته المنهجية إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تم تخصيص هذا الفصل لعرض الإطار النظري للشمول المالي وجوانبه المختلفة، النمو الاقتصادي وأبرز نظرياته، بالإضافة إلى عرض أهم الأفكار النظرية التي درست العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أين تناولنا الخلفية الفكرية للشمول المالي في المبحث الأول والأساسيات النظرية للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني ثم تطرقنا إلى قنوات التأثير والتفاعل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في المبحث الثالث.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى إشكالية الدراسة في ضوء الدراسات السابقة، مشتملا على أهم الدراسات والأبحاث التي ناقشت إشكاليات تتقاطع وإشكالية الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، خصص فيها المبحث الأول إلى الدراسات العربية التي بحثت في علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض أهم الدراسات الأجنبية التي بحثت في علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، وقد خصص المبحث الثالث لتحليل ومناقشة الدراسات السابقة والإسهام العلمي للدراسة الحالية.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل حسب المنهجية المعتمدة إلى الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل، حيث فحص هذا الفصل أهم الأدوات الإحصائية والأساليب القياسية التي تم اتباعها في استخراج نتائج الدراسة، حيث تطرق المبحث الأول إلى مجتمع الدراسة وهو مجموعة الدول العربية، حيث تم تقديم قراءة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أما المبحث الثاني فقد اختص بسرد أساسيات النمذجة القياسية المعتمدة في التحليل.

الفصل الرابع: خصص لتحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها، حيث خصص المبحثين الأول والثاني لعرض نتائج التقدير وتقديم التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج المحصل عليها في ضوء الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة لعينة الدراسة.



الفصل الاول

■ الإطار النظري للشمول المالي والنمو
الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر النظام المالي لأي دولة الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي، لدوره الفعال في الربط بين أوجه النشاط الاقتصادي من خلال خلق بيئة تقوم على جمع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية وفي هذا السياق يؤكد عديد الباحثين أنه للوصول إلى نظام مالي متطور يجب أن يقوم على قاعدة شعبية، أي إتاحة الفرصة لجمع الأفراد والمؤسسات للوصول إلى الخدمات المالية أو ما يطلق عليه "الشمول المالي"، فقد حظي الشمول المالي باهتمام كبير وظهرت العديد من المبادرات العالمية التي تبنتها المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي ومجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراتته على المستوى الدولي، وأصبح ينظر للشمول المالي باعتباره آلية هامة لدعم النمو والاستقرار الاقتصادي، وتعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية، وتحقيق التنمية، والحد من آثار الفقر وتقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة حياة المواطنين. لذلك تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقه بغرض تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لعرض الإطار النظري للشمول المالي وجوانبه المختلفة، النمو الاقتصادي وأبرز نظرياته، بالإضافة إلى عرض أهم الأفكار النظرية التي درست العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

✓ المبحث الأول: الخلفية الفكرية للشمول المالي

✓ المبحث الثاني: أساسيات نظرية حول النمو الاقتصادي

✓ المبحث الثالث: قنوات التأثير والتفاعل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الخلفية الفكرية للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي في الوقت الحالي من المواضيع التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الاقتصادية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص، لما يؤديه من دور كبير في تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصاديات الدول، خاصة تلك المتعلقة بتدعيم مؤسساتها المالية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقيق نمو وتنمية الاقتصاد ككل، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الأسس النظرية للشمول المالي من خلال عرض هذا المفهوم واهم المبادئ التي يقوم عليها، وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للشمول المالي

أولاً: مفهوم الشمول المالي، نشأته وتطوره:

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر 19، عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904 ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث أستبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين، ما تطلب ظهور نظام مالي شامل وسد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص عام 1965، وتم تأميم 14 بنكاً تجارياً رئيسياً خلال عام 1969، مما ساعد في فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الأفراد من الخدمات المصرفية الأساسية.¹ أما ظهور مصطلح الشمول المالي "Financial Inclusion" (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة فكان عام 1993 في دراسة "Leyshon & Thtref" ² عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك (بنك كلوسوريس Closures) على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية.³ وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.⁴

¹ تحلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 10، جامعة بني سويف، مصر، جانفي 2021، ص 346.

² Leyshon, Andrew; Thrift Nigel. (1995) **geographies of financial exclusion financial abandonment in Britain and the united states** Transactions of the Institute of British, Geographers, vol 20 no 3 312-341.

³ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2016، ص 15.

⁴ بوزانة أمين، حمدوش وفاء، الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، مجلة الكترونية، جويلية 2020، ص 21.

وأزاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية نهاية سنة 2007 وبداية سنة 2008، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة،¹ إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)* عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعليم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، والذي يعمل على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيقه وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات الإصلاحية وآليات التنفيذ، بالإضافة إلى اعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.²

كما تبنت مجموعة العشرين (G20)*، هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها ركيزة أساسية في محاربة الفقر³، وفي عام 2010، تم تأسيس برنامج الشراكة العالمية للشمول المالي (GPIF)*، وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي، وفي عام 2011، عقد منتدى السياسات العالمي في المكسيك، وتم تبني أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي لإعلان "مايا" (Déclaration Maya)، والذي يتضمن التزام كل دولة بمعايير قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذها سنوياً.⁴

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، إضافة إلى برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية كالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).⁵ كما تم اعتماد يوم عالمي للشمول المالي في

¹ أحمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور... كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟، مصر، 2017، متاح على الموقع:

<https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona>

² مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، أبريل 2020، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، ص 47.

*التحالف الدولي للشمول المالي (Alliance For Financial Inclusion): هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالا لامبور، ماليزيا، وقد تأسست عام 2008، يضم 88 دولة ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، وتتمثل رسالته الأساسية في تشجيع تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر، وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا.

*مجموعة العشرين (Organisation for Economic Cooperation and Development): وهي المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي، تضم قادة من جميع القارات لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

³ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

*The Global Partnership For Financial Inclusion

⁴ عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، جوان 2020، ص 15-16.

⁵ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الدول العربية وذلك عام 2016 والموافق للسابع والعشرون من كل عام، بهدف الإسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي.¹

1. تعريف الشمول المالي:

لأق الشمول المالي اهتمام العديد من الهيئات والمصارف المركزية والمؤسسات الدولية، مما أدى إلى ظهور عدة تعريفات تختلف باختلاف الجهة المعرفة له تصب في مجملها في إطار واحد.

فقد عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report) على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان".² وعرفته المنظمة الدولية (OECD) والشبكة الدولية للثقف المالي (INFE) المنبثقة عنها بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".³

وعرفته مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".⁴ أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مريح ومسؤول بتكلفة

¹ عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

² World Bank. (2014). **Global Financial Development Report**, Financial Inclusion Available on line: <https://openknowledge.org/bitstream/handle/10986/16238/9780821399859.pdf?Sequence=4&isAllowed=y>. World bank.

³ مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص 3.

⁴ احمد علي حسن علي، أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا منذ عام 2005، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 44، العدد 2، أبريل 2022، ص 5.

ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم¹. ويعرفه صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: "تمتع الأفراد أو الشركات بما فهم الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة باستخدام الحسابات المصرفية، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية المتعددة من ادخار واقتراض ومدفوعات وتأمين وتحويلات... الخ، بجودة عالية وتكلفة مناسبة"، وذلك وفقا للتقرير المشترك للمؤسستين الصادر عام 2017، والذي جاء بعنوان قياس الشمول المالي في العالم العربي².

أما بنك الجزائر فيعرف الشمول المالي على أنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفرادهم وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة"³.

مما سبق يتبين لنا أن للشمول المالي أهمية بالغة تنعكس من خلال اهتمام الجهات ذات الصلة والتي تتنوع ما بين منظمات ومؤسسات دولية وباحثين وأكاديميين وصناع القرار، ما يجعلنا نجد له أكثر من تعريف، وزيادة التركيز على الشمول المالي يعكس الإدراك المتزايد له في تسريع مكاسب التنمية، من خلال إتاحة أنظمة مالية شاملة توفر إمكانية أكبر لوصول كافة فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك أفراد أو مؤسسات عن طريق القنوات الرسمية لتلبية احتياجاتهم المالية، مثل الادخار، الاقتراض، التأمين، والاستثمار... الخ، بأسعار مناسبة وذات جودة وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء، لتفادي لجوء هؤلاء إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

2. خصائص الشمول المالي:

نستنتج من التعريفات السابقة للشمول المالي عدة خصائص نوجزها في⁴:

➤ العموم: من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل؛

¹ CGAP, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor 2011 .

² جلال الدين بن رجب، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2018، ص 2.

³ كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2019، الجزائر، ص 364.

⁴ أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، عدد خاص، 2021، ص 648.

- التنوع: تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة؛
- السعر: تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع فئات المجتمع؛
- الجودة: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمات والمنتجات المقدمة؛
- الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات؛
- التوسع: الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

3. المحاور الأساسية لمفهوم الشمول المالي:

من خلال التعارف السابقة للشمول المالي يمكن استخلاص المحاور الأساسية التي يركز عليها مفهوم الشمول

المالي وهي:¹

- أ. الحصول على الخدمات والمنتجات المالية: من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
 - ب. القدرة المالية: من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
 - ج. استخدام المنتجات والخدمات المالية: من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
 - د. جودة الخدمات والمنتجات المالية: حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئتها من أجل توصيلها لجميع فئات المجتمع؛
 - هـ. التنظيم والرقابة الفعالين: وذلك بغرض تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.
- ولقد أكد تقرير البنك الدولي لسنة 2008 التمييز بين «إمكانية الوصول» و«استخدام» الخدمات المالية، لأن لذلك مضامين خاصة بسياسة اتخاذ القرار، حيث يشير الوصول إلى عرض الخدمات المالية، بينما يتحدد الاستخدام حسب العرض والطلب معاً. ومن بين غير المستخدمين للخدمات المالية الرسمية، هناك حاجة للتمييز بين الاستبعاد الطوعي Voluntary وغير الطوعي Involuntary. والشمول المالي يعالج موضوع "الاستبعاد غير الطوعي"، لأن هؤلاء الأفراد الذين برغم حاجتهم إلى الخدمات المالية، فإنه لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول لهذه الخدمات.²

¹ صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 107.

² World bank, finance for all ? policies and pitfalls in expanding access, wachington DC: World Bank, 2008,P29.

ثانياً: أهمية وأهداف الشمول المالي

1. أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال:¹

➤ الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: أثبتت عدة دراسات ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لاتزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فان الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.²

➤ الشمول المالي يحقق أهداف التنمية المستدامة: توفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع، كما يساهم الشمول المالي في تقليل التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع من خلال وصول الخدمات المالية لكافة الجهات في الدولة بما فيها القرى النائية.³

➤ الشمول المالي يهتم بالجانب الاجتماعي: وذلك من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.⁴

➤ يؤدي الشمول المالي إلى أتمتة النظام المالي: إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمي الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين.⁵

¹ صندوق النقد العربي، البنك المركزي الأردني، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 2015، ص 2.

² كركار مليكة، مرجع سابق، ص 364.

³ ابتسام علي حسن وآخرون، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 124، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2020، ص 51.

⁴ مفتاح غزال، مراد بركات، مرجع سابق، ص 48.

⁵ كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، جامعة كربلاء، العراق، ص 84.

➤ تحسين الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين: حيث يؤدي إلى اتساع قاعدة عملاء البنك إلى زيادة درجة التفاؤل في مؤشرات ميزانية البنك فيما يتعلق بالتوجه نحو أنشطة استثمارية جديدة.¹

2. أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى منافع الشمول المالي. حيث عمدت العديد من الدول على إدراج الشمول المالي كهدف من الأهداف الإستراتيجية القوية لبناء نظام مصرفي²، وتتركز أهم أهداف الشمول المالي في مساعدة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار منخفضة مثل الودائع والقروض وخدمات تحويل الأموال والتأمين، وتحسين الوعي المالي والمعرفة المالية وإيجاد الحلول المالية للأفراد المحرومين.³

فضلا عن تحقيق الرفاه الاقتصادي وخفض مستويات الفقر، وتمكين الشركات المتوسطة والصغيرة من الحصول على القروض، وتعزيز النمو الاقتصادي والتوعية والتثقيف المالي لضمان الحماية المالية للمستهلك من خلال اطلاعه على واجباته وحقوقه والمخاطر المتعلقة بالخدمات المالية وإبقاء الزبائن على علم بالتغيرات والتحديثات التي تطرأ على الخدمات المالية من خلال تنويعها وتطويرها.⁴ كما تتمثل أهداف الشمول المالي في الحد من مخاطر مقدمي الخدمات المالية والذين يعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي لتعزيز إمكانيات وقدرات النظام المالي الرسمي وبالتالي ضبط عرض الخدمات المالية وفق التشريعات والأسس والمعايير الدولية، وتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار بأفضل الطرق من خلال اعداد برامج موجهة لمختلف فئات المجتمع وذلك لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم⁵، كذلك فان الشمول المالي يحقق وصول فئات المجتمع المختلفة إلى الخدمات المالية والاستفادة منها وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للأفراد أيضا وخصوصا محدودي الدخل.⁶

¹ رمضان عارف، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، جانفي 2020، جامعة جنوب الوادي، مصر، ص 280.

² أمين بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2021، 1، الجزائر، ص 76.

³ أسماء احمد عزيز أحمد، زهراء أحمد النعيمي، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكتيك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، 2022، جامعة تكريت، العراق، ص ص 382-383.

⁴ Kim, Minjin ; Zoo, Hanah ; Lee, Heejin et al, Mobile financial services, financial inclusion, and development : A systematic review of academic literature. In: Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries. 2018 ; Vol. 84, No. 5.

⁵ صبيح طارق سعيد، الشمول المالي في العراق وتأثيره في دعم الاستقرار المصرفي في ظل نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2020، ص 26.

⁶ حنين بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2017، ص 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

الشكل رقم (01-01): أهمية الشمول المالي للأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات



المصدر: بقبق ليلي اسمهان، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، الجزائر، 2022، ص 164.

ثالثا: مبادئ وكيفية تحقيق الشمول المالي:

1. مبادئ تحقيق الشمول المالي:

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني

- سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات¹، وتتلخص أهم هذه المبادئ فيما يلي:
- القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التحقيق من حدة الفقر.
 - التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل الخدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.²
 - الابتكار/التجديد: ويعني تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها، ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية.³
 - الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون الحماية المالية للمستهلك مبنية على توجيهات حكومية واضحة، ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.⁴
 - التمكين: العمل على زيادة الوعي والتثقيف المالي للعملاء للاستفادة من الخدمات المالية على أوسع نطاق.
 - التعاون: ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمؤسساتية لوضع بنية مؤسسية تشاركية.⁵
 - المعرفة: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختبار والتعلم المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.
 - التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة.⁶

¹ محمد السيد الشاعر، التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة"، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020، ص5.

² أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، كلية التقنية الإدارية، بغداد، 28-29/11/2018، ص36-37.

³ نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد3، سبتمبر2019، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص164-165.

⁴ يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، العدد109، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص2-3.

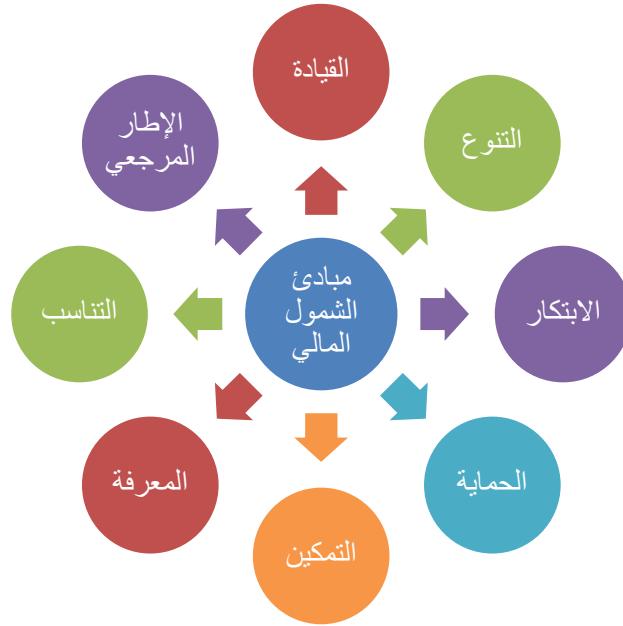
⁵ أمينة غنامية، كاميليا بولقمح، الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي-دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد8، العدد1، الجزائر، 2020، ص8.

⁶ بلحشر عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد8، العدد1، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2022، ص143.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

- الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذا تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.¹

الشكل رقم (01-02): مبادئ الشمول المالي



2. كيفية تحقيق الشمول المالي:

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من:²

- ✗ عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط وهي أول خطوة تستطيع الدولة من خلالها وضع أهدافه ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة؛
- ✗ حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الأفراد في القطاع المصرفي والمالي عن طريق:
 - حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة؛
 - تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
 - توفير خدمات استثمارية إذا احتاج العميل ذلك؛
 - الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

¹ يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.

² فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص477.

المطلب الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

أولاً: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي:

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته مختلف المؤسسات والهيئات المالية العالمية والباحثين كل حسب نظريته.

1. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب منهجية البنك الدولي¹: نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول

المالي حسب منهجية البنك الدولي:

➤ البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية: ويحوي المؤشرات الفرعية التالية:

✓ نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.

✓ الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).

✓ عدد المعاملات (الإيداع والسحب).

✓ طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

➤ البعد الثاني: الادخار

✓ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).

✓ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.

✓ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

➤ البعد الثالث: الاقتراض

✓ النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

✓ النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

¹ Asli Demirgüç – Kunt and Leora Klapper, **Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)**, The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation 2012 ,p3.

➤ البعد الرابع: المدفوعات

- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

➤ البعد الخامس: التأمين

- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

2. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب مجموعة العشرين (G20).

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPII) من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، في قمة (لوس كابوس) في يونيو 2012، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي¹:

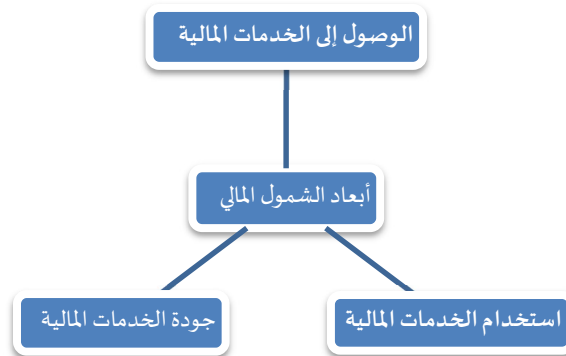
➤ الوصول إلى الخدمات المالية:

➤ استخدام الخدمات المالية.

➤ جودة الخدمات المالية.

¹ محمود محمد أبو دية ماجد، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص33.

الشكل رقم (03-01): أبعاد الشمول المالي



أ. الوصول إلى الخدمات المالية (Access Dimension):

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد نقاط الوصول إلى الخدمات، الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، وتحديد العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة، ومدى القرب من نقاط الخدمات المصرفية وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا المصرفية أدت لاتساع كبير في الوصول للخدمات المالية وبالتالي أدمجت الهواتف المحمولة والانترنت وهو ما يسمى بالرقمنة.¹

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- ☒ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- ☒ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- ☒ حسابات النفوذ الالكترونية.
- ☒ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- ☒ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.²

ب. استخدام الخدمات المالية (Usage Dimension):

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.³ ومن بين مؤشرات قياس هذا البعد:

¹ صليحة فلاق، سامية شارف، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد12، العدد1، جوان2019، جامعة باتنة، الجزائر، ص307.

² صورية شني، السعيد بلخضر، مرجع سبق ذكره، ص109.

³ مهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الاردنية، مجلة معارف، المجلد14، العدد2، جامعة آكلي محمد البويرة، الجزائر، 2019، ص216.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ج. جودة الخدمات المالية (Quality):

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.¹ وهناك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد جودة الخدمات وهي كالآتي:

- القدرة على تحمل التكاليف: يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال: متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم الشهرية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات باهضة الثمن.²
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، ويجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات

¹ بظاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقة بحثية مقدمة ضمن المنتدى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص5.

² مهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص2017.

واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي، وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المقدمة.¹

- الراحة والسهولة: ويمكن قياسها من خلال: نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.
- حماية المستهلك: ويتم قياسها من خلال: إمكانية وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين الأفراد والمؤسسات المالية، مدى وجود إمكانية اللجوء للعدالة مثل وجود محاكم مالية لحل المشاكل، نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.²
- التثقيف المالي: ويمكن قياسه من خلال: حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل الفائدة، المخاطرة، التضخم، والنسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر.
- المديونية (السلوك المالي للعميل): وتقاس من خلال: نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض في موعد الاستحقاق، كيفية حل الأزمات المالية لدى الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو عن طريق قرض مصرفي.
- العوائق الائتمانية: ويمكن قياسها من خلال: نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفر ضمانات على القروض المصرفية، مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.³

3. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب منهجية صندوق النقد الدولي (IMF):

سنقوم فيما يلي بتلخيص أهم مؤشرات قياس الشمول المالي المصرفي بالاعتماد على مصادر بيانات الشمول المالي التي يعدها صندوق النقد الدولي:⁴

أ. مؤشرات الوصول المالي: ويتم قياسها من خلال:

- عدد فروع البنوك التجارية.

¹ Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malaysia 2013.

² كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة 2010-2016)، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 30، جامعة كربلاء، العراق، افريل 2022، ص 573.

³ حنين محمد بدر عجور، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁴ IMF FAS - Financial Access Survey. Retrieved from <https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>, 2021.

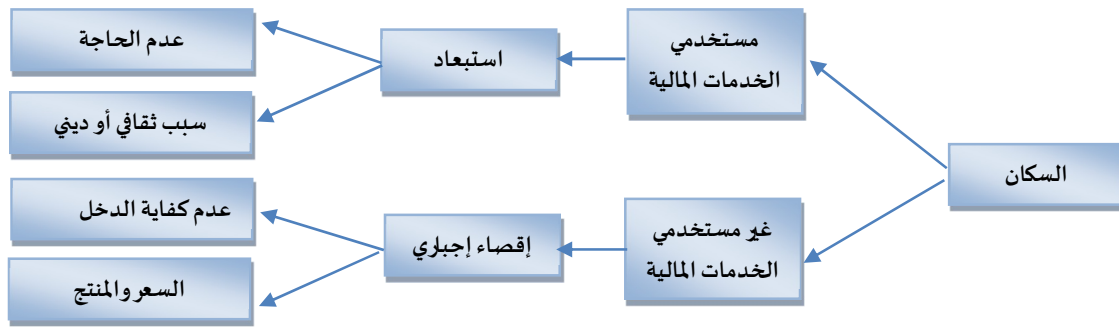
- عدد ماكينات الصراف الآلي.
 - عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم².
 - عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كم².
 - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ.
 - عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ.
 - ب. مؤشرات الاستخدام المالي: ويتم قياسها من خلال:
 - عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية.
 - عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.
 - عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية.
 - عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ.
 - عدد المقترضين من البنوك التجارية.
 - عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.
 - عدد بطاقات السحب الآلي
 - عدد بطاقات السحب الآلي لكل 1000 بالغ.
 - ج. مؤشرات العمق المالي: ويتم قياسها من خلال:
 - مجموعة أصول البنك إلى الناتج المحلي الاجمالي.
 - مجموع الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي.
 - مجموع القروض إلى الناتج المحلي الاجمالي.
 - الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي.
 - عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي.
- هذه المؤشرات تشمل كل من جهة العرض وجهة الطلب على الخدمات المالية لإعطاء نظرة واضحة على الشمول المالي. تم سنة 2013 اقتراح مؤشرات أخرى من طرف رئاسة مجموعة العشرين (G20) الروسية للتعمق أكثر في فهم الشمول

المالي، وتركز هذه المؤشرات على محو الأمية المالية. وتحت قيادة رئاسة مجموعة العشرين الصينية تم اقتراح مؤشرا جديدا لقياس استخدام، توفر، ونوعية الخدمات المالية الرقمية.¹

ولقد أكد تقرير البنك الدولي لسنة 2008 التمييز بين "إمكانية الوصول للخدمات المالية" و "استخدام الخدمات المالية"، لأن لذلك مضامين خاصة بسياسة إتخاذ القرار، حيث يشير الوصول الى عرض الخدمات المالية، بينما يتحدد الاستخدام حسب العرض والطلب معا، ومن بين غير المستخدمين للخدمات المالية الرسمية، هناك حاجة للتمييز الواضح بين الاستبعاد الطوعي Voluntary وغير الطوعي Involuntary، والشمول المالي يعالج قضية الاستبعاد غير الطوعي، لأن هؤلاء هم الذين رغم حاجتهم للخدمات المالية لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إليها.²

والشكل الموالي يوضح الفرق بين الاستبعاد الطوعي وغير الطوعي لاستخدام الخدمات المالية

الشكل رقم (04-01): الاستبعاد الطوعي وغير الطوعي للخدمات المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة.

ثانيا: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي:

- يهدف التوافق حول تعريف موحد لشمول مالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف الدولي للشمول المالي الشروط الأساسية الآتية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي:³
- الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
 - الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

¹ سميحة خنوس، حسان جايدر، تصنيف الدول العربية باحتساب مؤشرات الشمول المالي باستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد9، العدد2، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، 2021، ص41.

² عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ محمد بوعتلي، دراسة تصنيفية للدول العربية وفقا لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم26سبتمبر2019، ص5.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

- التوازن: تناول الشمول المالي لجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- البراغمية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لقليل الجهد والتكلفة.
- المرونة: مما لا شك فيه أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدول، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فإن شروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/أو استخدام مؤشرات بديلة.
- الطموح: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

ثالثا: المؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX:

في عام 2011، دشن البنك الدولي وبتمويل من مؤسسة بيل وميلندا جيتس قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) التي تعد اشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وتغطي قاعدة البيانات هذه التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة (Gallup) أكثر من 140 بلدا حول العالم وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017 والرابعة في عام 2021¹.

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي والمسماة (قاعدة بيانات Global Findex) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية².

¹ Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, **The Global Findex Database 2017: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19**. Washington, DC: World Bank. 2022.

² بن موسى محمد، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 44.

4. نبذة تاريخية عن المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex :

صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية عام 2015 تتضمن بياناً عام 2014، في حين صدرت النسخة الثالثة عام 2018، وتتضمن البيانات المتعلقة بسنة 2017، تتضمن هذه النسخة بيانات جديدة حول استخدام التقنيات المالية (Fin Tech) بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية.¹

وفي عام 2021 تم إصدار النسخة الرابعة، وتتضمن البيانات المتعلقة بسنة 2020، استناداً إلى دراسات استقصائية تمثيلية على المستوى الوطني لحوالي 125000 بالغ في 123 اقتصاداً خلال جائحة COVID-19، تحتوي على مؤشرات محدثة حول الوصول إلى واستخدام الوسائل الرسمية وغير الرسمية للخدمات المالية، بما في ذلك استخدام البطاقات والهواتف المحمولة والإنترنت لإنشاء واستقبال رقمي للمدفوعات - بما في ذلك اعتماد التجارة الرقمية ومدفوعات المرافق أثناء الوباء - والعروض والرؤى حول السلوكيات التي تمكن من المرونة المالية. تحدد البيانات أيضاً الثغرات في الوصول إلى الخدمات المالية من قبل النساء والفقراء البالغين. وقد أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي ركيزة أساسية للجهود العالمية لتعزيز الشمول المالي. فضلاً عن ذلك يتم الاستشهاد بها على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات والباحثين والعاملين في مجال التنمية، يتم استخدام بيانات المؤشر العالمي لتتبع التقدم نحو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.²

5. اعداد وتمويل عينة المسح:

يوفر البنك الدولي، بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب، مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي <http://www.worldbank.org/globalindex> حيث تقوم مؤسسة غالوب (Gallup Organization) بإعداد المسح، وتموله مؤسسة بيل وميلندا جيتس (Melinda Gates Fondation & Bili)، وذلك لمدة عشر سنوات. تضم العينة حوالي 140000 شخص تقريباً ينتمون إلى 148 دولة، تغطي 97% من المعنيين بالمسح (البالغين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة)، وذلك باعتماد 141 لغة، حيث قاموا بتقديم استبيان يتكون من 9 صفحات وينقسم إلى خمسة أبعاد تضم 41 مؤشر.³

¹ Portail Fin Dev, <https://www.findexgateway.org>, 2021/03/08, 15:00

² Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar. Op.cit, p32.

³ جلال الدين بن رجب، مرجع سبق ذكره، ص3.

6. حدود بيانات البنك الدولي:

تجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، و بالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية وذلك بسبب الضعف العددي للعينة، إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الباحث من الوقوف على معوقات الوصول إلى الخدمات المالية (جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول العربية.¹

7. الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي:

تمثل الشراكة العالمية للاشتغال المالي (GPFI) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الاشتغال المالي، باندماج من القطاع الخاص، المجتمع المدني، وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا، فرنسا، المكسيك، ويساند هؤلاء الشركاء التنفيذيين²:

التحالف العالمي من أجل الاشتغال المالي (CGAP) و (AFI)، ومؤسسة التمويل الدولي (IFC)، وعدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد بتحقيق الاشتغال المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالاشتغال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتغال المالي المنبثقة عنها، ومجموعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي:

- لجنة بازل لمراقبة المصرفية (BCBB)؛
- لجنة نظم المدفوعات والتسويات؛
- مجموعة العمل المالي (FATF)؛
- الجمعية الدولية لضمانات الودائع (IADI)؛
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)؛
- المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

والتي لها دور هام في سلامة ومتانة النظام المالي، وتعتبر من المؤسسات المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتغال المالي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 4.

² فلاق صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 3.

المطلب الثالث: ركائز وسياسات تعزيز الشمول المالي

أولاً: ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نوجزها فيما يلي:

أ. دعم البنية التحتية المالية: يعتبر توفير بنية تحتية مالية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له.¹، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي²:

- ✓ بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيره؛
- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وذلك لتخفيض تكلفة هذه الأخيرة؛

✓ توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والشركات المصغرة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

ب. الحماية المالية للمستهلك³:

نظراً لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم الحماية المالية للمستهلك، باهتمام كبير مؤخراً، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وذلك من خلال:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج.

¹ آسيا سعدان، نصيرة محاجبة، واقع الشمول المالي في المغرب العربي (دراسة مقارنة: الجزائر - تونس - المغرب)، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 748.

² عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي -الاقتصاديات العربية نموذجاً-، مجلة بيت المشورة، العدد 08، قطر، أبريل 2018، ص 95.

³ حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، 2020، ص 101.

- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

ج. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي احتياجات كافة فئات المجتمع

- يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي، من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أخذاً في الاعتبار ما يأتي¹:
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الإقراض، الادخار والتأمين ووسائل الدفع، بالإضافة للتمويل.
 - التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكّن العملاء من الاختيار بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة.
 - تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة، المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

د. نشر الثقافة والتعليم المالي:

إن مجرد جعل المنتجات والخدمات المالية متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة معتدلة ليس كافياً، بل هناك حاجة إلى زيادة الوعي بها²، فتحقيق الشمول المالي يتطلب تثقيف مالي Financial Literacy أو ما يطلق عليه محو الأمية المالية والتي تعرف وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتعليم المالي بأنها العملية التي تقوم من خلالها الجهات المعنية بتقديم المعلومات والإرشادات والنصح للمستهلكين والمستثمرين الماليين عن المنتجات والخدمات والمخاطر المالية³، فتساعد المنتجات والخدمات المالية وتعقيدها أدى إلى زيادة الحاجة إلى المعرفة المالية، ويتعين إعداد أفراد المجتمع وتجهيزهم للتخطيط المالي وزيادة وعيهم وإدراكهم لمزايا الوصول إلى النظام المالي الرسمي

¹ نفس المرجع السابق، ص 101.

² رضا مصطفى حسن البدوي، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 39، العدد 02، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019، ص 387.

والمدخرات وأهمية الدفع في الوق المناسب من خلال النشرات والإعلانات المختلفة لتوضيح أهمية المدخرات والتأمين من أجل الوصول لمستوي أكثر شمولاً لخدمات المالية.¹

ثانياً سياسات تعزيز الشمول المالي

1. سياسات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية

أوجدت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني (German institutions for technical cooperation) ستة سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل: الوكيل البنكي Banking Agent ، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة Mobile payment ، تنوع مقدمي الخدمات Diversification of providers وإصلاح البنوك الحكومية State Bank reforms ، في حين الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك consumer protection وسياسة الهوية المالية financial identity policies² ، والتي قد تلعب دوراً رئيسياً في تمكين وتعزيز الشمول المالي وهي كالتالي:

أ. الوكيل البنكي Banking Agent

لقد أثبتت السياسات التي تمكن البنوك من التعاقد مع وكلاء التجزئة غير البنوك كمنافذ للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تعزيز الشمول المالي حيث لا تكون فروع البنوك مجدية اقتصادياً، وتستفيد هذه السياسات من البنية التحتية الحالية للبيع بالتجزئة كقنوات توصيل وتحويل الصيديليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت ليس فقط إلى وكلاء للبنوك ولكن إلى وكلاء للشمول المالي.³

ب. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة Mobile payment

تُعرف هذه الخدمة باسم الدفع عبر الأجهزة المحمولة والمعروفة أيضاً باسم محفظة الهاتف المحمول، وقد انتشرت هذه الخدمة وب نماذج تطبيق مختلفة في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية منها والدول ذات البنية التحتية المتواضعة التي كان لها تأثير مباشر وغير مباشر في انتشار المصارف وفروعها تلقائياً وقد ساهم انتشار هذه

¹ محمود رجب محمود، تفعيل دور الشمول المالي في التأثير على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقاً لإستراتيجية التنمية 2030، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59، العدد 3، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، أبريل 2022، ص 241.

² كركار مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 366.

³ Alfred Hanning, Stefan Jansen, **Financial inclusion and financial stability: current policy issues**, working paper series, N°259, Asian Bank Development Institute "ABDI Institute", Tokyo, Japan, December 2010, p14.

الخدمة في توفير الخدمات المالية الأساسية للعديد من الأفراد الذين لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي أو لم تشملهم الخدمات المصرفية.¹

ج. تنوع مقدمي الخدمات Diversification of providers

اعتمد صانعو القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر التراخيص لمجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات التأمين والإيداع تشمل استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وهي تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة لتراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية التي تأخذ طبيعة الوسطاء الماليين غير المصرفيين ولكنها سوف تكون تحت نفس القواعد والتعليمات التي تتبعها المصارف والمؤسسات المالية.²

د. إصلاح البنوك الحكومية State Banks reforme

تلعب البنوك دوراً هاماً في القطاع المصرفي وفي تحسين وصول العملاء للخدمات المالية، لذلك لجأ بعض صناع القرار لإصلاح هذه المصارف بتحسين ربحيتها وشكلها بدلاً من إعادة هيكلتها كلياً، فقد قامت البرازيل واندونيسيا مثلاً بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مريح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الأصغر.³

2. سياسات تمكين الشمول المالي: تتمثل هته السياسات في:

أ. حماية المستهلك Consumer protection

في ظل تعدد الخدمات المالية والتي تقابلها في كثير من الأحيان الخبرة المالية القليلة للعملاء، فالتقدم في الشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديبي الخبرة، لذا كان لزاماً على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم التوازن في المعلومات وتقديمها للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.⁴

ب. سياسة الهوية المالية Financial identity policies

¹ سيف علي حسن، وفاء حسين الحيدري، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، جامعة بغداد، العراق، 2021، ص 110.

² ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص 51.

³ أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2021، ص 76.

⁴ Alfred Hanning, Stefan Jansen Previous reference , p21.

يجب أن يضمن مقدمي الخدمات المالية تحديد هوية عملائهم بواسطة وثيقة رسمية كجواز سفر وطني أو بطاقة هوية، الأمر الذي قد يشكل مشكلة خاصة في التحويلات المالية¹ وفي معظم البلدان، يتم توفير المعلومات الائتمانية فقط فوق مبلغ معين من القروض ويتم استبعاد العملاء الفقراء فعلياً من الفوائد المثبتة من تخفيض تكاليف المعلومات المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن هؤلاء العملاء قد لا يكون لديهم حتى الوثائق المطلوبة لفتح حساب مصرفي، وقد بدأ صانعو السياسات في معالجة هذه الحواجز التي تمنع وصول العملاء عن طريق تقليص الفجوة بين عتبة الوثائق المرتبطة بالحسابات المصرفية ونوعية الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجةً لذلك، فإن هذه السياسات توفر للعملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات الائتمانية والمصرفية الأخرى.²

¹ International Monetary Fund, **International Transactions In Remittances Guide for Compilers and Users**, 2009, p16.

² ريام فاضل شاكر الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص52.

المبحث الثاني: أساسيات نظرية حول النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي غاية أساسية تسعى لتحقيقها جميع دول العالم، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، فالنمو الاقتصادي يعمل على تحقيق العديد من الآثار الايجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لما يحققه من تحسن في المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وارتفاع في مستوى الدخل الفردي وزيادة رفاهيته، حيث يبرز كأهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي، وسنتطرق في هذا المبحث الى:

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

1. تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي التي تناولها الباحثون والمفكرون والمنظمات والهيئات

الدولية والحكومية نذكر منها:

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال مدة زمنية محددة مقارنة بفترة سابقة لها في الأجلين القصير والمتوسط.¹ وهو عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.²

ويعرف الاقتصادي S.Kuznets النمو الاقتصادي في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي " بأنه: ظاهرة كمية، وبالتالي يعرف على انه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايدولوجية التي يحتاج الامر اليها.³

أما Joséphe Shumpeter فيعرف النمو الاقتصادي على انه: التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال

الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار⁴

¹ Eric Bousserelle, **Dynamique économique-croissance-crisis-cycles**, Gualino éditeur, paris, 2004, P :30.

² إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص373.

³ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006، ص 176 .

⁴ عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص281 .

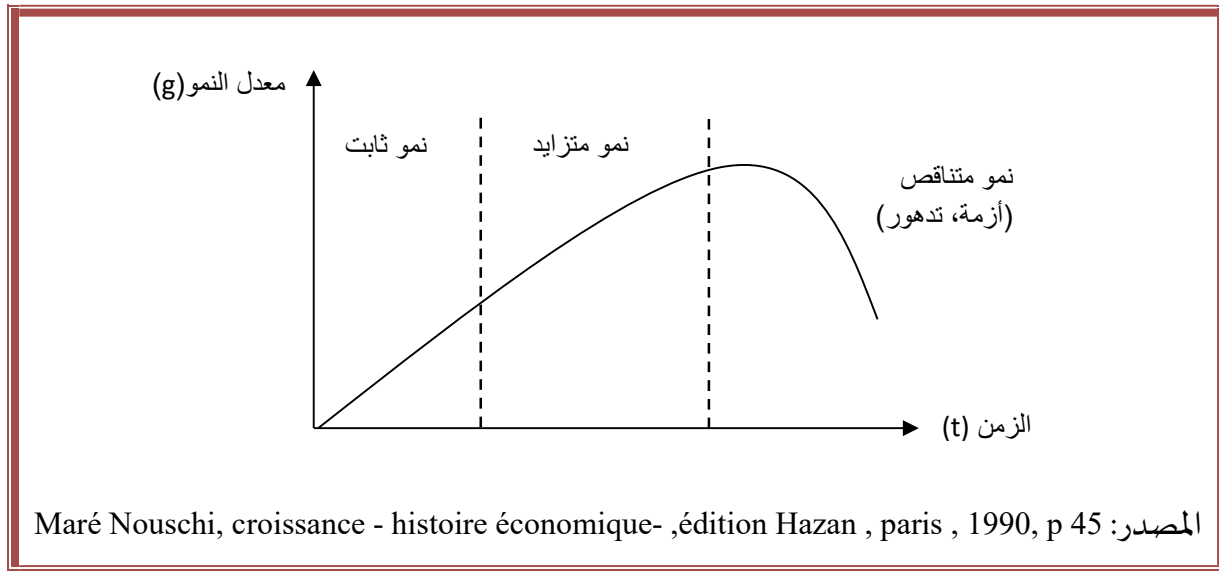
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

مما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد وليس في شكله النقدي¹، أي أن متوسط الدخل الفردي يساوي الناتج الوطني مقسوما على عدد السكان. حيث أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية (الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار، وهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد جراء إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة)، وليست نقدية (الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها).

وإجمالا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه. ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

- معدل نمو ثابت: أي منتظم وثابت عبر الزمن، كما يسمى أيضا النمو الخطي حيث يوضح تطور النمو الاقتصادي بصورة منتظمة، أي بمعدل ثابت خلال الزمن.
- معدل نمو متزايد: يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متزايدة ومتسارعة عبر الزمن.
- معدل نمو متناقص: يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متناقصة من سنة إلى أخرى (أزمة، تدهور) والشكل الموالي يوضح الحالات المذكورة.

الشكل رقم (01-05): أشكال النمو الاقتصادي



¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.

2. خصائص وعناصر النمو الاقتصادي:

أ. خصائص النمو الاقتصادي:

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ لا بد أن يترتب عن النمو الاقتصادي زيادة فعلية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛
- ✓ يتعين أن كون الزيادة في نصيب الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، وهنا تستدعي الضرورة استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي معدل التضخم؛
- ✓ لا بد أن تكون الزيادة المحققة في الدخل على المدى الطويل وليست عارضة تزول بزوال أسبابها، وعليه يجب استبعاد ما يعرف بالنمو العابر؛
- ✓ يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية.¹
- تجدر الإشارة الى أنه اذا زاد الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد ما بمعدل أقل من معدل النمو السكاني من عام لآخر، فلن يؤدي النمو المحقق الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الفردي.²

ب. عناصر النمو الاقتصادي:

توجد عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي وتعمل على إحداثه لكن اختلف الباحثون حول أهمية كل عنصر من هذه العناصر في تحديد النمو ولكن على العموم اعترف أوائل الاقتصاديين بأن رأس المال والعمل هما العاملين الأساسيين لتحديد النمو، وفيما يلي عرض لهذه العناصر:

🚩 **العمل:** هو مجموع القدرات الفيزيولوجية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمال، تتحدد انتاجية العمل بدرجة كبيرة حسب العمر، الحالة الصحية، التعليم، التدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الانتاج في العملية الانتاجية.³

¹ حريش ناجي، آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013، ص ص 33-34.

² Mokime.A.N, *Croissance économique: Une perspective africaine*, L'Harmattan, France, 2014, pp27-28.

³ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 34.

ويمكن قياس حجم عنصر العمل بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه.¹ كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، حيث يستخدم عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد ما على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات.²

🚩 **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية³، وهي تشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد⁴، حيث يرى (H.Lewis) أن الموارد الطبيعية تحدد حد أو درجة النمو الاقتصادي للبلد⁵، ويقصد هنا كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تشمل عموما الأراضي، الثروة الغابية، الموارد النفطية، طبيعة المناخ، المعادن...الخ.⁶

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فإن وفرة الموارد الطبيعية هو أمر ضروري ومهم، وخصوصا في المرحلة الأولية للنمو، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، ، فأى بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو والتطور بسرعة، ومع ذلك فالموارد الطبيعية لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمن بين أسباب تخلف الدول النامية الاعتماد الكلي على استخراج هذه الموارد.⁷

🚩 **رأس المال:** يعرف عنصر رأس المال في الاقتصاد بأنه جميع السلع الإنتاجية المنتجة بعملية إنتاجية سابقة مثل الآلات والموارد غير تامة الصنع التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، كما يشمل جميع الكميات المخزنة من المواد المطلوب استخدامها في الإنتاج⁸، وتحقق الزيادة من رأس المال من خلال تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار

¹ صافية بقاص، البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019-2020، ص 24.

² حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 68.

³ مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 139.

⁴ بروك داودي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر للفترة 1967 إلى 2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017-2018، ص 120.

⁵ T.R. Jain, Anil Malhotra, Development and Economics, V.K. Publications, New Delhi, 2009, p2.

⁶ Alok Goyal & Mridula Goyal, Business Environment, V.K. India Enterprises, New Delhi, 2009-2010, P199.

⁷ T. R. Jain & Anil Malhotra, op.cit, p 22.

⁸ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 81.

لكي يتم استثماره في إنتاج السلع الرأسمالية، وهي سلع يتم إنتاجها ليس بقصد الاستهلاك الحاضر المباشر، وإنما باستخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى.¹ هذا ويقسم رأس المال الى قسمين رئيسيين هما²:

- رأس المال المادي (Physical capital): ومن أشكاله المصانع، الآلات والمعدات والأدوات
- رأس المال البشري (Human capital): ومن أشكاله استثمار العنصر البشري في التعليم، والتدريب في العمل والتعليم أثناء العمل، وكذا الاستثمار في الصحة.

🌈 **التقدم التقني والتكنولوجي:** يعمل التقدم التقني على تغيير الطريقة الإنتاجية المستخدمة حيث يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج بنفس القدر من عناصر الإنتاج أو استخدام أقل عناصر الإنتاج لإنتاج نفس القدر³. وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، وقد أصبحت الاقتصاديات التي تعتمد على المعرفة تتمتع بميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية، وأصبح قطاع تصدير السلع ذات التقنيات العالية هو القطاع المحرك للنمو الاقتصادي.⁴

هناك عامل أساسي ومهم في تحديد النمو الاقتصادي ظهر مع النظريات الحديثة للنمو وهو الابتكار*، ويعتبر الباحث Schumpeter من أوائل الدارسين والمحللين لدور وأسباب الابتكار، حيث يرى أن مصدر الدراسات الطويلة في الاقتصاد يعود للابتكار الذي يؤدي إلى وجود مراحل نمو طويلة، فإذا كان للابتكار أثر على النمو فإنه ليس فقط لأنه يزيد من الإنتاجية، لكن لأن كل عملية ابتكار ينجر عنها عملية ابتكار أخرى وهو ما يسمى بأثر عقود الابتكار.⁵

¹ Peter Hess and Cark Ross, **Economic Development "Theories, Evidence, and Policies"**, The Dryden Press, 1997, P 6-7.

² نادية مسعودي، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2012، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020، ص 80.

³ عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية - تحليل كلي وجزيئي، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص 43.

⁴ عبد الحليم بن سعدة، دراسة تحليلية قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص 42.

⁵ بوغزالة محمد نجلية، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2015-2016، ص 131.

3. أنواع النمو الاقتصادي:

تتعدد المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي، كما أنها في تطور مستمر بحجم الاهتمام والدعم الفكري من طرف الأكاديميين، وكذا صناع القرار على مستوى الدولة، ويمكن تقسيم أنواع النمو وفقا لمعيار درجة التخطيط، ومعيار درجة حدة النمو كالتالي:

1.3 التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه:

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي وفقا لهذا المعيار الى الأنواع الآتية

أ. النمو الاقتصادي الطبيعي (التلقائي): وهو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي¹، ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصية المدى. ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر².

ب. النمو الاقتصادي العابر: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لوجود أسباب طارئة، عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها وهذا النمو ليس له صفة الاستمرارية، وقد يعرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية³، وبالتالي يكون هذا النوع من النمو غير قادر على إيجاد حلول للتنمية المستدامة والشاملة لهذه الدول⁴.

ج. النمو الاقتصادي المخطط: وهو ذلك النمو الذي يكون ناتجا عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع⁵، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، ففعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المجتمع مع تلك الخطط⁶.

¹ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص 92.

* والذي يعرف على أنه " عملية إنشاء منتج جديد، تقنية جديدة أو تحسينها، طريقة جديدة في التسويق أو طريقة تسيير جديدة في المؤسسات من خلال إعادة النظر في موقع العمل أو العلاقات الخارجية "

² شين لهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص 14.

³ هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 121.

⁴ عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 50.

⁵ علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 52.

⁶ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 24.

وإذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط هما نمو من النوع الذاتي الحركة، فإن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع، لا يملك الحركة الذاتية، ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود فإنه يتحول إلى نمو مطرد، ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل، وهي التنمية التي يتم من خلالها تحويل بلد متخلف اقتصاديا إلى بلد متقدم اقتصاديا¹.

2.3 التصنيف حسب درجة حدة النمو:

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي حسب درجة حدة النمو إلى:

- أ. النمو الاقتصادي التوسعي: ويقوم هذا النوع من النمو على زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، وقد تحقق الدولة نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرفع نصيب الفرد من الناتج الوطني².
- ب. النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي، وهذا ناتج عن التغير التقني الحاصل داخل المنشآت الاقتصادية، نتيجة تراكم رأس المال والذي يؤثر بدوره على حوافز المشاركة في التغير التقني الموفر لليد العاملة، وهذا ما يؤثر على نسبة رأس المال إلى العمل³.

4. أهمية النمو الاقتصادي:

للمنمو الاقتصادي أهمية كبيرة للاقتصاد يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة الأجور الحقيقية، أي زيادة في دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي على رفع القدرة الشرائية لدى الأفراد والقضاء على الفقر⁴؛
- النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل، ويرتبط النمو الاقتصادي عادة بالأهداف الاقتصادية حيث أن الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يغير الزيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد، والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى العالمي والمحلي⁵؛

¹ كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغايات (رؤية جديدة لنظام علمي جديد)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص28.

² جيمس جوارتي، ريجار داستروب، الاقتصاد الكلي "الاختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص581.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص51.

⁴ قريقط عبد الباقي، هبال عادل، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا - دراسة قياسية باستخدام نماذج بيانات البائل خلال الفترة (2000-2020)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022، ص381.

⁵ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، مرجع سبق ذكره، ص10.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية أو الدخل النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.¹

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي وطرق قياسه:

بالرغم من وجود العديد من المؤشرات التي يتم استعمالها لقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، إلا أنه سيتم التركيز على المؤشرات الأكثر استعمالاً وانتشاراً في قياس النمو الاقتصادي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP):

بما أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، فإن الناتج المحلي هو المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة واحدة²، مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية، وذلك بغية إزالة أثر التضخم³، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم والخاضعة للتبادل في الأسواق وفقاً للتشريعات المعتمدة⁴. ويمكن قياسه وفق ثلاث طرق هي:

أ. قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة:

يحسب الناتج المحلي وفق هذه الطريقة بجمع قيمة مبيعات السلع والخدمات مع استبعاد قيمة السلع والخدمات الوسيطة، وذلك بهدف تفادي مشكلة التكرار في حسابها عدة مرات⁵، ويعبر عنها حسابياً كما يلي:

$$\text{القيمة المضافة لمنتج ما} = \text{قيمة المنتج النهائي} - \text{قيمة المنتجات الوسيطة}$$

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل المؤسسات أو العائلات.

المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

¹ كمال شريط، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص 14.

² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص 73.

³ محمد الأمين بلهوشات، أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022-2023، ص 35.

⁴ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁵ Paul Krugman & Robin Wells, MACROECONOMICS, Worth Publishers, Fourth edition, New York, United States, 2015, p 196.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج ، لأنها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون¹:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيمة المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

ب. قياس الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الإنفاق:

يحسب الناتج المحلي الاجمالي وفق هذه الطريقة بجمع النفقات لأربع مجموعات مختلفة من المستهلكين على السلع والخدمات النهائية وهم: العائلات، المستثمرين، الحكومة والدول الأجنبية، وذلك حسب المعادلة الآتية²:

الإنفاق العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات) = الناتج المحلي الاجمالي

ج. قياس الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل:

يحسب الناتج المحلي الاجمالي وفق هذه الطريقة بجمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الانتاج الى حيز الوجود، بمعنى آخر يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الانتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة، ويمكن حسابه كالآتي³:

الناتج المحلي الاجمالي = دخول الأفراد + دخول الحكومة + دخول غير موزعة

حيث:

- دخول الأفراد = الأجور + الربح + الفائدة + الأرباح الموزعة
- دخول الحكومة = صافي الضرائب غير المباشرة + دخل الممتلكات العمومية + ضرائب أرباح الشركات

¹ عمارة مكي، أثر الاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2017-2018، ص 63.

² محمد الأمين بلهوشات، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ عقبة عبد اللاوي، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص 28-29.

- دخول غير موزعة = اهتلاك رأس المال الثابت + الأرباح غير الموزعة

ثانيا: مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر المقياس الأكثر استخداما وصدقا، حيث يتم الحصول عليه من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي السكان، ويعكس هذا المؤشر متوسط الدخل لمواطني البلد، ويستخدم كمؤشر للتعبير على مستويات المعيشة والتنمية باعتباره يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة في البلد ومقارنتها مع البلدان الأخرى وكذلك عبر السنوات¹. ويرى الكثيرة من العلماء أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل أنسب المعايير للدلالة على درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة، حيث أنه لا يهمل عامل السكان².

1. الناتج الاجمالي (GO):

قام مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)* بنشر مقياس جديد للناتج "متوسط GDP و GDI" الذي يشير إليه مجلس المستشارين الاقتصاديين (CEA)** باسم الناتج الاجمالي (GO)³، والذي يعتبرونه مقياسا أكثر دقة للنمو الاقتصادي الحالي ومؤشرا أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي أو إجمالي الدخل المحلي كل على حدا. ويعرف الناتج الاجمالي (GO) على أنه متوسط سلسلتين حاليتين، السلسلة الرئيسية والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، ونظيره الأقل شيوعا إجمالي الدخل المحلي (GDI)⁴.

2. مؤشر التقدم الحقيقي (GPI) / مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام (ISEW):

قامت المنظمة الأمريكية Redefining Progress بالإعلان عن تطوير ما يعرف بمؤشر التقدم الحقيقي (GPI) (Genuine Progress Indicator)، مبررة أهمية استخدامه بأن جودة التنمية الاقتصادية لا تقل أهمية عن كمية النشاط الاقتصادي التي تقاس بالناتج المحلي الاجمالي⁵. يتطابق مؤشر GPI مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة (ISEW)، حيث يختلفان

¹ Gérard Cornilleau, **croissance économique et bien-être**, Revue de l'OFCE, n96, Janvier, 2006, P13.

² شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص103.

* Bureau of Economic Analysis (BEA) التابع لوزارة التجارة الأمريكية وهو وكالة حكومية أمريكية تأسس عام 1972 يعطي إحصاءات رسمية عن الاقتصاد الكلي والصناعة، وأبرزها التقارير المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة، ويعتبر واحدا من الوكالات الرئيسة للنظام الإحصائي الاتحادي في الولايات المتحدة.

** Concil of Economic Advisers هوهيئة استشارية تابعة للرئيس الأمريكي، وهو جزء من المكتب التنفيذي للرئيس. الوظيفة الأساسية للمجلس تتمثل في تقديم المشورة لمختلف مكاتب البيت الابيض بشأن قضايا السياسة الاقتصادية، ويتولى المجلس أيضا اعداد التقرير الاقتصادي السنوي للرئيس.

³ MCCULLA, Stephanie H. et SMITH, Shelly. **Preview of the 2015 annual revision of the national income and product accounts**. Survey of Current Business, 2015, vol. 95, no 6, p. 1-8.

⁴ وهيبية شحات، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021-2022، ص12.

⁵ نفس المرجع السابق، ص13.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

في الاسم فقط، حيث يشار إلى الحسابات الأحدث باسم GPI. تم اقتراحه لأول مرة سنة 1989 من قبل Daly and Cobb في كتابهما For the Common Good as باعتبارها وسيلة لقياس النمو الاقتصادي والذي سيعطي إرشادات أفضل من الناتج المحلي الإجمالي للمهتمين بتعزيز الرفاه الاقتصادي المستدام.¹ وتعطى المعادلة الإجمالية لهذا المؤشر على النحو التالي²:

$$ISEW = C + G + I + W - D - E - N$$

حيث:

C: الاستهلاك الشخصي؛

G: الإنفاق الحكومي (باستثناء الإنفاق الدفاعي)؛

I: التراكم الإجمالي لرأس المال؛

W: المساهمات غير السوقية في الرفاهية؛

D: النفقات الدفاعية الخاصة (المرتبطة بالقضايا الاجتماعية)؛

E: تكاليف التدهور البيئي؛

N: الانخفاض في قيمة رأس المال الطبيعي.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي:

أظهرت عديد الدراسات التطبيقية أن محددات النمو الاقتصادي عديدة وحتى وقتنا الراهن لازالت هناك دراسات حول محددات هذه الظاهرة، نتيجة التعقيد الذي تتسم به عملية النمو على المدى الطويل، وبتتبع التطور الحاصل في هذا الميدان يمكن تحديد هذه المحددات فيما يلي:

1. المحددات الاقتصادية:

تتمثل أهم المحددات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي للبلد فيما يلي:

- كمية ونوعية الموارد البشرية: اتفق العديد من الباحثين الاقتصاديين على غرار Mincer (1981)، Romer (1990)، Barro (1991)، Barro (2001)، Benhabib و Spiegel (1994)، على أن رأس المال البشري يعد أحد أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، نظراً للدور الإيجابي الذي يلعبه في تحقيق التقدم التكنولوجي

¹ Costanza, Robert, Hart, Maureen, Talberth, John, et al, **Beyond GDP: The need for new measures of progress**, The pardee papers, 2009.

² Chelli Francesco Maria, Mariateresa Ciommi and Chiara Gigliarano, **The index of sustainable economic welfare: a comparison of two Italian regions**, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Volume 81, (2013), p445.

للبلدان¹. كما أن قياس وزن البلد وأهميته يكمن فيما يمتلكه من رأس مال بشري، وليس بالكثافة السكانية، فكلما كان مخزون رأس المال البشري أكبر زاد الأثر على النمو الاقتصادي، لذلك فإن رأس المال البشري له مكانة أساسية من خلال التقدم الذي يخلق النمو على المدى البعيد.²

- **الإنفاق الحكومي:** إن الأبحاث الحديثة حول النمو قد فحصت بشكل واسع انعكاس مستويات الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار وتركيبه هذه النفقات على النمو، فقد وجد Barro (1997)، أن الإنفاق الحكومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام (بعد طرح نفقات التعليم والدفاع من نفقات الاستهلاك العمومي) كان مرتبطاً سلبياً بالنمو الاقتصادي. كما توصل كذلك كل من Loayza، Kright و Villanueva (1993) و Nelson و Singh (1994) إلى أن مستوى الاستثمار العمومي في البنى التحتية كان له الأثر المعنوي على النمو خاصة خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي. كما قام Easterly و Rebello (1993) باستخدام دراسة على بيانات مقطعية على عينة 119 بلداً بتوضيح أن الاستثمار العمومي في النقل والمواصلات كان مرتبطاً إيجابياً بالنمو.³
- **تراكم رأس المال:** يحدث تراكم رأس المال عندما تخصص نسبة من الدخل الحالي واستثمارها من أجل زيادة الإنتاج والدخل المستقبلي⁴، ويشير مصطلح تراكم رأس المال إلى المكون المادي الناتج عن عملية الاستثمار ويتجسد بالإضافة المتحققة في الموجودات القائمة من المعدات والمكائن والإنشاءات والأبنية ووسائل النقل⁵، فالتكوين الرأسمالي والاستثماري يعتبر أحد العوامل الرئيسية لنمو الاقتصاد، فكلما زاد التكوين الرأسمالي زادت الطاقة الإنتاجية وبالتالي يزيد مستوى الإنتاج وترتفع إمكانية الاستفادة من مزايا الحجم الإنتاجي الكبير مما يؤدي إلى زيادة التخصص الذي بدوره يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.

¹ شهيناز بوقريبة، المؤسسات والنمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الكلي المطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص 17.

² وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2020-2021، ص 20.

³ Devarajan S, Swaroop V, Zou H, **The composition of public expenditure and economic growth**, journal of Monetary Economics, Vol 37, 1996, P33

⁴ Todaro, Michael P, Smith, Stephen C, **Economic Development**, (Ed. 12th), Harlow: Pearson, 2015, p17

⁵ نعيم الصائغ، بسمه عيسى الهسنياني، المتغيرات الاقتصادية والمالية وأثرها في التراكم الرأسمالي في لبنان للمدة (1990-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2023، ص 62.

- **الانفتاح الاقتصادي:** ان الأبحاث والدراسات التي بحثت هذا المحدد بينت أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال أدى ذلك الى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، وفي هذا الجانب وضع Dollar (1992)، أن الانفتاح والتبادل التجاري الذي يتم قياسه بمؤشر مستوى الأسعار المصحح*، يكون له أثر موجب على النمو الاقتصادي، وفي دراسة قام بها كل من Sachs وWarner (1997) على عينة مكونة من 117 بلدا، استخلصا أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو في المتوسط بمعدل من 2 الى 2,5 % اكثر من الاقتصاديات الأخرى.¹ ولا نعني بالانفتاح الاقتصادي تحرير المبادلات فقط، وانما كافة الشروط القبلية المطلوبة وخاصة تلك التي تفرضها العولمة على اقتصاديات الدول في الوقت الحالي.
- **التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي:** في دراسة تناولت أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل، أوضح Fisher (1993) أن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد، الأمر الذي يحد من الاستثمار وانخفاض النمو الاقتصادي، وفي دراسة أخرى أشار Barro (1997) أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالنمو على المدى البعيد، كذلك وجد Beane (1996) أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقاس برصيد الميزانية له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي ويمكن ان يكون له أثر سلبي أيضا على الاستثمار.²

2. المحددات غير الاقتصادية:

تتمثل أهم المحددات غير الاقتصادية للنمو الاقتصادي للبلد فيما يلي:

- **انتشار التعليم:** التوسع في التعليم هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد (J.K. Garlbrait) في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشار (Walter Krause) إلى أن التعليم يلعب دورا هاما في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي اللذان بدورهما يحددان تقدم

¹ Frankel J, Romer D, Does trade cause growth, American Economic Review, USA, Vol 89, 1999, P98.

² Beane M, Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries, journal of Development Economics, USA, Vol 48, 1996, P31.

* مؤشر السعر هو متوسط حسابي موحد (يكون متوسطاً مرجحاً إجمالاً) لعلاقات الأسعار إلى صنف معين من السلع أو الخدمات في مكان محدد أثناء فاصل زمني محدد. وهو مؤشر إحصائي صُمم لمساعد في مقارنة كيفية تفاوت إجمالي علاقات الأسعار هذه بين الفترات الزمنية أو المناطق الجغرافية. لدى مؤشرات الأسعار عدة استخدامات ممكنة. فيمكنها، لا سيما المؤشرات ذات الاستخدام الواسع النطاق، أن تقيس مستوى الأسعار العام للاقتصاد أو تكلفة المعيشة.

البلد¹. غير انه تجدر الإشارة إلى أن الاقتصار على المؤشرات الكمية بدل النوعية فيما يخص التعليم عادة ما يؤدي إلى صعوبة في تحديد العلاقة الطردية بين النمو والتعليم.²

• البيئة المؤسسية والحكومة:

تتضمن البيئة المؤسسية الأطراف التي لها سلطة الرقابة على آليات المعاملات على اختلاف طبيعتها، فكلما اتسمت هذه البيئة باختلالات تهدد ثقة المتعاملين كلما ثبطت من حافز الاقبال على التعاملات، ما يترتب عنه اتجاه نزولي لمعدلات النمو الاقتصادي.³

• الاستقرار السياسي:

يتأثر النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير ببيئته السياسية، لأن الادارة القوية والاستقرار السياسي شرط أساسي للنمو الاقتصادي الحديث، فتوفر الاستقرار السياسي في البلد يعمل على زيادة ثقة الأفراد في الدولة.⁴

• العوامل الاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دورا هاما في التطور الاقتصادي، فالعوامل الاجتماعية تتضمن العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات التي تساهم في التطور الاقتصادي إلى حد كبير، فمثلا تقاوم المعتقدات التقليدية والخرافات تبني أساليب العيش الحديثة، وفي هذه الحالة يصبح التطور صعبا.⁵

¹ برونك داودي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر للفترة 1967-2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، غنابة، الجزائر، 2017-2018، ص 121.

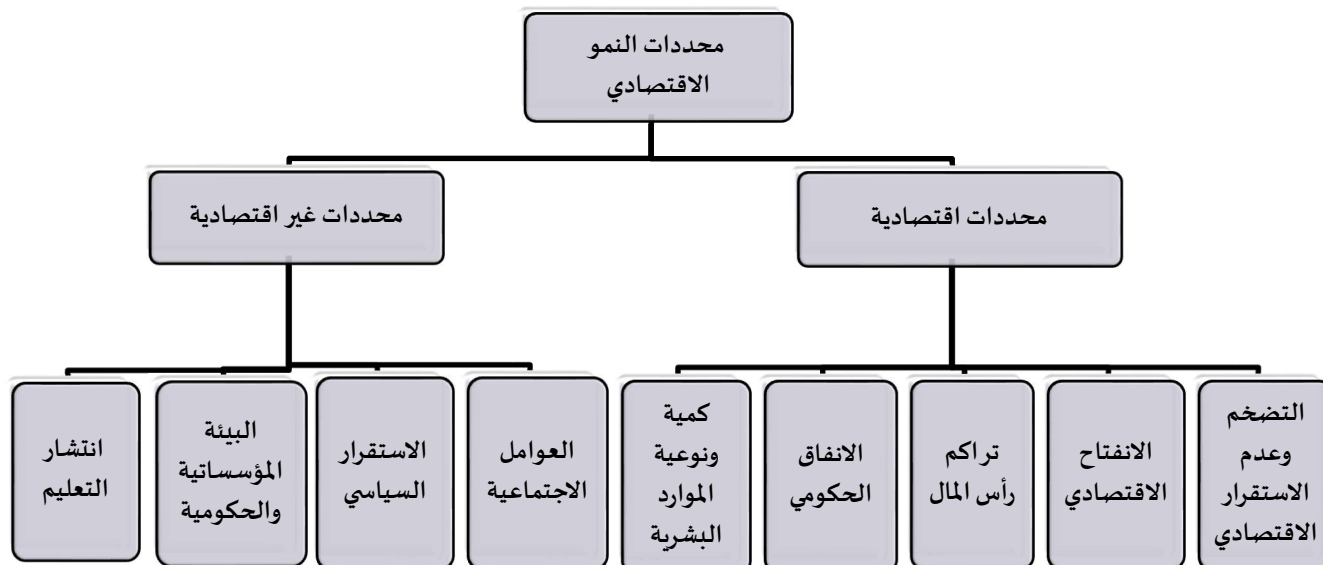
² Nadir Altinok, *Essais sur la qualité de l'éducation et la croissance économiques*, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Bourgogne, France, 2007, p61.

³ عبد الله الحرتسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التنفيع في آفاق 2025)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص 93.

⁴ برونك داودي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁵ إيمان بن التومي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص مناجمت و اقتصاد تطبيقي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريش، الجزائر، 2020-2021، ص 87.

الشكل رقم (01-06): محددات النمو الاقتصادي



المطلب الرابع: أفكار وتحليلات الاقتصاديين حول النمو الاقتصادي:

إن تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي كانت ولا زالت تمثل أهم انشغالات النظرية الاقتصادية، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، حيث تعاقبت المدارس والأفكار الاقتصادية المحددة لظاهرة النمو الاقتصادي وهذا ما سوف نراه من خلال استعراض أهم النظريات الاقتصادية حسب المدارس التي درست النمو الاقتصادي.

أولاً: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح محل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من (A.Smith, 1776)، (T.Malthus, 1798)، (D.Ricardo, 1817)، (K.Marx, 1867)، وغيرهم¹، حيث اتفقوا في نقاط عدة لعل أهمها أن:

¹ حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة 1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 177.

- الإنتاج دالة لعدة عوامل (العمل، رأس المال، التقدم التقني...) وبالتالي فإن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل¹.
- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور باتجاه الزيادة، مما يزيد من حجم السكان. كما أن النمو السكاني يقود إلى ظهور قانون تناقص الغلة في الزراعة، بإفترض ثبات الفن الإنتاجي والأرض. وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية وما يترتب عليه من إرتفاع الأجور وانخفاض الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات التي يمكن أن توجه للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكوين رأس المال².
- اتفقوا بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني، وتدور فحوى هذه النظرية في أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، مع اعتقادهم أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي³.

ثانيا: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

بعد أزمة الكساد العالمي 1929 ظهرت أفكار كينز الذي اهتم بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي⁴. وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية والماركسية منحى جديدا ومنعطفًا كبيرا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي⁵.

ان نظرية كينز تركز على ثلاثة افتراضات أساسية⁶:

- أن الادخار بالنسبة لبلد ما في مجمله يتوقف أكثر على حجم الدخل الإجمالي لهذا البلد منه على سعر الفائدة الجاري في السوق؛

¹ شهرزاد بورداش، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص 7.

² حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص 20.

⁴ Maré Nouchi , **croissance - histoire économique-** , édition Hazan , France , 1990,p53.

⁵ اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 35.

⁶ روبرت لافون، ترجمة: نادي خيري، التنمية الاقتصادية، الناشر للطبعة العربية، جنيف، 1977، ص 65.

- إن سعر الفائدة لا يجب منع ذلك أن ينخفض الى أدنى من حد معين حتى إذا أدى ذلك إل ارتفاع في سيولة النظام؛
 - تنمو الاستثمارات عندما ينخفض سعر الفائدة. ولكن التجربة تبين أنه إذا كان سعر الفائدة قد انخفض بالفعل إلى أقل من الحد الأدنى، فإن أية انخفاضات أخرى لا يكون لها أي تأثير على مجموع الاستثمارات.
- وبشكل عام، إذا ربطنا بين نظرية كينز ومسألة النمو يمكن أن نلاحظ أن برنامج "كينز" يتلخص في النمو على حساب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وما إن تتحقق العمالة الكاملة حتى يستنفذ هذا البرنامج، ولم يقل "كينز" شيئاً حول طرق تطور الاقتصاد اللاحقة، وهذا هو سبب تأكيد نفاذ الكينزية بحق، و عدم صلاحيتها لحل مسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية كينز وتكييفها لحل المهمات الأكثر تعقيداً.¹

ثالثاً: نموذج Harrod-Domar

يعتبر "Harrod-Domar" من الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي وساروا على خطاه محاولين معالجة النقائص التي أغفلها كينز خاصة تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي.²

لقد اهتم كل من "Harrod-Domar" بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من الخاصية المزدوجة للإنفاق الاستثماري والمتمثلة في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع (جانب العرض)، وتزيد من الطلب ونمو الدخل (جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.³

وركز نموذج Harrod-Domar على العلاقة بين الادخار، الاستثمار والناتج ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، واستند في بناء نموذجهما على فرضيات أهمها:⁴

- الاققتصاد مغلق وهناك توازن في الاستخدام الكامل؛
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار الذي يبقى ثابتاً؛
- ثبات معدل رأس المال الناتج والمستوى العام للأسعار وكذا أسعار الفائدة.

¹ ز. ف. سوكولنيسكي، ترجمة: عارف دليلة، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 68.

² هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 381.

³ غازي عناية، تمويل التنمية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص 211.

⁴ مولاي بوعلام، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015-2016، ص 108.

وبالنسبة ل Harrod-Domar فان الاقتصاد ينمو بطريقة متوازنة بدون ضغط تضخمي ولا بطالة، حيث يكون الاقتصاد حينها يتميز بمعدل ادخار صغير يفصل بين الضغط التضخمي والكساد. وبصفة عامة فان نموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة انتاج لامجال فيها للاحلال بين عاملي رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:¹

$$Y = \text{Min}(vk, bL) \dots \dots \dots (01 - 01)$$

حيث:

o K: رأس المال؛

o L: العمل؛

o v: وحدة رأس المال؛

o b: وحدة العمل.

لقد حاول Harrod-Domar الاجابة عن السؤال، متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت؟ وقد وصلا الى اجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة، في هذه الحالة يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض و المعدات وعرض العمل ومن ثم يمكن للنمو أن يستمر دون ظهور نقص في عنصر العمل ولا فائض فيه.²

رابعاً: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:

يستند تحليل الكلاسيك الجدد للنمو الاقتصادي على فرضيات الكلاسيك القدامى، وهي تحقق المنافسة الكاملة والاستخدام التام و مساواة عنصر العمل لنتاجه الحدي³، وعلى رأس التحليلات نذكر تحليل Robert Solow الذي بنى نموذجاً للنمو الاقتصادي سنة 1956 وذلك بافتراض دالة انتاج كلاسيكية جديدة من نوع Cobb-Douglas مع عوائد متناقصة لعوامل الانتاج⁴. وقام Solow بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" سنة 1956، أين حاول صياغة نموذج

¹ فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص22.

² روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص14.

³ صونية شتوان، تحليل علاقة تمويل المؤسسات المبتكرة بالنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016، ص20.

⁴ En-Ze Wang & Chien-Chiang Lee, The impact of clean energy consumption on economic growth in China: Is environmental regulation a curse or a blessing ?, International Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, January2022, vol:77, p44.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

لنمو على المدى الطويل، و أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغيير التوليفة الفنية من حصص عناصر الإنتاج أي بين العمل ورأس المال¹، ويرتكز هذا النموذج على فرضيات عدة نكر منها²:

الاققتصاد مغلق (الإنتاج يساوي الدخل و الاستثمار يساوي الادخار)، كما أن التوازن على سوق السلع و الخدمات مؤكد و يعطى بالعلاقة التالية:

$$y(t) = C(t) + I(t) \dots \dots \dots (01 - 02)$$

حيث Y تمثل الانتاج الحقيقي، C تمثل الاستهلاك و تمثل الاستثمار.

الاققتصاد متكون من قطاعين قطاع العائلات و قطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين؛

ثبات غلة الحجم واهتلاك رأس المال بقيمة δ حيث: $\delta > 0$ ؛

الادخار وتكنولوجيا الانتاج متغيران خارجيان.

ارتكز نموذج Solow على دالة الانتاج النيوكلاسيكية والتي تأخذ شكل دالة Cobb-Douglas من الشكل:

$$Ae^{ut}y = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (01 - 03)$$

حيث:

- Y: الناتج المحلي؛

- K: رصيد رأس المال البشري والمادي؛

- L: عنصر العمل غير الماهر؛

- A: الحد الثابت للمعادلة الذي يوضح المستوى التكنولوجي الأساسي؛

- e^{ut} : ثابت معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي الذي يتحقق عبر الزمن t

وعليه نجد أن α تقل عن الواحد وأن رأس المال الخاص يحصل على الناتج الحدي كعائد له فإنه لا توجد وفرة خارجية لذلك صياغة النظرية النيوكلاسيكية للنمو تتضمن حالة تناقص الغلة لعنصري رأس المال والعمل³.

وحسب هذا النموذج فإن نمو الناتج يكون مصدره عامل أو أكثر وهو⁴:

¹ Cadoret.I- Benjamin.C- Martin.F- Herrard.N- Tanguy.S, "Econométrie appliquée: méthodes, applications et corrigés", De Boek, 2ème édition, Belgique, 2009, P 70-79.

² بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016، ص 41.

³ Lars Weber ;Demographic Change and Economic Growth:Simulation on Growth Models; Springer-Verlag Berlin Heidelberg; London and New York; 2010; p 92.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 146.

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم؛
- حدوث زيادة في رأس المال من خلال الادخار أو الاستثمار؛
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

ان زيادة معدل الادخار المحلي ثم الاستثمار وفق هذا النموذج تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بالمجتمع وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي، ويتحقق ذلك بصورة أفضل من الاقتصاديات المفتوحة التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، أما في الاقتصاديات المغلقة ذات معدلات الادخار المنخفضة فتتحقق مستويات منخفضة من متوسط الدخل الفردي¹.

خامساً: نماذج النمو الحديثة:

نماذج النمو الحديثة أو كما تسمى نماذج نظرية النمو الداخلي، ظهرت في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات حين ابتعد العديد من الاقتصاديين عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية لأن أداء هذه الأخيرة كان ضعيفاً فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي طويل الأجل، كذلك فشلت في إعطاء شرح للتباينات الكبيرة التي شهدتها الأداء الاقتصادي في مختلف البلدان آنذاك، لذلك تجاوزت نماذج النمو الداخلي الفرض القائم على تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر و أرجعت النمو لأسباب و عناصر داخلية في النموذج.

من بين أهم نماذج النمو الداخلي نموذج "AK"، نموذج "P.Romer"، نموذج "Lucase" ونموذج "Barro".

1. نموذج "AK": وهو أول نسخة من نظريات النمو الداخلي، وهو ذلك النموذج المعبر عن حالة تظهر خلالها مستويات دنيا من مخزون رأس المال، مما يعني مرونة قوية للناتج تجاه الزيادة في المقدار k ² حيث أنه لا يميز بشكل واضح بين تراكم رأس المال والتقدم التقني، حيث يتم تجميعهما معا في شكل رأس المال المادي والبشري، وعندما تتراكم أشكال مختلفة من رأس المال لا ينخفض ناتجها الحدي إلى 0. ويمكن اعتبار النموذج AK أنه النموذج الكلاسيكي الجديد الذي يتميز بعوائد حجم متناقصة³.

ويعبر عن هذا النموذج بواسطة المعادلة البسيطة التالية⁴:

$$y = AK \dots \dots \dots (01 - 04)$$

¹ بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² Agnès Benassy-Quéré, Bénédict Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pisani- Ferry, **Politique Economique**, 1^{ière} édition, Université de Paris, 2004, p.73.

³ Ramech Chandra, **Palegrave Studies in Economic History: Endogenous Growth in Historical Perspective From Adam Smith to Paul Romer**, Palgrave Macmillan, London , United Kingdom, 2022, P:261.

⁴ ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 155.

حيث:

- A: معامل يعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي؛

- K: يمثل رأس المال المادي والبشري.

إذا قمنا بتثبيت حجم السكان، سيصبح بمقدورنا كتابة علاقة نمو حصة الفرد من رأس المال بالصيغة التالية:

$$k = s \cdot y - \delta \cdot k \dots \dots (01 - 05)$$

ما يعاب على نموذج AK انه على خلاف نماذج النمو الكلاسيكية يفترض ان النمو على المدى الطويل لا متقارب

Non convergent وهذه الحالة تتم مشاهدتها باضافة فرض التقدم الفني الموجب، رغم ان التقارب الشرطي صفة انتظام احصائي.

استطاعت بعض محاولات الاقتصاديين تجاوز هذا الاشكال بادراج بعض تقنيات الحساب مثل: اعتبار نمو

السكان لوجستيكي ويأتي وفقا لمعادلة Verhulst للسكان.¹

2. نموذج Romer:

في هذا النموذج أرجع Romer النمو الى عامل التمرن عن طريق التطبيق الذي استعمله تفاديا لاتجاهات المردودية

المتناقصة، متبنيا في ذلك الفكرة المثارة من طرف Arrow سنة 1962 القائلة بأن التقدم التقني ناتج من التعلم عبر

الممارسة "Learning" ²by doing، حيث نص (1990,1986) Romer Product Variety Model على أن الابتكار يولد

الانتاجية من خلال انشاء منتجات جديدة، وليس بالضرورة محسنة، وبالتالي زيادة انتاجية الاقتصاد، وبالتالي فان

نموذج Romer هو نموذج قائم على الابتكار يبدأ من دالة الانتاج الخاصة ب Dixit-Stiglitz (1977).³ وهي:

$$Y = L^{1-\alpha} \int_0^A x(i)^\alpha di, 0 < \alpha < 1 \dots \dots (01 - 06)$$

حيث: L يمثل اجمالي العمالة المستخدمة (من المفترض أن يكون ثابتا)

X(i): هو مقدار المدخلات الوسيطة i

¹Alberto Bucciy Luca Guerrini, **Transitional Dynamics in the Solow-Swan Growth Model with AK Technology and Logistic Populaion Change**, 6thInternational Conference on Economic Theory "Market Quality Dynamics", Kyoto-Japan, December 12th and 13th, 2008.

² زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص 68.

³ Peter Howitt, **The New Palgrave Economics Collection: Economic Growth (endogenous growth theory)**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2010, p:69.

A: عدد المنتجات المختلفة المتاحة للاستخدام، حيث تؤدي الزيادة في تنوع المنتجات كما تم قياسها بواسطة A إلى زيادة الانتاجية من خلال السماح للشركات بترويج منتجاتها الوسيطة بشكل سلس في أكبر عدد ممكن من الأنشطة.¹

3. نموذج Lucas

يرتكز نموذج Lucas على رأس المال البشري وأثر عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي، ويعتبر هذا النموذج من بين أهم نماذج النمو الداخلي لقطاعين، حيث القطاع الأول يكون لانتاج السلع والقطاع الثاني لتكوين رأس المال.² ويعتبر Lucas رأس المال البشري الذي من خلاله نقيس المستوى العام لبراعة العمل التي لا يمكن تعميمها على جميع البلدان، حيث اعتبر أن التكنولوجيا هي نوع من المعرفة البشرية المرتبطة بأشخاص معينين، ويؤثر رأس المال البشري على كل من العمالة ورأس المال المادي، ومن خلال الاستثمار فيه يمكن تحسينهما.³ أي يشبه نموذج Solow مع اضافة مفهوم رأس المال البشري⁴:

$$y(t) = AK(t)^{\beta} [u(t)h(t)l(t)]^{1-\beta} h_{\alpha}(t) \dots \dots \dots (01 - 07)$$

حيث:

- $y(t)$: الانتاج؛
- A : مستوى التقدم التكنولوجي؛
- K : رأس المال المادي؛
- h : رأس المال البشري؛
- L : العمالة؛
- U : الجزء من الوقت المخصص للإنتاج؛
- h_{α} : متوسط رأس المال البشري الموجود في الاقتصاد.

¹ Hyun Park, Indeterminat equilibrium growth with product and R&D spillovers, Economic Madelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, march 2020, vol:86, p 289.

² شنوف حكيم، العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2012)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014-2015، ص 35.

³ Satyabrata, The New Theory of Economic Growth: Endogenous Growth Model, International Journal of Business and Management Invention, 2016, Vol 5, Issue 9, p52.

⁴ Ralph Hippe, Human capital formation in Europe at the regional level-implications for economic growth, A thesis presented as part of the condition for obtaining a doctorat in economics, speciality Economics Faculty of Economics and Social Sciences, prepared as part of a co-supervision between University of Tübingen & Strasbourg university, Tübingen, germany, 2013, p24.

نلاحظ أن نموذج Lucas يختلف عن نموذج Solow فقط في استبدال h وهي تراكم رأس المال البشري بدلا من A التقدم التكنولوجي عند Solow، مع تركيز Lucas على معامل الحصول على المعرفة الذي يلعب دورا هاما في زيادة النمو الاقتصادي، حيث كلما زاد هذا المعامل كلما ساعد ذلك على زيادة كفاءة رأس المال البشري hL ومن ثم النمو الاقتصادي.¹

4. نموذج Rebert Barro

ينتمي هذا النموذج هو الآخر إلى نماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990 جاء Barro بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، والتي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.² ويبنى Barro نموذجه على أساس دالة الإنتاج من شكل Cobb-Douglas ذات المردودية الثابتة إزاء العوامل، فمن أجل المؤسسة (i) تكون:

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (01 - 08)$$

مع ($0 < \alpha < 1$)؛

حيث: (L_i, k_i, Y_i) تمثل على التوالي: الانتاج، مخزون رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة i ، بينما (G) النفقات العمومية الكلية للمنشآت القاعدية، وبصفة عامة تأخذ دالة الانتاج ل Barro على المستوى الكلي الشكل التالي:³

$$y = A K^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (01 - 09)$$

5. نموذج Jin 2004

قام Jin سنة 2004 في نموذجه بتحليل الحركية بين الانفتاح الخارجي والنمو الاقتصادي ل 30 مقاطعة في الصين، حيث قام الباحث بإثبات العلاقة بين الانفتاح الخارجي والنمو الاقتصادي كلها محققة في معظم هذه المقاطعات: 17 منها غير مطلة على البحر و 32 مقاطعة ساحلية، فقام بتكوين نموذجه معتمدا على دالة كوب دوغلاس من الشكل:⁴

$$y = AK^\alpha L^\beta OPEN^\delta \dots \dots \dots (01 - 10)$$

وبإدخال التغير التكنولوجي الذي عبر عنه Jin بدرجة الانفتاح الخارجي، حيث:

- y : الناتج الداخلي،

¹ جعفر محمود علوش باقر، حساب معدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلد واسط للعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 31، 2015، ص 22.

² Frédérique Bec, **Analyse Macroéconomique**, édition la Découverte, France, 2000, p402.

³ Amable Pruno et Guellec dominique, **les théories de la croissance endogène**, Revue d'économie politique, N3, mai/juin 1992, p355.

⁴ Jin, Jang C, **On the relationship between openness and growth in China: Evidence from provincial time series data**, World Economy, vol 27, Issue 10, 2004, pp .1582-1571

- K و L يمثلان رأس المال والعمل على التوالي،

- A تمثل الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج،

- OPEN مؤشر الانفتاح الخارجي.

فخرج النموذج بنتائج مهمة، فقد لاحظ أن معظم المقاطعات غير المطلة على البحر ذات إشارة سالبة ومعنوية واستدل على أنها المقاطعات الأكثر ضعفا من حيث بنية اقتصادياتها وهشاشة المنافسة الخارجية لها. في حين لاحظ أن معظم المقاطعات الأخرى الساحلية بإشارتها موجبة ومعنوية. ويدل ذلك على حرية تجارة هذه الأخيرة وإمكانية تضافر عوامل أخرى أثر هذا الانفتاح في إنعاش معدلات نموها، وقدرتها على المنافسة¹.

¹ أحمد زكان، دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة ثلاث دول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، مجلد 3، جامعة الجزائر، 2008، ص 229-230.

المبحث الثالث: قنوات التأثير والتفاعل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، التحديات وآليات التفعيل

الشمول المالي يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام، حيث يهدف إلى ضمان وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة مناسبة. يساهم هذا الشمول في تعزيز الادخار، وتسهيل الاستثمار، وتمكين رواد الأعمال من الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير أعمالهم، كما يعمل على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الفئات المهمشة وتعزيز النشاط الاقتصادي، وبذلك، يمثل الشمول المالي أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الاول: قنوات التأثير والتفاعل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

الشمول المالي هو أداة مهمة وفعالة لدعم النمو الاقتصادي، وهذا ما تدعمه نتائج عديد الدراسات التجريبية التي اهتمت باختبار العلاقة القائمة بين مؤشرات الشمول المالي و النمو، الأمر الذي جعل منه هدف استراتيجي تسعى كل الدول إلى تحقيقه من أجل الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي فيها¹. ويمكن شرح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال مختلف القنوات كأحد الآليات الرئيسية بطريقتين، إما من خلال الوصول إلى الخدمات المالية منخفضة التكلفة وبأسعار معقولة وبالتالي التقليل من ضعف الفقراء من خلال تحسين مستوى معيشتهم، إضافة إلى تقديم الائتمان للفئات ذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الناتج المحلي مما يؤدي إلى نمو مرتفع على مستوى الاقتصاد الكلي. من ناحية أخرى يؤدي الوصول الشامل إلى منتجات الودائع والتأمين من قبل الأشخاص المستبعدين إلى جمع الأموال في السوق المالية. مما يساعد الأشخاص على تخزين مدخراتهم مما يضمن التخصيص الفعال لهذه الأموال في مشاريع استثمارية طويلة الأجل. وبذلك يؤمن هذا الأخير مخاطر السيولة والتي تحدث بسبب نقص الأموال المتدفقة إلى السوق وتشجيع المزيد من الإستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة مما يؤدي الى تحسين توزيع المداخيل وارتفاعها².

علاوة على ذلك، يعزز الشمول المالي تنمية رأس المال البشري عن طريق توفير وسائل للأفراد للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وتطوير المهارات وهذا، بدوره، يؤدي إلى قوى عاملة أكثر مهارة وإنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

¹ زهراء أحمد النعيمي، تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاد، المجلد3، العدد40، 2018، ص258.

² ميموني ياسين، يسويح منى، بوخاري خيرة، تمهجة قياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو في السعودية خلال الفترة (2004-2020)، مجلة دفاتر بواكس، المجلد11، العدد01، 2022، ص477.

وتلعب المتغيرات الاقتصادية الكلية دورًا حاسمًا في هذه العلاقة، على سبيل المثال، الاستقرار في التضخم وأسعار الفائدة ضروري لخلق بيئة مواتية للوساطة المالية والاستثمار والنظام المالي الفعال، وبدعم من سياسات اقتصادية مناسبة، يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي من خلال ضمان توجيه فعال للموارد¹، مما يساهم في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الرسمي على الربط بين المدخرين والمستثمرين، وبدون هذا الربط قد يتم استثمار المدخرات غير المصرفية من قبل المدخرين أنفسهم في الأصول التي تحقق عوائد منخفضة، مما يقلل من فرص النمو الاقتصادي.²

ويسهل الشمول المالي التدفق الحر للأموال من المدخرين إلى المقترضين، ويخلق سيولة في القطاع الذي يحتاج إلى هذه الأموال،³ ويساعد على تجميع المدخرات واستثمارها في القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات عائد أعلى بسبب وفورات الحجم واستخدام تكنولوجيا أفضل، مما يرفع من معدل النمو الاقتصادي.

وتشير العديد من الدراسات التجريبية إلى وجود صلة قوية بين الوصول إلى الخدمات المالية والنمو الاقتصادي، حيث تشير الأدلة إلى ارتفاع واضح في مستويات الدخل في البلدان ذات العدد المرتفع من فروع البنوك والحسابات المصرفية والودائع.⁴

كما يساهم الشمول المالي في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة من خلال تمويل العمل الحر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم بكثافة استخدام العمالة، وتشير التقديرات إلى أن توفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للمشروعات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة معدلها السنوي لتوظيف العمالة بنسبة 1%، وزيادة بنسبة 2,4% في نمو معدل إنتاجية القوى العاملة بها.⁵

يمكن النظر في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي أيضًا من خلال منظور وظائف الوساطة المالية التي تساعد في التخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات، مما يُيسر المعاملات ويعزز النمو الاقتصادي. أشار Loayza،

¹ Loan Thi-Hong Van, Anh The Vo, Nhan Thien Nguyen, Duc Hong , **Financial Inclusion and Economic growth: An International Evidence**, Ho Chi Minh City Open, Business and Economics Research Group, University Vietnam, 6 December 2019, pp 8,9.

² L. Kasekende, **What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa?**, Development, Volume 57, 2014, NO. (3-4), p482.

³ D. Sethi, S. K. Sethy, **Financial inclusion matters for economic growth in India Some evidence from cointegration analysis**, International Journal of Social Economics, Volume 46, No. 1, 2019, p. 132.

⁴ السيد صلاح الدين سيد محمد علي، الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 35، العدد 4، جامعة الأزهر، مصر، 2020، ص. 257.

⁵ N. Blancher, **Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia**, International Monetary Fund, 2019, p. 6.

وBeck (2000) إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ينبعث من تطوير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، ويبدو أن نظامًا قانونيًا ومحاسبيًا متنوعًا يمكن أن يفسر مستويات التنمية المالية المختلفة عبر البلدان. في الوقت نفسه، قام I. LOVE و M. Bruhn (2014)¹ باستخدام تجربة طبيعية في المكسيك لفحص تأثير افتتاح بنوك تجارية جديدة وزيادة الوصول إلى الائتمان للأفراد ذوي الدخل المنخفض. تشير النتائج إلى أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية تؤدي إلى التحسن في مستويات الدخل وزيادة الاستثمار في الأعمال غير الرسمية وانخفاض معدل البطالة.²

وعموما تظهر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال النقاط التالية³:

✕ ارتباط توسع نطاق وصول واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، يساهم في زيادة النساء المستخدمين لخدماتهن.

✕ تحسين نوعية الخدمات المالية من خلال تمكين الطبقة الهشة من توفر القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، مما يزيد من الإنتاجية والمدخيل وفرص حصول المؤسسات والعائلات على الخدمات المصرفية، التي بدورها تزيد من عملية الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي والرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما يعمل حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين من تجميع الأموال في البورصة.

✕ فتح حسابات جارية يمهد إلى توسيع الخدمات المالية، مما يؤدي إلى الزيادة في الرفع من عدد المشاريع الاستثمارية من خلال وضع مدخراتهم في النظام المالي مما يضمن للبورصة تخصيص هذه الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، مما يرفع من الناتج المحلي والتوظيف والرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

✕ إن الاستقرار السياسي يساعد على تحقيق الشمول المالي من خلال جهود ومساعد أي بلد على التطور والتقدم في نشر الخدمات المالية وتوسيع نطاقها من خلال الانتشار المصرفي.

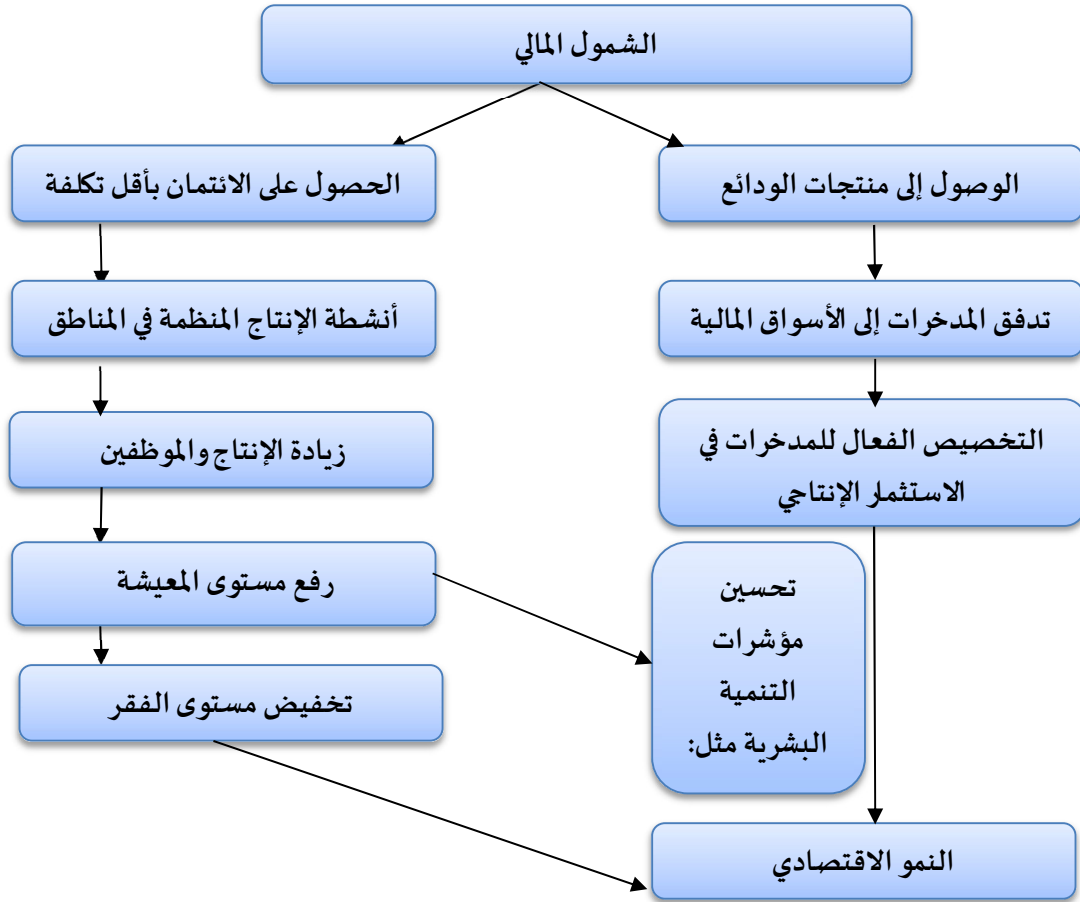
ويمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال الشكل الموالي:

¹ M. BRUHN, I. LOVE, The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico, THE JOURNAL OF FINANCE, Volume LXIX, NO.3, JUNE 2014, pp. 1348- 1349.

² Loan Thi-Hong Van , Anh The Vo, Nhan Thien Nguyen, Duc Hong ,op.cit, p9.

³ صديقي أحمد، لوالية فوزي، مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية-، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جامعة تامنغست، الجزائر، 2023، ص ص 87، 86.

الشكل رقم (01-07): العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي



المصدر: ميموني ياسين وآخرون، نمذجة قياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو في السعودية خلال الفترة (2004-2020)، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 477.

وبالتالي يمكن القول أن الشمول المالي يسعى لتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تمكين العملاء من الحصول على معاملة شفافة وعادلة، مع تسهيل حصولهم على المنتجات والخدمات المالية وبأسعار مناسبة، بغض النظر عن تطوير المنتجات والخدمات المالية وتوفير نسخة جديدة منها يكون اعتمادها على التأمين، والادخار، والوسائل المختلفة للدفع لسداد كافة احتياجات أفراد المجتمع وعدم الإهتمام فقط بعمليات التمويل والإقراض.

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي

بالرغم من أن العديد من الدول سعت لتوفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، إلا أنه لا تزال الملايين من الحسابات خاملة، وذلك راجع لغياب المنافسة السليمة واللوائح التنظيمية الفعالة، مما يسبب جملة من التحديات أبرزها ما يلي:

1. القوانين والتشريعات:

إن غياب القوانين والتشريعات الرقابية الدولية المفروضة وعدم تطابقها مع واقع الشمول المالي في معظم البلدان النامية، يعد واحدا من التحديات التي تواجه الشمول المالي، ومن أبرز تلك القوانين قانون مكافحة غسيل الأموال قانون اعرف عميلك وقانون الضرائب الأمريكي FATCA وتوصيات لجنة بازل، إذ أن هذه التشريعات المهمة أثارت مناقشات حول تحقق الشمول المالي في مختلف دول العالم؛¹

2. عدم الاستقرار الاقتصادي:

يمكن أن يكون لاستقرار الاقتصاد الكلي تأثيرا كبيرا على الشمول المالي، إذا تؤدي حالات عدم الاستقرار الاقتصادي العميقة الى أزمات مالية ترتبط بالتقليل من فرص الائتمان والخدمات المالية والمصرفية في ظل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فضلا عن المتغيرات الأخرى المرتبطة بالقوة الشرائية وجانب الطلب الذي يؤثر على كافة منظمات الأعمال، لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها والأفراد محدودي الدخل؛²

3. عدم تطور البنية التحتية المالية:

ويقصد بالبنية التحتية المالية مقومات العمل المالي والمصرفي كافة، والتي تأتي في مقدمتها قواعد البيانات والتشريعات القانونية اللازمة لضمان العمل المصرفي. فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية المالية والمصرفية في الآونة الأخيرة لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والمرهونات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛³

4. الاعتبارات الدينية:

¹ريام فاضل شاكر الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

²Rojas-Suarez, Liliana, "Financial Inclusion in Latin America: Facts and Obstacles" CGD Working Paper 439, Washington, DC: Center for Global Development, 2016, 12.

³ Santoso, Bedjo, and Ahamed Kameel Mydin Meera, "Indonesian Community Mobile Financial Inclusion." International Review of Management, 2015, 230.

فالمجتمعات الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية على الرغم من تطوير صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى التسويق الكافي وابتكار منتجات مالية جديدة تلبى متطلبات المجتمع الإسلامي؛¹

5. مستوى الوعي المالي:

يعبر الوعي المالي على درجة فهم المرء للمفاهيم المالية الأساسية وامتلاك القدرة والثقة لإدارة الشؤون المالية الشخصية من أجل اتخاذ القرار المناسب والتخطيط المالي السليم.² يرى العديد من شرائح المجتمع خاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية، بسبب انخفاض مستوى التعليم والوعي المالي وارتفاع مستويات الأمية المالية الأمر الذي يحد من توسع الشمول المالي.

6. مستوى الدخل:

إن الوضع المالي ومستوى دخول الأفراد يعتبر ذا أهمية في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، إذ أن الفقراء يجدون صعوبة في الحصول على تلك الخدمات حتى في حال تصميم الخدمات المالية خصيصاً لهم، وذلك بسبب الحواجز والتمييز بين طبقات المجتمع في حصولهم على الاقراض واستبعاد ذوي الدخل المنخفضة³، كما أن هناك مشكلة أخرى ترتبط بالدخل غير المنتظم أو التدفقات النقدية غير المنتظمة للفقراء والتي تحول بينهم وبين خدمات الشمول المالي، فهناك الكثير من الأفراد ليس لديهم معرفة بمواعيد استلام أجورهم أو قيمة المبالغ النقدية التي يحصلون عليها بسبب عدم وجود مواعيد محددة ومستقرة للدخل.⁴

المطلب الثالث: آليات تفعيل الشمول المالي

تفعيل الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية، أصبح مطلباً ضرورياً من أجل دعم مسار التنمية والتقليل من الفقر، في ظل زيادة الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، حيث تتعدد آليات تفعيل الشمول المالي والتي نذكر أهمها فيما يلي:

أ. تعميم الصيرفة الالكترونية:

وذلك من خلال توسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي التي تتيح للعملاء القدرة على مباشرة النشاطات المصرفية المختلفة طوال مدة 24 ساعة يومياً وطيلة أيام الأسبوع وتكلفة أقل من تكلفة الصيرفة، حيث يستطيع العميل أن يستفيد

¹ إيمان بوقرة، واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفا تر اقتصادية، المجلد... العدد...، جامعة الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 8.

² نهي صافي عبد، كيلان اسماعيل عبد الله، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد-19)، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية، المجلد 1، العدد 5، 2021، ص 215.

³ Kablana, Anand, S., and Kuldip. Chhikar, A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth, Management and Labour Studies 38, 2013, p110.

⁴ Babu, P. Raja, Global Financial Inclusion: Challenges and Opportunities, ISSN (Print): 2319-5479, Volume 4, Issue-2, 2015, p51.

من مجموعة خدمات منها: الاطلاع على الرصيد، إجراء السحب النقدي من الحساب... الخ، كذلك الاقتران الآلي المباشر إذ تعتبر هذه الوسيلة طريقة سهلة ومحكمة لإجراء المدفوعات المتكررة مثل سداد أقساط الرهن العقاري، سداد أقساط التأمين والفواتير والضرائب، حيث يفيد ذلك في التقليل من التكلفة والوقت.¹

ب. تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية:

أصبح تطوير الصيرفة الإسلامية مطلب أساسي لتفعيل الشمول المالي، إذ تتناسب مع احتياجات الأفراد الذين يرغبون في استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والرغبة في التعامل بمنتجات مالية تتناسب مع عقيدتهم الدينية، إضافة إلى أن الانفتاح على الصيرفة الإسلامية سيمكن من الاستفادة من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية من خلال تعبئة المدخرات العائلية المتوفرة والغير مستغلة بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع من التعامل مع البنوك التقليدية التي تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف الشرائح من خلال الصيغ التي تقدمها هذه البنوك.²

ج. الحكومة الالكترونية:

يوجد اليوم شبه إجماع حول الدور الذي تؤديه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر الحكومة الالكترونية أحد المنصات المعاصرة والهامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية، ومن المتفق عليه أن انتشار الحكومة الالكترونية لدعم الحكومة الرشيدة ضروري لبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات.³

كما أن وجود حكومة الكترونية يمثل عاملا مساعدا لتفعيل الشمول المالي وذلك من خلال:⁴

- العمليات الرئيسية التي تصب في إطار الحكومة الالكترونية والتي تؤدي إلى تنظيم عملية نشر المعلومات على المواقع الرسمية الالكترونية والتفاعل مع المواطنين؛
- إن التوجه للحكومة الالكترونية يوجب توفير وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو عامل مساعد في تفعيل الشمول المالي؛

¹ طارق عبد العال، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص141.

² محمد قلي، الصيرفة الاسلامية كمقاربة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 07، العدد 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، أبريل 2023، ص517.

³ محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص133.

⁴ حنان رزيق، واقع تبني وتطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالدول العربية-دراسة حالة الجزائر ومصر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02/عدد خاص-الجزء 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2023، ص326.

➤ تعتمد الحكومة الالكترونية على التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية الكترونيا للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة، مما يساعد على اعتماد وسائل الدفع الحديثة، كما يدفع البنوك والمؤسسات المالية إلى تطوير وسائل الدفع الالكتروني؛

➤ من متطلبات الحكومة الالكترونية قيام السلطة النقدية بدورها في مراقبة أنشطة البنوك المتصلة بالصيرفة الالكترونية، خصوصا أنظمة الحماية والسرية بهدف المحافظة على أداء الجهاز المصرفي.

د. تحسين بيئة ممارسة الأعمال:

يكشف مؤشر ممارسة الأعمال عن مدى قدرة الأفراد أو الشركات على إنشاء المشاريع الاستثمارية أي حجم التسهيلات الممنوحة خاصة حجم المعوقات البيروقراطية، ويمكن ربط هذا المؤشر بالشمول المالي لأنه كلما تحسنت بيئة الأعمال كلما زاد معدل الشمول المالي خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة التي تغطي الطبقة الفقيرة، ويوجد ارتباط سلبي بين الشمول المالي والقيود المفروضة على إنفاذ العقود وحقوق الملكية وارتفاع تكلفة بدء التشغيل وعدم فعالية نظم الإعسار.¹ الدول إلى تحقيقه للحد من الفقر

¹ أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 04، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020، ص 79.

خلاصة الفصل الاول:

في هذا الفصل، قمنا بعرض الجانب النظري المتعلق بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استعراض مختلف المفاهيم ذات الصلة بهذين المتغيرين، مع التركيز على فهم قنوات التأثير والتفاعل بينهما. وأبرز ما خلص إليه هذا الفصل هو أن الشمول المالي يُعد انعكاسًا لحركة عالمية تهدف إلى دمج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية. ويتم ذلك من خلال السعي لتحقيق هدف بسيط يتمثل في امتلاك كل فرد في العالم حسابًا نشطًا في مؤسسة مالية رسمية، يُستخدم لأغراض الإيداع، السحب، والادخار. كما توصلنا إلى أن الشمول المالي يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تُشخص حالة القطاع المالي من خلال قياس مدى استفادة الفئات المختلفة في المجتمع من الخدمات المالية المتاحة.

كان من الضروري أيضًا التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالنمو الاقتصادي لتقديم فكرة واضحة عن المفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أبرز محدداته. ويُعتبر النمو الاقتصادي العامل الحاسم في تحديد قوة أو ضعف الاقتصاد، وقد تم استعراض أهم النظريات التي تناولته.

عند دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تبين أن الشمول المالي يُشكل أداة فعالة ومهمة لدعم النمو الاقتصادي. وهذا ما تؤكدته نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو. لذا، أصبح تحقيق الشمول المالي هدفًا استراتيجيًا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.



الفصل الثاني

■ الشمول المالي والنمو الاقتصادي
في ضوء الدراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني:

للإجابة على إشكالية الدراسة كان ولا بد من الاعتماد على الجهود السابقة للباحثين، التي تعتبر من الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي والتي تعرف بالتراكمية العلمية، من أجل إبراز العلاقة الوظيفية بين إشكالية الدراسة والتراث العلمي السابق، وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

وقد تم تخصيص الفصل الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وعرض نتائجها بهدف الاستفادة منها وإثراء موضوع دراستنا ومحاولة التطرق للجوانب التي تم اغفالها في الدراسات السابقة.

في هذا الفصل سنعرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: الدراسات العربية حول الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية حول الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة والاسهام العلمي للدراسة الحالية.

المبحث الأول: الدراسات العربية حول الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي

سنعرض من خلال هذا المبحث مختلف الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو

الاقتصادي.

1. دراسة بقبق ليلي اسمهان(2022): أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2004-2020).¹

حاولت الدراسة معالجة إشكالية واقع الشمول المالي في الجزائر وما مدى مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة والفقر، وتم تمثيل الشمول المالي باعتباره المتغير المستقل بـ عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف بالغ، عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين من البنوك لكل 1000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، المعروض النقدي الموسع، وتم استعمال نمو الناتج المحلي، الادخار المحلي الخام، تكوين رأس المال الثابت الخام، نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، إجمالي معدل البطالة. وانطلقت الدراسة من مجموعة فرضيات مفادها أن مستوى الشمول المالي المصرفي في الجزائر لازال متدنيا مقارنة مع بقية الدول وخاصة الدول المغربية، لا تؤثر مؤشرات الشمول المالي المصرفي معنويا على مؤشرات النمو الاقتصادي والفقر والبطالة وهو ما يدل على غياب دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتقليص الفقر في الجزائر.

ولإثبات أو نفي هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل تطور مؤشرات الشمول المصرفي في الجزائر على ضوء البيانات والمعطيات المحصل عليها من تقارير ومعطيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر. كما اعتمدت على المنهج القياسي من خلال الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM لتقدير أثر مؤشرات الشمول المصرفي على مؤشرات النمو الاقتصادي والبطالة والفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

¹ بقبق ليلي اسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، جوان 2022، ص ص 161-163.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدد فروع البنوك التجارية، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد حسابات الودائع والمعروض النقدي الواسع لها أثر موجب على النمو الاقتصادي وأثر سالب على الفقر والبطالة وهو ما يتوافق مع نتائج الكثير من الدراسات السابقة

2. دراسة حلايلي نريمان، مدروس نادية، بن بوزيان فاطمة الزهراء(2023): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر¹.

عالجت الدراسة اشكالية ما اذا كان الشمول المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكإجابة على الاشكالية المطروحة انطلقت الدراسة من فرضية أن الشمول المالي له أثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ولهذا الغرض تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات فصلية تغطي المدة من الثلاثي الأخير لسنة 2007 الى ديسمبر 2019، حيث تم استخدام مؤشرين للشمول المالي (حجم القروض المحلية والودائع) كمتغيرين مستقلين والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة الى وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي فمن خلال معامل التحديد $R^2=0.97$ والذي يوضح ان مؤشرا الشمول المالي يفسران المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الاجمالي PIB بنسبة 97%، لذا فان تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

- أهمية ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومة، والعمل على تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المناطق الريفية.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، كالاهتمام بالصيرفة الاسلامية، إذا أن المصارف الاسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف التجارية لاعتقادات دينية.

¹ حلايلي نريمان وآخرون، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 04، العدد 01(خاص)، جانفي 2023، ص ص80-94.

3. دراسة حسين امين محمد محمود(2020): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر¹

تهدف الدراسة الى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1995-2018)، وذلك بالإجابة على تساؤلين محوريين مفادهما ما تأثير التعاملات مع البنوك على النمو الاقتصادي؟ وماهي طبيعة ومدى العلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر في مصر؟

وبناءً على اشتراطات ومعايير مذكورة في هذا البحث، استخدمت الدراسة نموذج الحدود لتوزيعات الانحدار الذاتي المبطأة (ARDL) لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وهو ما يكافئ اختبار وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل بين مؤشري النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات. واعتمدت الدراسة على النموذج المطور في دراسات (Onaolapo 2015) و(Okaro 2016) لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها

- وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي (متمثلة في ودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي
- أنه على المدى القصير، توجد علاقة طردية ومعنوية بين كل مؤشرات الشمول المالي (القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية وودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي
- بالنسبة للعلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر، فقد اتضح أنه على المدى الطويل توجد علاقة طردية ومعنوية تربط بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ومؤشرات العمق المالي (حجم الائتمان للقطاع الخاص وعدد ماكينات الصراف الآلي)

وخلصت الدراسة كذلك الى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز وترسيخ الشمول المالي في مصر من خلال محو الأمية وحماية العملاء من وتوفير الخدمات المالية للمناطق التي ينتشر فيها القطاع العائلي، واشراك ذوي الدخل المنخفضة في الخدمات المالية الرسمية خاصة عبر منتجات التمويل متناهي الصغر.

¹ حسين أمين محمد محمود، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد 02، الجزء الاول، جامعة قناة السويس، أكتوبر 2020، ص

4. دراسة سمير شرف، وجد رفيق الصائغ (2021): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سوريا

مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا¹

تهدف هذه الدراسة الى دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتكمن مشكلة البحث في معرفة فيما اذا كانت مؤشرات الشمول المالي تؤثر على النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة، وانطلقت الدراسة من مجموعة فرضيات أهمها يوجد أثر ذو دلالة لمؤشر توافر الخدمات المصرفية (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الانتشار المصرفي الجغرافي، انتشار أجهزة الصراف الآلي الديموغرافي، انتشار أجهزة الصراف الآلي الجغرافي) في النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي. ولاختبار هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

- المتغير التابع: متغير النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.
- المتغير المستقل: الشمول المالي ممثلا ببعديه توافر الخدمات المالية والذي تم قياسه بمؤشري الانتشار الديموغرافي والانتشار الجغرافي، وبعد استخدام الخدمات المالية والذي تم قياسه بمؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر ودائع القطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الاجمالي.
- متغيرات ضابطة: معدل التضخم، متغير الاستقرار السياسي. ولغرض تحقيق أهداف البحث، تم بناء مؤشرات الشمول المالي عن طريق دمج أبعاد مؤشر توافر الخدمات المالية، وأبعاد استخدام الخدمات المالية باستخدام طريقة المكونات الأساسية (PCA). ثم تطبيق اختبارات الاستقرارية للبيانات من نوع Panel ثم تقدير نموذج Panel ARDL لقياس أثر مؤشرات الشمول المالي ممثلة بتوافر الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية في النمو الاقتصادي لدول عينة البحث.

أظهرت نتائج البحث أن مؤشرات الشمول المالي في سوريا منخفضة جدا على مستوى دول الجوار أو دول عينة البحث نذكر منها الانتشار الديموغرافي لأجهزة الصراف الآلي لم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سوريا وظهور تبعات الأزمة أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الشمول المالي السوري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقوما بالدولار الأمريكي.

¹ سمير شرف، وجد رفيق الصائغ، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سوريا مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة جامعة حماة، المجلد 4، العدد 06، 2021، ص 157-179.

أظهرت نتائج الدراسة كذلك ان مؤشر توافر الخدمات المالية ومؤشر استخدام الخدمات المالية يؤثران بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة. كذلك وجدت الدراسة أن الاستقرار السياسي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الشمول المالي الخاص بالجمهورية العربية السورية سواء بتوفير الخدمات المصرفية أو التشجيع على استخدامها.

5. دراسة أحمد سعيد البكل، ايمان فاروق حداد(2022): الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر¹

تهدف الدراسة الى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية للتعرف على مدى تمتع القطاع المالي في مصر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي وقياس المكتسبات التنموية المحققة لاقتصادها خلال الفترة من 2000 إلى 2020

وتتمحور إشكالية الدراسة حول ما إذا كان تطبيق الشمول المالي آتى بنتائجه المرجوة على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، لذلك انطلقت الدراسة من فرضين رئيسيين:

- استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر من أهم المكتسبات الناتجة عن تطبيق الشمول المالي بشكل غير مباشر في الأجلين القصير والطويل.

ولاختبار هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

1. المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي

2. المتغيرات المستقلة:

- مؤشر الإتاحة المالية وتم قياسه ب عرض النقود/ الناتج الإجمالي

¹ أحمد سعيد البكل، ايمان فاروق حداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف، أبريل 2022، ص 155-190.

- مؤشر العمق المالي وتم قياسه ب عدد الفروع البنكية/عدد السكان وعدد مكاتب الخدمة البريدية/عدد السكان
- مؤشر الاستخدام المالي وتم قياسه ب الاستخدام المالي للودائع المصرفية والاستخدام المالي للائتمان المصرفي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي حيث تطرقت الى دراسة الشمول المالي في ضوء المراحل التدريجية والاستراتيجيات التي تبنتها مصر للتحويل نحو الشمول المالي واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مصادرها الرسمية للتعرف على مدى تمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والآثار الاقتصادية المحققة وذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته على معدلات النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج حيث بينت ان هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وذلك ما أوضحه اختباري Trace stat, Max-Eigen Test، وأكد ذلك اختبار الحدود حيث هناك علاقة تكامل معنوية عند مستوى معنوية (10%). تبين من نتائج نموذج ARDL أنه ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره عندما يتم تطبيقه على المنظومة بالكامل.

وأوصت الدراسة بإتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي.

6. دراسة حفصي بونبعو ياسين(2022): العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019-دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 2004 إلى غاية 2019، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: إلى أي مدى يمكن أن يساهم الشمول المالي في رفع النمو

¹ حفصي بونبعو ياسين، العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019-دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، ص ص 451-468.

الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2019؟ ولأجل ذلك انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن للشمول المالي علاقة توازنية طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي، ويعني ذلك أي تغير في الشمول المالي يصاحبه تغير في النمو الاقتصادي في نفس الاتجاه، واختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات، حيث تم قياس الشمول المالي بمؤشرين الأول مؤشر الانتشار المصرفي (عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ)، والمؤشر الثاني مؤشر عدد الخدمات المالية (عدد المقرضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ)، بينما تم قياس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي. بإتباع مجموعة من المقاربات وأدوات القياس الاقتصادي وبالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما خلصت إلى أن التغير في عدد فروع البنوك وعدد المقرضين يصاحبه تغير في النمو الاقتصادي بنفس الاتجاه.

ومن خلال نتائج الدراسة تم التوصل لمجموعة من المقترحات والتوصيات أهمها أنه يجب العمل على زيادة الشمول المالي في الجزائر بزيادة عدد الفروع البنكية، يجب تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. زيادة الوعي المصرفي والسعي وراء محو الأمية المالية.

7. دراسة محمد عبد العظيم أحمد محمد (2022): العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في

مصر¹

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2020)، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ما إذا كان تطبيق الشمول المالي يسبب النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وقد انطلقت الدراسة من فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فالشمول المالي يسبب النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يسبب الشمول المالي، ومن ثم فإن الشمول المالي سوف يكون له أثر مهم على النمو الاقتصادي وتهدف الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضية بالاعتماد على المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الدراسة وعرض العلاقة السببية بين الشمول المالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك للوصول إلى العلاقة بين هذين المتغيرين، وقد تم اختيار أسلوب التكامل المشترك Cointegration ونموذج تصحيح الخطأ VECM لاختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وقد اتضح من نتائج

¹ محمد عبد العظيم أحمد محمد، العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، ديسمبر 2022، ص ص 104-129.

الدراسة أن اتجاه السببية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ثنائية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل من الشمول المالي إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلى الشمول المالي، ومن ثم أوصت الدراسة بكون الشمول المالي يعد محركا مهما للنمو الاقتصادي إذ أن فرص حصول المؤسسات والأسر على مختلف الخدمات المصرفية وزيادة عدد النساء المستخدمات لهذه الخدمات لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. تقديم الائتمان للفئات الهشة بتكلفة منخفضة خاصة في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ويؤدي بالتالي إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي على المستوى الكلي. الاستمرار في زيادة مستويات التثقيف المالي، من خلال العمل على إنجاح مبادرات البنك المركزي في هذا الشأن.

8. دراسة ناصر صلاح الدين غربي(2022): دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول

المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانل ARDL خلال الفترة(1990-2019)¹

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة القائمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب) خلال الفترة (1990-2019)، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول اختبار العلاقة القائمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في عينة الدول المختارة، لذلك انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين، الأولى مستوى الشمول المالي المحقق في كل من الجزائر وتونس والمغرب لم يصل إلى الحد الذي يسمح بالتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي لهذه الدول. أما الفرضية الثانية، درجة الشمول المالي المسجل في دول العينة لا يساهم ايجابيا في تحسين مستوى التطور المالي للقطاعات المالية في هذه الدول.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من اجل عرض الأدبيات النظرية الخاصة بمفهوم الشمول المالي والدراسات التجريبية السابقة، والأسلوب الاستقرائي المعتمد على الأساليب الإحصائية والقياسية المتمثلة في طريقة بانل ARDL من اجل اختبار العلاقة بين المتغيرات التي تعبر عن الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الشمول المالي(مسح الوصول أو الولوج إلى الخدمات المالية financial Access Survey والنمو الاقتصادي GDP الذي يعبر عن النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة لا في مدى الطويل ولا في المدى القصير، وهذا معناه أن مستوى الشمول المحقق في دول العينة مازال لم يبلغ مستوى يمكنه من التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي لهذه الدول، مما يعني انه يتطلب المزيد من العمل من أجل تحقيق درجات

¹ ناصر صلاح الدين غربي، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانل ARDL خلال الفترة(1990-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص ص 26-40.

شمول أحسن قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي لهذه الدول، كما انه لا توجد علاقة معنوية بين التطور المالي و الشمول المالي، مما يدل على أن الشمول المالي المحقق في دول العينة لم يؤدي إلى تحسن مستوى التطور المالي فيها.

وانطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها أعطت الدراسة مجموعة من التوصيات لأجل تحسين مستوى الشمول المالي في دول عينة الدراسة، وجعلها قادرة على المساهمة الايجابية في النمو الاقتصادي والتقليل من مستويات الفقر وتحسين رفاهية المجتمع فيها، كذلك أوصت بالاستثمار في التثقيف المالي ومحو الأمية المالية مع ضرورة تعاون البنوك والمؤسسات المالية والسلطات النقدية في هذا المجال.

9. دراسة أسماء دردور، سعيدة حركات(2020): قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL¹

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك بطرح الإشكالية ما هو أثر أبعاد الشمول المالي المتمثلة في القروض، الودائع المصرفية وعدد الفروع على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017 في الأجلين القصير والطويل؟ وانطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما، تؤثر أبعاد ومؤشرات الشمول المالي ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين أبعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

وللإجابة على إشكالية البحث واختبار فروضه اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بمعرفة تطور مؤشرات الشمول المالي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017، كما قامت بتطبيق أحد تقنيات القياس الاقتصادي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بهدف قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر.

¹ أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، جويلية 2020، ص ص 71-90.

10. دراسة بوعتلي محمد (2023): دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر¹

تهدف هذه الدراسة إلى قياس التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة من 2004 إلى 2019، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ما هو التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي للجزائر؟ لذلك انطلقت الدراسة من فرضيتين مفادهما يساهم الشمول المالي بصفة ايجابية ومباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. للشمول المالي تأثير غير مباشر سلبي وايجابي عبر عدة قنوات وحسب طبيعة كل قناة على النمو الاقتصادي للجزائر. ولاختبار هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في عدد فروع البنوك التجارية وعدد ماكينات الصراف الآلي بالنسبة لمتغير الشمول المالي وهو المتغير المستقل وكذا معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، معدل الاستهلاك والتضخم، مستوى الدخل كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل كلها متغيرات تابعة في النموذج.

وفي سبيل تحقيق الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مختلف المفاهيم النظرية للشمول المالي، وعلى منهج الاستدلال الإحصائي لدراسة التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي مباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، كما توصلت الدراسة إلى وجود عدة قنوات للتأثير غير المباشر، حيث يكون التأثير ايجابي أو سلبي حسب القناة التي ينتقل عبرها، ومن أهم هذه القنوات نجد قناة الاستثمار وقناة النفقات العمومية بحيث يكون التأثير غير مباشر الذي ينتقل عبرها ايجابي، بالإضافة إلى قناة سعر الصرف وقناة التضخم التي تنقل التأثير السلبي للشمول المالي إلى النمو الاقتصادي في الجزائر. أما عن التوصيات التي اقترحتها الدراسة فأهمها تبني إستراتيجية وطنية واضحة وشاملة لتحقيق الشمول المالي، تدعيم البنية التحتية للشمول المالي، توفير بيئة قانونية وتشريعية لدعم ونشر الشمول المالي، العمل على خلق تنافسية في القطاع المالي من أجل خفض أسعار الخدمات المالية.

11. دراسة مسعد محمد العايش (2023): أثر تطبيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي في أفريقيا (خلال الفترة 2002-2020)²

¹ بوعتلي محمد ، دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص ص 291-304.

يهدف البحث إلى الوقوف على مدى توافر متطلبات تطبيق الشمول المالي في افريقيا، والتوصل إلى أي مدى يسهم تطبيق الشمول المالي في الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي في افريقيا خلال الفترة من 2002 إلى 2020، وتم اختيار 23 دولة افريقية تتشابه إلى حد كبير في ظروفها الاقتصادية خاصة المالية، من حيث نظامها المصرفي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والتقدم التكنولوجي كشروط مهمة للتحويل الرقمي الذي بدوره مطلبها مهما لدعم الشمول المالي. انطلق البحث من عدة فرضيات أهمها: توجد صعوبات تعوق تطبيق الشمول المالي في افريقيا، يؤثر تطبيق الشمول المالي إيجابا وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي في افريقيا والعلاقة بينهما مرنة. وللوصول إلى الأهداف المرجوة استخدم الباحث كلا من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي باستخدام دالة Cobb-Douglas، وباستخدام Panel Data، وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وأسلوب PMG-ARDL، لتحديد درجة الارتباط بين كل من الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي. خلص البحث إلى أن البنية التحتية المالية اللازمة لتطبيق الشمول المالي في أغلب الدول الإفريقية محل الدراسة ضعيفة، وانعكس ذلك على انخفاض تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، بينما اتضح التأثير الكبير لعدد السكان ثم التكوين الرأسمالي على النمو الاقتصادي مقارنة بالشمول المالي، كما يلاحظ أن درجة تأثير الشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي تتوقف على درجة تنمية القطاع المالي في الدولة، فكلما زاد تطور القطاع المالي وأصبح شاملا لكل طوائف المجتمع زاد تأثير الشمول المالي وانعكاسه الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي. وقد أوصى البحث بضرورة الاهتمام بتطبيق التكنولوجيا المالية لتعزيز تفعيل الشمول المالي في افريقيا، والعمل على الاهتمام بإنشاء قاعدة بيانات رقمية ودعم التحويل الرقمي في افريقيا، وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة للأفراد، وتوسيع نطاق القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونشر ثقافة التمويل المسئول في العمل المصرفي، وتطوير البرامج والسياسات التي تعزز من الشفافية في المعاملات المالية، والاهتمام بنشر الوعي المجتمعي بمفهوم الشمول المالي لكل الفئات العمرية.

² مسعد محمد العايش، أثر تطبيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي في أفريقيا (خلال الفترة 2002-2020)، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 60، العدد 04، جامعة الإسكندرية، جويلية 2023، ص ص 259-305.

12. دراسة فينان حسين مصطفى عطية (2023): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2022¹

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2022، وتتمحور المشكلة البحثية في التساؤل: إلى أي مدى يؤثر الشمول المالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر؟ وانطلقت الدراسة من ثلاث فرضيات مفادها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العمق المالي وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر. وفي سبيل تحقيق الأهداف المرجوة اقترن ذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشرا على معدلات النمو الاقتصادي في مصر من خلال ثلاثة متغيرات وهي مؤشر العمق المالي، مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية، مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي (كمغيرات مستقلة)، والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي (كمغير تابع)

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات ممكنة تضمن تيسير صول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي. ساهم الشمول المالي في خفض السيولة النقدية وبالتالي تقليل معدلات التضخم من خلال ووصوله الى أدنى مستوى سجلته مصر منذ سنوات بالإضافة إلى دور ذلك الفاعل في تمويل القطاعات التنموية الصناعية والخدمية. ومن أهم توصيات الدراسة توليد بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الالكترونية.

¹ فينان حسين مصطفى عطية، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2022، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 41، العدد 03، جويلية 2023، ص ص 01-45.

13. دراسة أحمد فتحي كامل (2021): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (2005-2018)¹

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النم الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة من 2005 إلى 2018، وتتمحور إشكالية الدراسة حول ما هو أثر تحقيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 2005-2018؟ وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تحقيق الشمول المالي في نيجيريا قد يؤثر على النمو الاقتصادي، وفرضية أن الأداء المصرفي الجيد من حيث العمق المالي قد يساهم بشكل كبير في تعزيز مؤشرات الشمول المالي، واختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتكوين مؤشر مركب للشمول المالي يمكن الاعتماد عليه، وتم تطبيق طريقة المكونات الرئيسية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بتحويل العدد الكبير من المؤشرات الجزئية للشمول المالي (متغيرات أصلية) إلى عدد صغير من المكونات الرئيسية (متغيرات تخيلية)، للتمكن من تحليل البيانات متعددة الأبعاد، ولبلوغ أهداف هذا البحث اعتمدت الدراسة عدة طرق متقدمة في الإحصاء التطبيقي والقياس الاقتصادي وهي:

- طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) Principle Component Analysis
- التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Clustering)
- نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equations Model)
- الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)
- نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equations Model).

توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما تلاحظ وجود تأثير مباشر لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث إن كل زيادة في عدد الماكينات بمقدار ماكينة واحدة سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار 0,015 دولار تقريباً، كما إن زيادة عدد فروع البنوك التجارية بمقدار فرع واحد سيترتب عليها زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار 0,431 دولار تقريباً. وأوصت الدراسة بالعمل على إتاحة الخدمات المصرفية من ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك بصورة أكبر حتى تصل إلى متوسط المعدل العالمي، الوصول لكل شرائح المجتمع وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفي، مع تركيز إتاحة

¹ أحمد فتحي كامل، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (2005-2018)، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 43، العدد 02، جوان 2021، ص ص 205-230.

الخدمات البنكية والوصول للفئات المهمشة بالمجتمع والعمل على دمجهم في القطاع المصرفي وتشجيعهم على استخدام المعاملات البنكية، العمل على توفير الخدمات المصرفية الحديثة من خلال التكنولوجيا المالية.

14. أيمن عبد المنعم رجب محمد عبد الله أبو العز وآخرون(2019): محددات تطبيق الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين¹

استهدفت هذه الدراسة قياس تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين، ودراسة تأثير تطور الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين، لذلك انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية وهي أنه يوجد تأثير لتطبيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين، واختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة من طرف البنك الدولي ومواقع البيانات الخاصة بالصين، بالإضافة إلى التقارير والدراسات المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة، وللوصول إلى الأهداف المرجوة اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها الانحدار الخطي البسيط، الانحدار الخطي المتعدد، الانحدار التدريجي المتعدد الصاعد، معدل النمو السنوي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لمؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين، اتضح عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، إجمالي الإنفاق الوطني وإجمالي الاحتياطي، تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة الحقيقي، في حين لم تتأكد المعنوية الإحصائية للعلاقة بين إجمالي الادخار القومي وبين كل من تضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنوياً والتضخم، كذلك تبين من نتائج مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين إجمالي تكوين رأس المال وبين كل من إجمالي الادخار القومي، إجمالي الاحتياطي، سعر الفائدة على الودائع، سعر فائدة الإقراض، كذلك لم تتأكد المعنوية الإحصائية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال وبين كل من تضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكين سنوياً والتضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

15. دراسة صديقي أحمد، لوالبية فوزي(2023): مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية²

استهدفت هذه الدراسة معرفة دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال طرح الإشكالية ما مدى مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وللإجابة

¹ أيمن عبد المنعم رجب محمد عبد الله أبو العز وآخرون، محددات تطبيق الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين، مجلة الرقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 46، العدد 03، 2019، ص 889-908.

² صديقي أحمد، لوالبية فوزي (2023)، مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2023، ص ص 78-93.

على هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لموضوع التعليم المالي والشمول المالي، ودراسة أهمية التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر الاستخدام المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومؤشر الإتاحة المالية الذي يعبر عن مدى قدرة القطاع المالي على جذب العملاء من خلال تسهيل وصولهم للخدمات والمنتجات المالية خلال الفترة 2014-2018. أظهرت النتائج أن التعليم المالي يعزز الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية بين الأفراد والمؤسسات المالية والبنكية للمساهمة في الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبأبسط الإجراءات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، واستنادا للمراجعة النظرية للدراسة وبناء على نتائج الجانب العملي منها، قدمت الدراسة مجموعة توصيات منها على الجزائر وضع ضمن استراتيجياتها التنموية تعزيز الشمول المالي بمختلف أبعاده، الاهتمام بالتعليم المالي من خلال نشر الثقافة المالية بين الأفراد خاصة فئة الشباب، مراجعة منظومتها البنكية والمالية بما يتناسب مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

16. دراسة رسول حميد، مولوج رمضان(2023): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في

الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019 باستخدام نموذج ARDL¹

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 من خلال طرح الإشكالية ما مدى مساهمة الشمول المالي في تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019؟ لذلك انطلقت الدراسة من فرضيتين مفادهما: يعبر الشمول المالي عن الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات في الوصول والاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية. وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. واختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقراره السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي-فولر و فليبس-بيرون، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة و تقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وأن الشمول المالي يعمل على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة الأفراد والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث

¹ رسول حميد، مولوج رمضان، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01(خاص)، مارس 2023، ص ص 134-150.

غير المتوقعة، كذلك تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعتبر عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم.

17. دراسة سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي(2020): دور الشمول المالي في تعزيز نمو

الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

تتجلى أهمية الدراسة في التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي والوصول الى معرفة نوع ومقدار هذا الأثر من خلال طرح الاشكالية هل هناك أثر ذات دلالة احصائية للشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي؟ وللإجابة على هاته الاشكالية، انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها هناك أثر ذات دلالة احصائية للشمول المالي على النمو الاقتصادي. وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تمثلت عينة الدراسة في المصارف المدرجة وعددها 35 مصرف، وتمثلت متغيرات الدراسة في:

➤ المتغير المستقل(التفسيري): الشمول المالي متمثلا في (نقاط البيع، الصراف الآلي، القروض)

➤ المتغير التابع(المستجيب): النمو الاقتصادي العراقي متمثلا في الناتج المحلي الاجمالي.

وفي سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال السلسلة الزمنية، وبالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي كونه المصدر الرئيسي لجمع البيانات والمعلومات، ومن اجل قياس واختبار متغيرات فرضيات الدراسة، فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الاحصائية تمثلت في برنامج (SPSS.V23) الاحصائي الجاهز وبرنامج(Excel2016). وتوصلت الدراسة الى أن المصارف عينة الدراسة تمتلك الشمول المالي وتعمل على تقديم خدمات مالية ومصرفية بتكاليف معقولة من خلال انتشار الصراف الآلي ونقاط البيع، فضلا عن زيادة حجم القروض وتوطين رواتب موظفي الدولة والتحويلات المالية، إذا شهدت انحدار في اجمالي نقاط البيع عن سنة الأساس وتذبذب في اجمالي الصراف الآلي وحجم القروض. وأوصت الدراسة بانه يتحتم على المصارف عينة الدراسة الاهتمام بالشمول المالي من خلال الاهتمام بفتح حسابات مصرفية وإيلاء الاهتمام بالصراف الآلي والعمل على زيادة نقاط البيع كونها أحد الأدوات الرئيسة التي تعكس التطبيق الجيد للشمول المالي.

¹ سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد58، سبتمبر2020، ص ص 27-48.

18. دراسة بن عيني رحيمة وآخرون (2023): دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول

المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL للفترة 2004-2020.¹

هدفت هذه الدراسة الى تقدير أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (2004-2020)، وتتمحور اشكالية الدراسة في: كيف يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا؟ وانطلقت الدراسة من الفرضية يؤثر الشمول المالي ايجابيا على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا. ولاختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات، حيث تم تمثيل النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب GDP Per Capita، أما متغيرات الشمول المالي فتمثلت في مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية: عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، اما عن النموذج المستخدم فقد تم استخدام نموذج (Data Panel ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة. وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ايجابي ومعنوي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدد الصرافات الآلية في الأجل الطويل ومن خلال عدد الفروع البنكية في الأجل القصير. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها أهمية ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومة، والعمل على تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المناطق الريفية. توفير العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية المصرفية وجعلها الاساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم اليقة في النظام المصرفي وبالتالي ادماج شرائح مجتمعية أكثر مع الوقت.

19. دراسة نيد صفاء (2022): تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة (2004-2019)²

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019، وتتمحورت اشكالية الدراسة حول ما أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019؟ وانطلقت الدراسة من فرضية الشمول المالي حسب مؤشر توافر الخدمات المصرفية يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفرضية الشمول المالي حسب مؤشر استخدام الخدمات المصرفية يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ولاختبار هذه الفرضيات استخدمت الدراسة النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، اما المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي

¹ بن عيني رحيمة وآخرون، دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL للفترة 2004-2020، مجلة دفاتر MEACAS، المجلد 19، العدد 01، جوان 2023، ص ص 644-657.

² نيد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004-2019)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص ص 379-391.

فقد تم بناؤها بدمج أبعاد توافر الخدمة المصرفية، وأبعاد استخدام الخدمة المصرفية، وفي سبيل تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لدراسة وتحليل مختلف جوانب الموضوع، بالإضافة الى استخدام المنهج القياسي الذي يركز على التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد OLS، وهذا لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية احصائية بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. واوصت الدراسة بوجود اعداد بنك الجزائر استراتيجية فعالة تتماشى مع متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر يستهدف من خلالها فئة الشباب، والالتزام بها والعمل على تنفيذها، العمل على زيادة الانتشار المصرفي (الكثافة المصرفية) في مختلف أنحاء الوطن بغية تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتكلفة معقولة وجودة مقبولة.

20. دراسة بن منصور نجيم (2022): أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019¹

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس، المغرب ومصر خلال الفترة 2004-2019، وتتمحور اشكالية هذه الدراسة حول هل هناك أثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا؟ ولذلك انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة طويلة الاجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال فترة الدراسة؛ وفرضية وجود علاقة سببية بين مؤشر الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، واختبار هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات فبالنسبة لمؤشر الشمول المالي تم الاعتماد على المتغيرات: عدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي بالنسبة لكل 1000 كم²، وعدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ، والنتائج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي، كما استخدمت الدراسة متغيرات الاستثمار، عدد السكان وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تحكم. وفي سبيل الحصول على الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في التعريف بمصطلحات البحث، وفي تحليل مخرجات الدراسة القياسية، وعلى المنهج القياسي الكمي بالاعتماد على برنامج Eviews12 في تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على البيانات المقطعية Panel ARDL. أما عن مصادر البيانات فقد تم الحصول عليها من المواقع الرسمية لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتوصل

¹ بن منصور نجيم، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص 257-274.

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

البحث الى نتيجة رئيسية هي وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة أين كانت الاحتمالية معنوية أقل من 5%، حيث ان التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي الى تغير النمو الاقتصادي ب 2,7 نقطة، في حين أن اختبار السببية في الأجلين القصير والطويل أثبت أنه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكن إعداد جدول يلخص أبرز الدراسات العربية التي تناولت متغيرات الدراسة. يشمل الجدول أهداف هذه الدراسات، والأساليب المستخدمة لمعالجة الإشكالية البحثية، وفترة الدراسة، والمتغيرات التي تم اعتمادها، بالإضافة إلى أبرز النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول رقم (01-02): ملخص الدراسات السابقة العربية

الدراسة	ببق ليلى اسمهان (2022)	
	عينة وفترة الدراسة	
01	هدف الدراسة	
	تحليل وقياس أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر	
01	متغيرات الدراسة	المتابعة
	- نمو الناتج المحلي - الادخار المحلي الخام - تكوين رأس المال الثابت الخام - نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني - اجمالي معدل البطالة.	- عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف بالغ - عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ - عدد المقترضين من البنوك لكل 1000 بالغ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة الف بالغ - الائتمان المقدم للقطاع الخاص - المعروض النقدي الموسع.
01	طرق معالجة الدراسة	
	أهم النتائج	
01	الدراسة	
	حلايلي نريمان، مدروس نادية، بن بوزيان فاطمة الزهراء (2023)	

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

02	عينة وفترة الدراسة		الجزائر خلال الفترة 2007-2019
	هدف الدراسة		مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
	متغيرات الدراسة	التابعة	- الناتج المحلي الاجمالي
		المستقلة	- حجم القروض المحلية - حجم الودائع
	طرق معالجة الدراسة		نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR
	أهم النتائج		وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي فمن خلال معامل التحديد $R^2=0.97$ والذي يوضح ان مؤشرا الشمول المالي يفسران المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الاجمالي PIB بنسبة 97%، لذا فان تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.
03	الدراسة		حسين امين محمد محمود (2020)
	عينة وفترة الدراسة		مصر خلال الفترة (1995-2018)
	هدف الدراسة		قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1995-2018)
	متغيرات الدراسة	التابعة	- الناتج المحلي الإجمالي - متوسط نصيب الفرد من الدخل
		المستقلة	- ودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية - القروض المستحقة على القطاع العائلي لدى لبنوك التجارية. - عدد ماكينات الصراف الآلي
	طرق معالجة الدراسة		نموذج الحدود لتوزيعات الانحدار الذاتي المبطأة (ARDL)
04	أهم النتائج		ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز وترسيخ الشمول المالي في مصر من خلال محو الأمية وحماية العملاء من وتوفير الخدمات المالية للمناطق التي ينتشر فيها القطاع العائلي، و اشراك ذوي الدخل المنخفضة في الخدمات المالية الرسمية خاصة عبر منتجات التمويل متناهي الصغر.
	الدراسة		سمير شرف، وجد رفيق الصائغ (2021)
	عينة وفترة الدراسة		سوريا مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا
	هدف الدراسة		دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا و معرفة فيما اذا كانت مؤشرات الشمول المالي تؤثر على النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة
	متغيرات الدراسة	التابعة	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
		المستقلة	

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

	الدراسة		المستقلة	- الانتشار المصرفي الديموغرافي - الانتشار المصرفي الجغرافي - انتشار أجهزة الصراف الآلي الديمغرافي - انتشار أجهزة الصراف الآلي الجغرافي
	طرق معالجة الدراسة			طريقة المكونات الأساسية (PCA) نموذج Panel ARDL
	أهم النتائج			مؤشرات الشمول المالي في سوريا منخفضة جداً على مستوى دول الجوار نذكر منها الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي لم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سوريا وظهور تبعات الأزمة أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الشمول المالي السوري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي.
05	الدراسة			أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق حداد (2022)
	عينة وفترة الدراسة			مصر خلال الفترة 2000-2020
	هدف الدراسة			التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها
	متغيرات الدراسة	التابعة		- الناتج المحلي الإجمالي
		المستقلة		- مؤشر الإتاحة الآلية وتم قياسه ب عرض النقود/ الناتج الإجمالي - مؤشر العمق المالي وتم قياسه ب عدد الفروع البنكية/ عدد السكان وعدد مكاتب الخدمة البريدية/ عدد السكان - مؤشر الاستخدام المالي وتم قياسه ب الاستخدام المالي للودائع المصرفية والاستخدام المالي للائتمان المصرفي.
	طرق معالجة الدراسة			نموذج Panel ARDL
	أهم النتائج			ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره عندما يتم تطبيقه على المنظومة بالكامل.
	الدراسة			حفصي بونبعو ياسين (2022)
06	عينة وفترة الدراسة			الجزائر خلال الفترة 2004-2019
	هدف الدراسة			تحديد العلاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 2004 إلى غاية 2019.
	متغيرات	التابعة		الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

	الدراسة	المستقلة	- عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ - عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ
	نموذج Panel ARDL		
	طرق معالجة الدراسة		أهم النتائج
	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما خلصت إلى أن التغير في عدد فروع البنوك وعدد المقترضين يصاحبه تغير في النمو الاقتصادي بنفس الاتجاه.		
07	الدراسة		نصر صلاح الدين غربي(2022)
	عينة وفترة الدراسة		دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1990-2019
	هدف الدراسة		اختبار العلاقة القائمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)
	متغيرات الدراسة	التابعة	- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
		المستقلة	- الوصول للخدمات المالية financial Access Survey.
	طرق معالجة الدراسة		نموذج Panel ARDL
	أهم النتائج		
08	الدراسة		مسعد محمد العايش(2023)
	عينة وفترة الدراسة		23 دولة افريقية خلال الفترة 2002-2020
	هدف الدراسة		الوقوف على مدى توافر متطلبات تطبيق الشمول المالي في افريقيا، والتوصل إلى أي مدى يسهم تطبيق الشمول المالي في الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي في افريقيا خلال الفترة من 2002 إلى 2020
	متغيرات الدراسة	التابعة	- الناتج المحلي الاجمالي
		المستقلة	- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.
	طرق معالجة الدراسة		- نموذج Panel ARDL - دالة Cobb-Douglas - نموذج تصحيح الخطأ ECM .
	أهم النتائج		

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

النمو الاقتصادي.			
أحمد فتحي كامل (2021)		الدراسة	09
نيجيريا خلال الفترة 2018-2005		عينة وفترة الدراسة	
قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة من 2005 إلى 2018		هدف الدراسة	
- الناتج المحلي الاجمالي		متغيرات الدراسة	
- عدد الصرافات الآلية		التابعة	
- عدد فروع البنوك التجارية		المستقلة	
➤ طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) Principle Component Analysis ➤ التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Clustering): ➤ نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equations Model) ➤ الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) ➤ نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equations Model)		طرق معالجة الدراسة	
وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وجود تأثير مباشر لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي للفرد، زيادة عدد فروع البنوك التجارية بمقدار فرع واحد سترتب عليها زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.		أهم النتائج	
بن عيني رحيمة وآخرون (2023)		الدراسة	10
دول المغرب العربي خلال الفترة 2020-2004		عينة وفترة الدراسة	
تقدير أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (2020-2004)		هدف الدراسة	
- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام		متغيرات الدراسة	
- عدد فروع البنوك التجارية		التابعة	
- عدد أجهزة الصراف الآلي		المستقلة	
- نموذج Panel ARDL		طرق معالجة الدراسة	
وجود أثر ايجابي ومعنوي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدد الصرافات الآلية في الأجل الطويل ومن خلال عدد الفروع البنكية في الأجل القصير.		أهم النتائج	
بن منصور نجيم (2022)		الدراسة	

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

دول شمال افريقيا خلال الفترة 2004-2019	عينة وفترة الدراسة		11
قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس، المغرب ومصر خلال الفترة 2004-2019	هدف الدراسة		
- الناتج الداخلي الخام	التابعة	متغيرات الدراسة	
- عدد الفروع البنكية وعدد اجهزة الصراف الآلي بالنسبة لكل 1000 كم ²	المستقلة		
- عدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ			
- الاستثمار، عدد السكان وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تحكم.			
- نموذج Panel ARDL	طرق معالجة الدراسة		
وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة أين كانت الاحتمالية معنوية أقل من 5%، حيث ان التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي الى تغير النمو الاقتصادي ب 2,7 نقطة. اختبار السببية في الأجلين القصير والطويل أثبت أنه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.		أهم النتائج	

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية حول الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي.

سنعرض من خلال هذا المبحث مختلف الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

1. دراسة Shanika Thathsarani & Samaraweera (2021): دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا: نهج اقتصادي قياسي¹

التي تهدف إلى قياس دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا، بالاعتماد على بيانات ثانوية من 08 دول في جنوب آسيا للفترة (2004-2018)، حيث تم تطوير مؤشر الشمول المالي من خلال تحليل المكونات الرئيسية باستخدام نموذج اقتصادي قياسي لبيانات اللوحة مع نماذج تصحيح خطأ المتجهات واختبار سببية جرانجر. وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير طويل المدى على تنمية رأس المال البشري في دول جنوب آسيا، كما أن له تأثير إيجابي قصير المدى على النمو الاقتصادي، وتؤثر الائتمانات المحلية للقطاع الخاص أيضاً على النمو قصير المدى وتنمية رأس المال البشري في الاقتصاد، إذ يضمن ثقة المجتمعات الضعيفة في اقتصادها، فضلاً عن إدارة المعلومات، ويسمح بتحسين جودة المعاملات ذات التأثيرات البيئية الأقل، ويعد التدخل الحكومي لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية التجارية، إحدى السياسات التي تسمح للتمويل الرقمي بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول جنوب آسيا.

2. دراسة Dahiya and Kumar (2020): الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي: دراسة تجريبية للاقتصاد الهندي الناشئ²

التي شرحت ثلاثة أبعاد رئيسة للشمول المالي، الاستخدام والاختراق وإمكانية الوصول، إذ تهدف الدراسة إلى كيفية ارتباط الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في الهند، باستخدام بيانات سنوية عن الفترة (2005-2017)، حيث أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين استخدام الخدمات المالية ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مجرد الوصول إلى الخدمات المالية لا يكفي، إذ يعتبر استخدام الخدمات المالية أكثر أهمية لتحويل المدخرات إلى استثمار، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتؤكد الدراسة على أنه يجب

¹Shanika Thathsarani, Samaraweera, Financial Inclusion's Role in Economic Growth and Human Capital in South Asia: An Econometric Approach, Journal of Sustainability, vol13, 2021, pp: 1-19.

² Suman Dahiya & Manoj Kumar, Linkage between Financial Inclusion and Economic Growth: An Empirical Study of Emerging Indian Economy, Journal of Business Perspective, vol24, 2020, pp: 184-193.

على الحكومة ليس فقط معالجة قضايا الوصول والاختراق ولكن أيضا اتخاذ مبادرات لتحسين العادات المصرفية، وتحديدًا بين سكان الريف من خلال برامج مختلفة مثل برنامج التوعية المالية، وبهذه الطريقة، سيشعرون بمزيد من الثقة بشأن إدارة مواردهم المالية، وبالتالي سيستخدمون المزيد من الخدمات المالية، مما سيؤدي إلى نمو اقتصادي أفضل، تضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات الموجودة حول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي حيث إن الأدبيات المتعلقة بالشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات المختلفة محدودة.

3. دراسة Nasir Khan وآخرون (2022): تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، الفقر، الاستدامة والكفاءة المالية: أدلة من دول مجموعة العشرين (G20)¹

هذه الدراسة تقوم بتحليل تأثير الشمول المالي على عدة جوانب رئيسية للأوضاع الاقتصادية في دول مجموعة العشرين (G20)، ركزت هذه الدراسة على كيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر، وتحقيق الاستدامة، وتعزيز الكفاءة المالية. استخدمت الدراسة بيانات سنوية لـ 15 اقتصادًا متقدمًا وناشئًا خلال الفترة من 2004 إلى 2017. استخدمت الدراسة مؤشرًا واحدًا للشمول المالي والاستدامة المالية والكفاءة المالية من خلال تحليل التكامل الرئيسي (PCA). أكدت نتائج اختبار الثابتية للوحة نموذج ARDL للفترتين الطويلة والقصيرة. كما أظهرت نتائج نموذج ARDL رقم 1 عدم وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستدامة المالية في الفترة القصيرة، ومع ذلك، في المدى الطويل، أظهر الشمول المالي تأثيرًا كبيرًا على الاستدامة. بالمثل، أظهر نموذج ARDL رقم 2 أن للشمول المالي تأثير على الكفاءة في الفترة القصيرة، بينما كان له تأثير إيجابي على الكفاءة المالية في المدى الطويل. وتشير نتائج نموذج ARDL رقم 3 إلى عدم وجود تأثير للشمول المالي على الفقر في الفترة القصيرة، ولكن تأثيرًا كبيرًا في المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت نتائج نموذج ARDL رقم 4 أيضًا عدم وجود ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والشمول المالي في الفترة القصيرة، في حين أظهرت علاقات ذات دلالة في المدى الطويل. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج نموذج GMM رقم 1 تأثيرًا كبيرًا للشمول المالي على استقرار النظام المالي، وكانت هذه النتائج مماثلة لنموذج GMM رقم 2 بين الشمول المالي والكفاءة المالية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نماذج GMM رقم 3 و 4 أن الشمول المالي له تأثير إحصائي ذو دلالة على الفقر وتوسيع الاقتصاد على التوالي. تعتبر نتائج هذه الدراسة أساسية لصانعي السياسات والأكاديميين والرقابيين والممارسين، مع مناقشة قيمة مقنعة حول الشمول المالي والنمو الاقتصادي والفقر والاستدامة والكفاءة المالية.

¹Nasir Khan, Mahwish Zafar, Abiodun Funso Okunlola, Zeman Zoltan and Magda Robert, Effects of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Sustainability, and Financial Efficiency: Evidence from the G20 Countries, Journal of Sustainability, Vol 14, 2022, pp: 1-19.

4. دراسة Noha Emara & Ayah El Said (2021): الشمول المالي والنمو الاقتصادي: دور الحوكمة في بعض الدول العربية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹

تقوم الدراسة تجريبياً بفحص العلاقة بين الشمول المالي والحوكمة والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتم استخدام تقنية نموذج اللحظات العامة للأنظمة (GMM) على البيانات السنوية لـ 44 سوقاً ناشئاً والشرق الأوسط على مدى الفترة 1990-2018، باستخدام عدة مقاييس للشمول المالي تغطي وصول الأسر والشركات إلى التمويل. تستخدم الدراسة بشكل خاص مؤشرات مثل عدد حسابات البنوك (لكل 1000 نسمة بالغاً)، حسابات البنوك للشركات/المؤسسات، وعدد فروع البنوك والصرافات الآلية (لكل 100,000 شخص)، نسبة الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمارات، ونسبة الشركات التي تستخدم قروض البنوك لتمويل رأس المال العامل. تشير نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر إيجابياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول المختارة. يكون للشمول المالي، الذي يتم قياسه بواسطة مؤشر وصول الأسر إلى التمويل، تأثير إيجابي وإحصائياً مهم على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن يتطلب دعماً من الأنظمة الإشرافية والتنظيمية بدعم من سيادة القانون، واستقلال القضاء، وفرض العقوبات، ومكافحة الفساد، والاستقرار السياسي. تشير النتائج أيضاً إلى أن تأثير وصول الشركات إلى التمويل ذو أهمية إحصائية فقط في وجود مؤسسات قوية. أخيراً، تشير نتائجنا إلى أن الدول ذات مستويات منخفضة نسبياً من خدمات الوصول المالي، مثل منطقة الشرق الأوسط، ستستفيد أكثر من تحسين مستوى الحوكمة. لذا، توجهت توصياتنا السياسية نحو وضع خطة إستراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين وصول الأفراد إلى التمويل، مع تنفيذ سياسات تهدف إلى تحسين مستوى الحوكمة لتعزيز تأثير الوصول المالي على النمو الاقتصادي.

5. دراسة Sanjaya Kumar Lenka & Ruchi Sharma (2017): هل يحفز الشمول المالي النمو الاقتصادي في الهند؟²

الدافع وراء هذه الدراسة هو دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من 1980 إلى 2014. تستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية عن عدد حسابات الودائع والائتمان من البنوك التجارية المجدولة بنسبة 1000 شخص بالغ، وعدد فروع البنوك بنسبة 1000 شخص بالغ، وعدد موظفي البنوك

¹ Emara, Noha, and Ayah El Said. "Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected MENA countries, International Review of Economics & Finance, vol 75, 2021, pp: 34-54.

² LENKA, Sanjaya Kumar et SHARMA, Ruchi Does financial inclusion spur economic growth in India?. The Journal of Developing Areas, vol: 51, no 3, 2017, pp : 215-228.

كنسبة فروع البنوك، ومبالغ الودائع والائتمانات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المحصلة من العوائد الإحصائية الأساسية RBI، يتم جمع البيانات الخاصة بضوابط الاقتصاد الكلي الأخرى مثل التضخم وإجمالي التجارة وإجمالي الائتحاق بالمدارس الثانوية (كبدل لرأس المال البشري) والإنفاق الحكومي من مؤشرات التنمية العالمية. تستخدم الدراسة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لبناء مؤشر الشمول المالي الذي يقيس الوصول المالي في الاقتصاد الهندي. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، وجدت الدراسة تأثيراً إيجابياً للشمول المالي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. بالإضافة إلى ذلك، تفترض التقديرات التجريبية وجود علاقة أحادية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي قد أسهمت في النمو الاقتصادي في الهند. وتشير تقديراتنا إلى أن أهم مهمة لحكومة الهند هي تحسين كفاءة المؤسسات المالية، الأمر الذي سيحفز في الوقت نفسه الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

6. دراسة Loan Thi-Hong Van وآخرون (2021): الشمول المالي والنمو الاقتصادي: أدلة دولية¹

تركز السياسات المتعلقة بالشمول المالي على انتباه كبير من قبل العلماء وصانعي السياسات والجهات التنظيمية، حيث تم الاعتراف نظرياً بأن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يبدو أن الأدلة التجريبية محدودة، خاصة في حالة الأسواق الناشئة. تم إجراء هذه الدراسة لتوفير رؤية شاملة حول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة. أولاً، تم بناء مؤشر متعدد الأبعاد بحيث يمكن قياس مستوى الشمول المالي على المستوى الدولي. ثانياً، استناداً إلى هذا المؤشر الجديد الذي تم تطويره، تم استخدام تقنية اللوحة الاقتصادية لتقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي. تدعم نتائجنا وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. يتم العثور على علاقة أقوى في حالة الدول ذات الدخل المنخفض ودرجة أقل من الشمول المالي. أظهرت تداولات السياسة أن الشمول المالي يجب تنفيذه لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في الأسواق الناشئة مثل فيتنام.

7. دراسة Dai-Won Kim وآخرون (2018): الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون

الإسلامي²

1 Loan Thi-Hong Van, Anh The Vo, Nhan Thien Nguyen & Duc Hong Vo, Financial Inclusion and Economic GROWTH: An International Evidence, Emerging Markets Finance and Trade, vol 57, issue 1, 2021, pp : 239-263

2 Dai-Won Kim, Jung-Suk Yu, M. Kabir Hassan, financial inclusion and economic growth in OIC countries, Journal of Research in International Business and Finance, vol 43, 2018, pp : 1-14.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC) من أجل الحصول على نتائج متعددة الأطراف، قمنا بإعداد بيانات لوحة لـ 55 دولة في منظمة التعاون الإسلامي OIC وقدرنا ليس فقط تقدير اللوحة الديناميكية، ولكن أيضًا اختبارات VAR و IRFs و Panel Granger السببية واستنادا إلى نتائج تقديرات اللوحة الديناميكية، نجد أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. تشير نتائج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستمدة من تحليل VAR أن للشمول المالي تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، وأن الشمول المالي والنمو الاقتصادي لهما علاقة سببية متبادلة بناءً على اختبارات Granger causality للوحة. لذلك، يبدو منطقيًا الاستنتاج أن للشمول المالي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي OIC .

8. دراسة K.Ratnawati (2020): تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، الفقر، تفاوت الدخل،

واستقرار النظام المالي في آسيا¹

كجهد لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية الناس، أصبح الشمول المالي جدول أعمال سياسي في العديد من البلدان. وبالتالي، أصبح تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وتفاوت الدخل والاستقرار المالي في العديد من البلدان الآسيوية هو الهدف وهو موضوع هذه الدراسة. يتم قياس الشمول المالي من خلال 3 أبعاد، هي اختراق البنوك، والوصول إلى خدمات البنوك، واستخدام خدمات البنوك. تُستخدم نسبة الفقر أدناه الخط الوطني للفقر ومعامل جيني كمؤشرات للفقر وتفاوت الدخل. يتم قياس الاستقرار المالي من خلال مؤشر Z-Score للبنك والقروض غير الأدائية للبنك. تظهر نتائج اختبار الفرضيات أن جميع أبعاد الشمول المالي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والفقر وتفاوت الدخل والاستقرار المالي بشكل متزامن. ومع ذلك، لم يكن للتأثير الجزئي لكل بُعد من أبعاد الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر وتفاوت الدخل والاستقرار المالي في عشر دول آسيوية أفضلية. تستلزم نتائج هذه الدراسة التفسير والنظر من قبل حكومات كل بلد في وضع استراتيجيات لزيادة الشمول المالي، بحيث يمكن تحقيق السياسات لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية الناس.

¹Kusuma.Ratnawati, The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia, The Journal of Asian Finance, vol7, n10, 2020, pp :124-216.

9. دراسة Chinoda, T. & Mashamba (2021): الإدماج المالي، والمنافسة المصرفية، والنمو الاقتصادي في إفريقيا¹

تهدف الدراسة إلى فحص التفاعل بين الشمول المالي ومنافسة البنوك والنمو الاقتصادي في إفريقيا. تركز الأدبيات السابقة بشكل رئيسي على الرابط بين الشمول المالي ومنافسة البنوك، والشمول المالي والنمو الاقتصادي، ومنافسة البنوك والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى نتائج متنوعة، مع نقص في الأدب حول الارتباط الثلاثي بين المتغيرات الثلاث.

اعتمدت هذه الدراسة على تقنية التقدير المجمع للمجموعة المتوسطة استنادًا إلى نهج توزيع التأخير في التسلسل الزمني للفترة من 2004 إلى 2018. تم استخدام تحليل بيانات للوحة Panel data لعشرين دولة إفريقية. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية كبيرة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومع ذلك، في المدى القصير، يقلل النمو الاقتصادي بشكل كبير من الشمول المالي. كما توصلت الدراسة إلى أن منافسة البنوك تقلل الشمول المالي على المدى الطويل وفقًا لفرضية المعلومات. ومع ذلك، في المدى القصير، يكون التأثير إيجابيًا بشكل كبير، وفقًا لفرضية قوة السوق.

أوصت الدراسة بأنه ينبغي على صانعي السياسات والوكالات التنموية تنفيذ تدابير تأخذ في اعتبارها حوافز يمكن أن تعجل بمنافسة البنوك لجلب غير المصرفيين إلى النظام المصرفي. يجب أيضًا أن يكون لديهم انتباه خاص لقياس الشمول المالي في التعامل مع تحديات الشمول المالي. علاوة على ذلك، يجب عليهم تقليل حواجز الشمول المالي لتعزيز منافسة البنوك والاستقرار.

نجحت الدراسة في اكتشاف كيف تؤثر منافسة البنوك والنمو الاقتصادي على الشمول المالي.

¹ Chinoda, T. & Mashamba, T, 'Financial inclusion, bank competition and economic growth in Africa', Journal of Economic and Financial Sciences, vol 14(1), 2021, pp1-9.

10. دراسة Shreya Pal & Indranil Bandyopadhyay (2022): تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وتطوير النظام المالي، والكفاءة المالية، واستقرار النظام المالي، والربحية: أدلة دولية¹

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وتطوير النظام المالي، وكفاءة البنوك المالية، واستقرار النظام المالي، وربحية البنوك في الدول ذات الدخل العالي، والدخل المنخفض، والدخل المتوسط، بمراقبة تفاوت الدخل، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ونمو السكان، والتضخم كعوامل رئيسية. باستخدام البيانات السنوية من عام 1984 إلى عام 2018، تظهر التقديرات على المدى الطويل من نموذج FMOLS و DOLS ما إذا كان الإدماج المالي يحفز النمو الاقتصادي، وتطوير النظام المالي مع المؤسسات والأسواق المالية، وكفاءة البنوك المالية، واستقرار النظام المالي، وربحية البنوك في كل فئة من فئات الدخل. من خلال النتائج أعلاه، يظهر بوضوح أنه يجب جلب نسب أكبر من السكان في كل دولة ضمن إطار الشمول المالي لتحقيق نمو كبير في أي اقتصاد، حيث يظهر أن الشمول المالي له تأثير إيجابي في حالة معظم النماذج. من منظور السياسة، ينبغي على الحكومة استثمار أموالها المالية في قطاع التعليم، والبحث والتطوير إلخ، والذي سيربط الشمول المالي بالقطاع المالي. تقدم هذه النتائج أيضاً سياسات اقتصادية رئيسية. يمكن أن يساهم تحليل هذه النقطة في الدراسة بأهمية أوسع لجميع الاقتصاديات، وخاصة بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض حيث يعانون من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، والفقر، والبطالة، وتفاوت الدخل، وما إلى ذلك.

11. دراسة Vinay Kumar Singh & Sajal Ghosh (2021): الإدماج المالي والنمو الاقتصادي في الهند وسط عملية سحب النقود: دراسة حالة تعتمد على التكامل المشترك والسببية²

هل يحفز الشمول المالي من خلال فتح حسابات بنكية النشاط الاقتصادي؟ نستخدم دراسة الحالة الخاصة ببرنامج الشمول المالي على نطاق واسع في الهند يسمى "برادهان من تري جان دهان يوجانا" (PMJDY) للتحقق من هذا السؤال. نقوم باستخدام إطار عمل للتكامل المشترك والسببية على مجموعة بيانات فرعية. أولاً، تم إثبات أن الشمول

¹ Shreya Pal&Indranil Bandyopadhyay, Impact of financial inclusion on economic growth, financial development, financial efficiency, financial stability, and profitability: an international evidence, Journal of SN Business & Economics,vol2, n139,2022,pp

² Vinay Kumar Singh & Sajal Ghosh, Financial inclusion and economic growth in India amid demonetization: A case study based on panel cointegration and causality, Journal of Economic Analysis and Policy,vol71,2021,pp :674-693 .

المالي والنشاط الاقتصادي يتشاركان رابطاً طويلاً الأجل. تتحرك المتغيرات معاً وتكون في علاقة توازن طويل الأمد. ثانيًا، نجد أن العلاقة بين الشمول المالي والنشاط الاقتصادي تشهد انقطاعات هيكلية تتجمع حول الشهر الذي أعلن فيه عن تحويل العملة الهندية. وعلاوة على ذلك، أظهر تحليل الدراسة الاتجاهات السببية أنه في الفترة قبل تحويل العملة، تؤدي الزيادة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة في استخدام الخدمات المصرفية. بعد تحويل العملة، يعكس اتجاه العلاقة السببية بين النشاط الاقتصادي والخدمات المصرفية. زيادة في المعاملات المصرفية الآن تؤدي إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ناقشت الدراسة القنوات المحتملة التي يعمل من خلالها السبب والأسباب المحتملة لعكس اتجاه السببية. تؤكد أن الشمول المالي من خلال الوصول إلى حسابات التوفير لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة. يبدو أن الوصول إلى حساب ليس شرطاً كافياً. بعد فتح الحسابات، تلعب السياسات التي تشجع على استخدامها دوراً هاماً في تحسين النشاط الاقتصادي. لتشجيع استخدام الحساب، يمكن لصانعي السياسات استكشاف فرض حوافز لعدد محدود من المعاملات الأولية، وتطوير منتجات توفير مبتكرة استناداً إلى أنماط استخدام الحساب، واستخدام إعفاءات الضرائب أيضاً لتشجيع أرباب العمل على دفع الرواتب والأجور إلى حسابات الموظفين.

12. دراسة Mohammad Naim Azimi (2022): رؤى جديدة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي:

منظور عالمي¹

يعد الشمول المالي أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل، حيث يقدم حلولاً سياسية للقضاء على الحواجز التي تستبعد الأفراد من الأسواق المالية. تستكشف هذه الدراسة آثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي من منظور عالمي مع عدد كبير من اللوحات المصنفة حسب الدخل والمستويات الإقليمية من 2002 إلى 2020. يبدأ التحليل بوضع مؤشر شامل مركب للشمول المالي يتكون من مدى انتشار الخدمات المالية وتوافرها واستخدامها وتقدير نماذج PANEL Data غير المتجانسة المعززة بمتغيرات معروفة. تدعم النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار التكامل المشترك العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي، والشمول المالي، ومتغيرات التحكم في المجموعة الكاملة، ومستوى الدخل، والاقتصادات على المستوى الإقليمي. علاوة على ذلك، تستخدم الدراسة منهج GMM (طريقة اللحظة المعممة) باستخدام مقدرات System-GMM لدراسة آثار الشمول المالي وتنبؤات التحكم على النمو الاقتصادي. تشير نتائج نموذج GMM بوضوح إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في جميع المجالات، مما يعني أن الشمول المالي هو أداة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي السريع في العالم. وأخيراً، تتعمق الدراسة في العلاقة السببية بين

¹ Azimi MN (2022) New insights into the impact of financial inclusion on economic growth: A global perspective. PLoS ONE 17(11): e0277730. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0277730>

المتنبئين وتقدم أدلة إحصائية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، في حين أنها تدعم فقط العلاقات السببية أحادية الاتجاه من الائتمان إلى القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل التضخم، وقاعدة الشمول المالي. القانون، ونسبة الالتحاق بالمدارس، والانفتاح التجاري مع عدم وجود علاقة سببية للتغذية الراجعة. علاوة على ذلك، فشلت الدراسة في تقديم أدلة سببية من نسبة الإعاقة العمرية وعدد السكان إلى النمو الاقتصادي.

13. دراسة Vigory Gloriman Manalu & Fauziyah Adzimatunur (2020): تأثير الشمول المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة عن الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا¹

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير الشمول المالي في البنوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا. يتم تمثيل مؤشر النمو الاقتصادي بواسطة مؤشر إنتاج الصناعة (IPI)، في حين يتم تمثيل مؤشر الشمول المالي بمقدار الأموال من الطرف الثالث، ومقدار التمويل، وعدد حسابات الأموال من الطرف الثالث، وعدد حسابات التمويل. يتم استخدام البيانات الزمنية من يناير 2011 حتى فبراير 2020. يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لتحليل البيانات. تظهر النتائج أنه على المدى الطويل، للتضخم تأثير إيجابي، بينما على المدى القصير، يكون للتضخم تأثير إيجابي على فترة التأخير الأولى وتأثير سلبي على فترة التأخير الثانية. بينما يظهر مؤشر الشمول المالي أن إدماج البنوك الإسلامية في إندونيسيا له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

14. دراسة Adzimatunur وآخرون: الشمول المالي، والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر: الأدلة من شرق إندونيسيا²

تزداد أهمية الفهم الجيد للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وأصبحت قضية هامة في التنمية الوطنية. تلعب كل من القطاعين دورًا أساسيًا في صياغة سياسات توزيع الدخل والحد من الفقر، كما تشير الأدلة من شرق إندونيسيا. تحلل هذه الدراسة تجريبيًا إسهام الشمول المالي في النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل في شرق إندونيسيا. تم استخدام نموذج سببية Toda-Yamamoto VAR ثنائي المتغيرات ونموذج Panel

¹Erlando, Angga, Feri Dwi Riyanto, and Someya Masakazu. "Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia." Heliyon 6.10 (2020), pp :976-985.

²Adzimatunur, Fauziyah, and Vigory Gloriman Manalu. "The Effect of islamic financial inclusion on economic growth: a case study of islamic banking in indonesia." Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal) (2021), pp :1-13.

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

Vector Auto regression (PVAR) الديناميكي في هذه الدراسة. تم تحليل تأثير الشمول المالي والعلاقة مع النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة وعوامل أخرى باستخدام PVAR ونموذج سببية Toda-Yamamoto VAR على التوالي. تشير نتائج نموذج السببية ثنائي المتغيرات إلى وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل في شرق إندونيسيا. يتأثر النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل إيجابي على مستوى الشمول المالي، مع تأثير سلبي على الفقر. في الوقت نفسه، يتأثر الشمول المالي بشكل إيجابي على عدم المساواة، مما يؤدي إلى انتشار التفاوت في الدخل في شرق إندونيسيا.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكن إعداد جدول يلخص أبرز الدراسات الأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة. يشمل الجدول أهداف هذه الدراسات، والأساليب المستخدمة لمعالجة الإشكالية البحثية، وفترة الدراسة، والمتغيرات التي تم اعتمادها، بالإضافة إلى أبرز النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول رقم (02-02): ملخص الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة		01
(2021)Noha Emara & Ayah El Said		
عينة وفترة الدراسة		
بعض الدول العربية من الشرق الأوسط وشمال افريقيا للفترة 1990-2018		
هدف الدراسة		
فحص العلاقة بين الشمول المالي والحوكمة والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
المتغيرات		
المتابعة	- الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الدراسة
المستقلة	- عدد حسابات البنوك (لكل 1000 نسمة بالغة	
	- حسابات البنوك للشركات/المؤسسات	
	- وعدد فروع البنوك والصرافات الآلية (لكل 100,000 شخص	
	- نسبة الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمارات	
	- نسبة الشركات التي تستخدم قروض البنوك لتمويل رأس المال العامل	
طرق معالجة الدراسة		
نموذج اللحظات العامة للأنظمة(GMM)		
أهم النتائج		
الشمول المالي يؤثر إيجابيًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول المختارة. يكون للشمول المالي، الذي يتم قياسه بواسطة مؤشر وصول الأسر إلى التمويل، تأثير إيجابي وإحصائيًا مهم على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.		

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

(2017)Sanjaya Kumar Lenka & Ruchi Sharma	الدراسة	02
الهند خلال الفترة 1980-2014	عينة وفترة الدراسة	
دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من 1980 إلى 2014	هدف الدراسة	
- الناتج المحلي الاجمالي	المتغيرات الدراسة	
- عدد حسابات الودائع والائتمان من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ - عدد فروع البنوك لكل 1000 بالغ - عدد حسابات الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - عدد موظفي البنوك كنسبة فروع البنوك	المستقلة	
- طريقة المكونات الأساسية (PCA) - نموذج Panel ARDL - نموذج تصحيح الخطأ ECM	طرق معالجة الدراسة	
وجود تأثيرا إيجابيا للشمول المالي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. وجود علاقة أحادية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.	أهم النتائج	
(2020)Vigory Gloriman Manalu & Fauziyah Adzimatunur	الدراسة	03
اندونيسيا خلال الفترة 2010-2020	عينة وفترة الدراسة	
فحص تأثير الشمول المالي في البنوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا	هدف الدراسة	
- مؤشر النمو الاقتصادي بواسطة مؤشر إنتاج الصناعة (IPI)	المتغيرات الدراسة	
- نسبة الإقراض - عدد حسابات الودائع - عدد حسابات الاقراض	المستقلة	
نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)	طرق معالجة الدراسة	
يظهر مؤشر الشمول المالي أن إدماج البنوك الإسلامية في إندونيسيا له تأثير	أهم النتائج	

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

		إيجابي على النمو الاقتصادي.	
04	الدراسة	(2022) Shreya Pal & Indranil Bandyopadhyay	
	عينة وفترة الدراسة	أدلة دولية للفترة 1984 - 2018	
	هدف الدراسة	التحقيق في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وتطوير النظام المالي، وكفاءة البنوك المالية، واستقرار النظام المالي، وربحية البنوك في الدول ذات الدخل العالي، والدخل المنخفض، والدخل المتوسط	
	متغيرات الدراسة	التابعة	الناتج المحلي الاجمالي
		المستقلة	مؤشر مركب للشمول المالي
	طرق معالجة الدراسة	نموذج FMOLS و DOLS	
	أهم النتائج	الشمول المالي له تأثير إيجابي في حالة معظم النماذج.	
05	الدراسة	(2022) Mohammad Naim Azimi	
	عينة وفترة الدراسة	منظور عالمي للفترة 2002-2020	
	هدف الدراسة	آثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي من منظور عالمي مع عدد كبير من اللوحات المصنفة حسب الدخل والمستويات الإقليمية	
	تغيرات الدراسة	التابعة	- الناتج المحلي الاجمالي
		المستقلة	- مؤشر مركب للشمول المالي يتكون من مدى انتشار الخدمات المالية وتوافرها واستخدامها
	طرق معالجة الدراسة	- نماذج PANEL Data - نموذج GMM	
	أهم النتائج	الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في جميع المجالات وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والشمول المالي	

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة والاسهام العلمي للدراسة الحالية.

التنوع والاختلاف في النماذج المستخدمة بالدراسات السابقة يسهم بشكل كبير في استنباط رؤى متعددة حول الأساليب الممكنة لإعداد الدراسات. بناءً على ذلك، قمنا بمراجعة مجموعة من الدراسات التي تختلف في اللغة، والباحثين، والمناطق الجغرافية، والأدوات المستخدمة. تهدف هذه المراجعة إلى تحديد الفرص والتحديات المتعلقة بدراستنا الحالية وتوضيح المسار الأمثل لإعدادها. في هذا المبحث، سنناقش ونحلل مجموعتي الدراسات السابقة المعروضة، مع تسليط الضوء على نقاط التقاطع والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، إلى جانب توضيح الإسهام العلمي الذي تسعى دراستنا إلى تحقيقه.

المطلب الأول: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة

يهدف هذا المطلب إلى تقديم مراجعة نقدية وتحليلية للدراسات السابقة التي تم استعراضها، من خلال التركيز على الجوانب الرئيسية التي تميزت بها تلك الدراسات. يتم ذلك عبر تحليل الأهداف، المناهج، الأدوات، والنتائج التي توصلت إليها، مع محاولة فهم الإسهامات التي قدمتها وأوجه القصور التي قد تكون موجودة فيها.

تم عرض أربعة وثلاثون دراسة تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، صدرت خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2023، منها 14 دراسة أجنبية و24 دراسة عربية، وتباينت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، فهي تختلف فيما بينها في العديد من الجوانب كالمجتمعات محل الدراسة، حجم العينة، فترة الدراسة، بالإضافة إلى اختلاف طرق المعالجة التي تبنتها كل دراسة، فمن ناحية الفترة الزمنية فقد تباين طولها من دراسة إلى أخرى، فكانت أقصر فترة 10 سنوات في دراسة Vigory Gloriman Manalu & Fauziyah Adzimatinur (2020)، وأطول فترة 34 سنة في دراسة Shreya Pal & Indranil Bandyopadhyay (2022)، أما فيما يخص طرق المعالجة فقد تنوعت نماذج الدراسات السابقة بين نماذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة للبيانات اللوحية Panel ARDL التي استخدمتها 12 دراسة سابقة، كذلك تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM و نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)، وطرق تقدير FMOLS و DOLS.

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة، فقد اتفقت جميع الدراسات السابقة على دراسة العلاقة بين الشمول المالي كمتغير مستقل يتم تمثيله بمؤشرات اختلفت من دراسة إلى أخرى إلا أنها تعتبر كلها من المؤشرات الجزئية للشمول المالي، والنمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع.

بالنسبة لأهداف الدراسات السابقة، فقد تباينت وفقاً لطبيعة مجالاتها البحثية، حيث ركز بعضها على تقديم إطار نظري شامل، بينما سعى البعض الآخر إلى معالجة قضايا تطبيقية محددة. تحليل هذه الأهداف يبرز الفجوات البحثية التي يمكن للدراسة الحالية أن تسدها.

أما مضمونا فقد قسمت الدراسات السابقة الى مجموعتين، مجموعة أكدت على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين بلغت 12 دراسة منها 5 دراسات اجنبية، كدراسة بقبق ليلي اسمهان (2022)، ، حفصي بونيعو (2022)، بن عيني رحيمة وآخرون (2023)، بن منصور نجيم (2022)، Noha Emara & Ayah El Said (2021)، وأخرى حددت اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين كدراسة Mohammad Naim Azimi (2022) التي توصلت الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، ودراسة Sanjaya Kumar Lenka & Ruchi Sharma (2017) التي توصلت الى وجود علاقة أحادية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. أما دراسة ناصر صلاح الدين غربي (2022)، فقد توصلت الى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي لا في مدى الطويل ولا في المدى القصير، ودراسة أحمد سعيد البكل، ايمان فاروق حداد (2022) التي توصلت الى أن ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره عندما يتم تطبيقه على المنظومة بالكامل. رغم الإسهامات المهمة للدراسات السابقة، إلا أنها لم تخلص من التحديات مثل محدودية العينة، أو عدم شمولية الأدوات، أو التركيز على أبعاد معينة دون غيرها. هذا التحليل يمهّد الطريق للدراسة الحالية لتجاوز تلك التحديات وتقديم حلول مبتكرة.

يُظهر هذا التحليل أهمية الاعتماد على الدراسات السابقة كمرجعية أساسية لفهم المجال البحثي، مع تحديد الفجوات التي يمكن أن تشكل أساساً للدراسة الحالية.

المطلب الثاني: نقاط الاتفاق والاستفادة من الدراسات السابقة والاسهام العلمي للدراسة الحالية أولاً: نقاط اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

- هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، على سبيل المثال، دراسة مسعد محمد العايش ودراسة بن عيني رحيمة وآخرون ودراسة بن منصور نجيم حيث تتوافق هاته الدراسات مع الدراسة الحالية في الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة والهدف الذي تصبو اليه والمتمثل في أن الدول التي تركز على تحسين الشمول المالي تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى.
- مؤشر الشمول المالي الذي يُطور من قبل المؤسسات المالية العالمية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) يُستخدم لقياس مدى وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، وقد أظهرت دراسة بقبق ليلي اسمهان

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

ودراسة حفصي بونبعو ياسين ودراسة سمير شرف وآخرون، ودراسة Mohammad Naim Azimi، أن زيادة هذا المؤشر يرتبط بنمو اقتصادي مستدام. وهو ما يتفق مع دراستنا التي توصلت إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

- اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة بن عيني رحيمة وآخرون في مجموعة المتغيرات المنتقاة حيث تم تمثيل متغيرات الشمول المالي بمؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية: عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، وكذا النموذج المستخدم، فقد تم استخدام نموذج (Panel ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة.

ثانياً: نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة

- ساهمت الدراسات السابقة في صياغة فكرة وموضوع الدراسة وآفاق البحث فيها؛
- ساعدت الدراسات السابقة في تحديد المناهج الملائمة للدراسة الحالية من ناحية البناء النظري والمفاهيمي؛
- ساعدت الدراسات والأبحاث السابقة في اختيار العينة المناسبة للدراسة؛
- ساعدت الدراسات والأبحاث السابقة في تحديد متغيرات الدراسة المناسبة للدراسة الحالية؛
- ساعدت الدراسات السابقة والأبحاث في معرفة واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة في قياس حجم الأثر والعلاقة بين متغيرات الدراسة في سبيل إنجاز الدراسة الحالية؛
- ساعدت الدراسات السابقة والأبحاث في معرفة الفجوة البحثية التي سيتم تغطيتها من خلال الدراسة الحالية.

ثالثاً: الإسهام العلمي للدراسة الحالية:

اتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن النتائج التي تم التوصل إليها متباينة، وتختلف باختلاف البيئة المدروسة والمتغيرات المستخدمة وكذا أساليب القياس المستخدمة، وعلى هذا الأساس فإن موضوع أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بحاجة إلى المزيد من الأدلة التجريبية في بيئات مختلفة، ولذلك تأتي الدراسة الحالية سعياً منها لسد جزء من الفراغ الذي غاب في الدراسات السابقة، ويتمثل الإسهام العلمي لها في مجموعة النقاط التالية:

- تغطية الفترة الزمنية الأطول والأكثر حداثة: بينما العديد من الدراسات السابقة توقفت عند تقرير البنك الدولي لعام 2017، فإن الدراسة الحالية تتناول الفترة من 2004 إلى 2021. وهذا يعني أنها ستكون قادرة على

الفصل الثاني: الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة

تحليل التغيرات والتطورات الحديثة التي طرأت على الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية بعد عام 2017، وهو ما قد يكون غاب عن الكثير من الأبحاث السابقة.

- دمج بيانات جديدة: تشمل الدراسة الحالية بيانات وتقارير البنك الدولي الأحدث حتى 2021، وهو أمر مهم لأنه سيوفر لنا مقارنة بين التطورات التاريخية في الشمول المالي ونمو الاقتصادات العربية مقارنة بالفترات السابقة. ذلك يشمل التطورات في استخدام التكنولوجيا المالية، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، وزيادة الوصول إلى التمويل في الاقتصادات العربية.

- التركيز على الدول العربية: تستهدف الدراسة الحالية المنطقة العربية بشكل خاص. لخصوصيات الشمول المالي في الدول العربية بشكل شامل. من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم رؤية محدثة ودقيقة حول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في منطقة تختلف عن غيرها من المناطق في العالم من حيث البنية الاقتصادية، والسياسات المالية، والممارسات المصرفية.

- في الدراسة الحالية، يمكن تحليل كيف تغير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية بعد تقرير 2017. مع بدء التوسع الرقمي والنمو في استخدام الخدمات المالية الرقمية، يمكن أن تكون هناك تغيرات كبيرة في كيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

مثلا، التقنيات المالية الحديثة مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الرقمية بدأت تظهر كعوامل رئيسية في توسيع الشمول المالي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم استعراض وتحليل مجموعة من الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة، والتي بلغ عددها أربعة وثلاثون دراسة، منها أربعة عشر دراسة أجنبية، وقد تنوعت الدراسات من حيث الفترة الزمنية والعينة المدروسة سواء كانت في دول متقدمة أو نامية، كذلك تنوعت الأساليب والأدوات القياسية بين موضوعات ارتبطت بالشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي وبين دراسات استخدمت نماذج قياسية من أجل رصد أثر أحد أبعاد الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

وتباينت نتائج الدراسات السابقة باختلاف البيئة المدروسة والمتغيرات المستخدمة وطرق القياس المستخدمة، فهناك دراسات توصلت إلى أن هناك تأثير للشمول المالي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وأخرى خلصت إلى أنه في المدى القصير لا يؤثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من عدة جوانب، حيث ساعدت في تحديد المناهج الملائمة للدراسة الحالية من ناحية البناء النظري والمفاهيمي، في اختيار العينة المناسبة للدراسة، وفي معرفة واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة في قياس حجم الأثر والعلاقة بين متغيرات الدراسة في سبيل انجاز الدراسة الحالية، بالإضافة إلى معرفة الفجوة البحثية التي سيتم تغطيتها من خلال الدراسة الحالية.



الفصل الثالث

١. الطريقة والأدوات الإحصائية

المعتمدة في التحليل

تمهيد الفصل الثالث:

للتحقق من صحة الفرضيات التي وُضعت لمعالجة إشكالية الدراسة وقياس العلاقة بين متغيراتها، سيتم الاعتماد على منهجية القياس الاقتصادي. تعتمد هذه المنهجية على ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث تُحوّل العلاقات الاقتصادية إلى معادلات رياضية قابلة للقياس. يتم ذلك باستخدام بيانات كمية دقيقة وصادرة عن مؤسسات وهيئات معتمدة وموثوقة. الهدف من هذه العملية هو توفير نتائج كمية موثوقة تُسهم في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل فعال. وفي إطار الدراسة الحالية، سيتم تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من الدول العربية خلال فترة الدراسة، بالاعتماد على نماذج البائل الديناميكي لتحقيق نتائج دقيقة وشاملة. وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: قراءة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول العربية.
- ✓ المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية المتبعة في التحليل.

المبحث الأول: قراءة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول العربية

يقدم هذا المبحث نظرة عامة على منطقة الدول العربية، مع التركيز على جانبين رئيسيين هما: الوضع الاقتصادي والشمول المالي في منطقة الدول العربية. هذه النظرة العامة ضرورية لفهم سياق هذه الأطروحة، ومن أجل إبراز التحديات الحالية والمستقبلية التي ستواجهها دول المنطقة سيتم من خلال هذا المبحث دراسة الوضع الاقتصادي في دول المنطقة من خلال تحليل وعرض مجموعة من المؤشرات (مؤشر النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة)، ودراسة المشهد المالي من خلال الاعتماد على مؤشر الشمول المالي. Global Findex

المطلب الأول: تحليل واقع النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة بالدول العربية

أولاً: النمو الاقتصادي في الدول العربية

تؤكد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بالدول العربية أن تأثر القطاع المالي العربي بالتطورات المالية العالمية لازال محدوداً، ويعود ذلك الى محدودية ارتباط القطاع المالي بالمنطقة العربية بهذه الأسواق، بالإضافة الى مرونة القطاع المصرفي بالدول العربية وقدرته على استيعاب الصدمات المختلفة، وذلك بفعل الجهود المبذولة من طرف البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتعزيز متانة القطاع المصرفي العربي.

وتتباين آفاق النمو الاقتصادي خلال العامين المقبلين ما بين اقتصاديات الدول العربية وفق عدد من العوامل، حيث يتحدد الأثر الصافي للتطورات الاقتصادية العالمية على الدول العربية في ضوء طبيعة تأثيراتها على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (تسهم بنحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة)، والتي تستفيد من ارتفاع أسعار النفط، في حين يؤثر خفض الإنتاج على النمو بالأسعار الثابتة لهاته المجموعة، أما مجموعة الدول المستوردة للنفط فتواجه تحديات تتعلق بزيادة العجوزات الداخلية والخارجية ومحدودية مستويات قدرتها على الإنفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط.

1. الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي):

تستفيد الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط والتي تشمل كلا من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، عمان، والبحرين من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز). والذي كان له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول سني 2023 و2024. ويتوقع أن تشهد مجموعة الدول المصدرة الرئيسة

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

للنفط معدل نمو يبلغ 3.4 في المئة عام 2024، وأن يتحسن معدل النمو الاقتصادي للمجموعة سنة 2025 ليصل إلى نسبة 5,1 % وبذلك يبلغ متوسط النمو الاقتصادي لهذه المجموعة للفترة 2024-2022 ما نسبته 4.9 % . والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط للفترة من 2017 الى غاية 2024.

الجدول رقم (01-03): معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط.

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
السعودية	-0.7	2.5	0.3	-4.1	3.9	8.7	3.1	5.7
الإمارات	2.4	1.2	3.1	-6.1	2.3	6.2	4.2	3.3
قطر	-1.5	1.2	0.8	-3.6	1.5	4.0	3.2	2.7
الكويت	-4.7	2.4	-0.6	-8.9	1.3	8.4	2.5	2.5
عمان	0.3	1.3	-1.1	-3.2	3.0	4.5	3.6	2.2
البحرين	4.3	2.1	2.2	-4.6	2.7	4.9	2.9	3.1

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي، للسنوات 2024,2023,2022.

يلاحظ من الجدول رقم (01-03) أن السعودية سجلت في عام 2022 معدل نمو قوي بلغ 8.7%، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة حاجز التريليون دولار أمريكي في تاريخ المملكة. ويُعزى هذا الأداء المميز بشكل كبير إلى الإصلاحات الجذرية التي نفذتها المملكة، والتي أدت إلى تحسينات هيكلية عززت تنوع الاقتصاد ودعمت التنمية المستدامة للقطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم الاقتصادي خلال عامي 2023 و2024، مع تحقيق معدلات نمو تقدر بـ 3.1% و 5.7% على التوالي.

أما الإمارات، فقد سجلت متوسط نمو مرتفعاً للفترة بين 2022 و2024 بلغ 4.6%. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الدولة لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للتجارة والتمويل. كما ساهم التطوير المستمر في بنيتها التحتية في دعم هذا الأداء الاقتصادي. واستمر هذا الزخم خلال عامي 2023 و2024، محققاً معدلات نمو بلغت حوالي 4.2% و 3.3% على التوالي.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

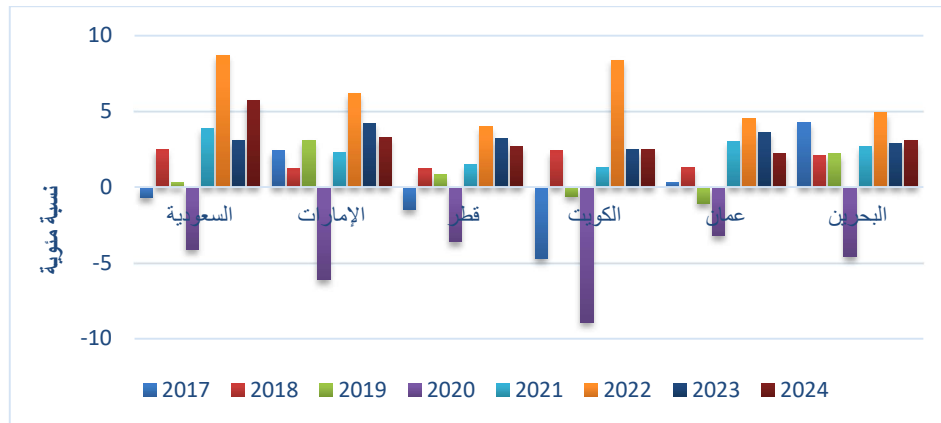
شهد الاقتصاد القطري في عام 2022 معدل نمو قوي مقارنة بالسنوات السابقة، بفضل استضافة كأس العالم، التي ساهمت في تحقيق نمو بنسبة 4%. ومع ذلك، تراجع معدل النمو في عامي 2023 و2024 ليصل إلى 3.2% و2.7% على التوالي.

حقق الاقتصاد الكويتي في عام 2022 مرونة ملحوظة، حيث سجل نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.4%. ويُعزى هذا الأداء إلى الانتعاش القوي في إنتاج النفط، إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4%، مدفوعًا بالطلب المحلي القوي والجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية. ومع ذلك، شهد النمو الاقتصادي تراجعًا في عامي 2023 و2024 نتيجة التخفيضات في إنتاج النفط.

في عُمان، ساهم ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير في تحقيق فوائض مالية خلال عام 2022، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 4.5%. وجاء هذا الأداء مدعومًا بتعافي الأنشطة غير النفطية، مثل الزراعة، وقطاع الخدمات، وأنشطة البناء. ومع ذلك، تراجع معدل النمو الاقتصادي في عامي 2023 و2024 إلى 3.6% و2.2% على التوالي، ويرجع ذلك أساسًا إلى تخفيضات إنتاج النفط المرتبطة باتفاقيات «أوبك+».

سجلت البحرين نموًا اقتصاديًا بنسبة 4.9% في عام 2022، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط وأداء قوي في القطاع غير النفطي، حيث شكّل قطاعا التصنيع والتجارة المحرك الأساسي لهذا النمو. وفي عامي 2023 و2024، بلغ معدل النمو الاقتصادي 2.9% و3.1% على التوالي. كما تبنت البحرين خطة إصلاح هيكلية طموحة تهدف إلى تعزيز مرونة سوق العمل، وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، وتحسين البنية التحتية الرقمية. تُعد هذه الإصلاحات ضرورية لتنويع الاقتصاد البحريني وتقليل اعتماده على عائدات النفط.

الشكل رقم (01-03): معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01-03) وبرنامج Excel

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

من الشكل (01-03)، يتضح أن عام 2020 شهد تأثيرًا واضحًا للجائحة على معدلات النمو في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط. فقد تأثرت اقتصاداتها بإجراءات الإغلاق المتكررة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاعات غير النفطية وانخفاض إنتاجها خلال العام ذاته، نتيجة القيود المستمرة على السفر والتنقل، إضافة إلى تمديد الحظر الذي أثر سلبيًا على بعض الأنشطة التجارية.

على صعيد آخر، تسبب انتشار الجائحة في انخفاض كبير بأسعار النفط، حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بنسبة 35% خلال عام 2020. وفي هذا السياق، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بنحو 5.0%، وهو أمر متوقع نظرًا لتراجع اقتصاداتها الكبرى، مثل الاقتصاد السعودي الذي شهد انكماشًا بنسبة 4.1%.

ورغم ذلك، كان من الممكن أن يكون التراجع في الناتج أكبر لولا التدخلات الحكومية. فقد قامت حكومات دول المجلس بإطلاق حزم تحفيزية ضخمة، تضمنت تأجيل سداد أقساط القروض، وخفض أسعار الفائدة، وتقديم تسهيلات ائتمانية لدعم النشاط الاقتصادي.

2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط:

تشمل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كلاً من الجزائر، العراق، ليبيا، واليمن. وكما هو الحال مع الدول الرئيسية المصدرة للنفط، تستفيد هذه الدول من تحسن أسعار الطاقة، باستثناء اليمن الذي يواجه ظروفًا استثنائية. ومع ظهور بوادر تحسن في الأوضاع الداخلية في ليبيا واليمن، تستفيد هذه الدول من الأداء القوي في قطاعات الطاقة والخدمات. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبيًا وتقلب أسعار الغذاء يشكلان تحديًا أمام تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام.

كما أن تحقيق الأمن الغذائي يمثل تحديًا بارزًا لبعض هذه الدول، على الرغم من امتلاكها موارد طبيعية كبيرة. لا تزال العديد منها تعتمد على الواردات، خاصة القمح، لتلبية احتياجاتها الغذائية. ومن المتوقع أن تحقق هذه المجموعة معدلات نمو جيدة تصل إلى حوالي 3.9% بحلول عام 2025.

يوضح الجدول رقم (02-03) تطور معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط وتوقعات النمو لسنتي 2024 و2025، وتطور تلك المعدلات بما في ذلك آفاق النمو لدول المجموعة.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم (02-03): معدلات النمو الاقتصادي و آفاقه للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الجزائر	1.4	0.8	-4.9	4.0	3.6	4.2	4.2	3.9
العراق	4.7	5.8	-15.7	5.9	7.0	-2.6	3.1	3.5
اليمن	0.8	2.1	-8.5	-2.0	1.3	-0.8	1.5	4.8
ليبيا	17.9	13.2	-59.7	77.3	-5.5	-7.6	16.7	12.2

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي، للسنوات 2022,2023,2024.

قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر سنة 2023 بنسبة 4.2% مقارنة بـ 3.6% سنة 2022، وكان هذا النمو بمثابة تعاف واضح من الآثار الاقتصادية الكبيرة لجائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية التي طبعت 2022 و2023، ويظل قطاع المحروقات الذي شهد نموا بنسبة 4.5% في عام 2023، عنصرا حاسما في الاقتصاد، الى جانب مساهمات القطاعات غير النفطية التي نمت مجتمعة بنسبة 4.1%. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى 4.2%.

وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة لإنجاح مسار بناء النموذج الاقتصادي الجديد المبني على التنوع الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد، وعصرنة النظام المصرفي والماليين حيث من الممكن ان تعمل هذه الإصلاحات الهيكلية المستدامة والشاملة على تحفيز النمو وخلق فرص العمل، وتعزيز اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة.

في العراق، شهد الاقتصاد انكماشاً بنسبة 2.6% في عام 2023 بعد تحقيق نمو قوي بنسبة 7% في عام 2022. ومع ذلك، من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد زخمه بنمو قدره 3.1% في عام 2024 و 3.5% في عام 2025، مدفوعاً بالتوسع المالي وتحسن الإنتاج الزراعي.

ويعكس التباين الكبير في معدلات النمو ضعف الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده المفرط على النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار الطاقة. إضافة إلى ذلك، يتأثر الاقتصاد بالتوترات الإقليمية التي تشكل تحدياً مستمراً لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

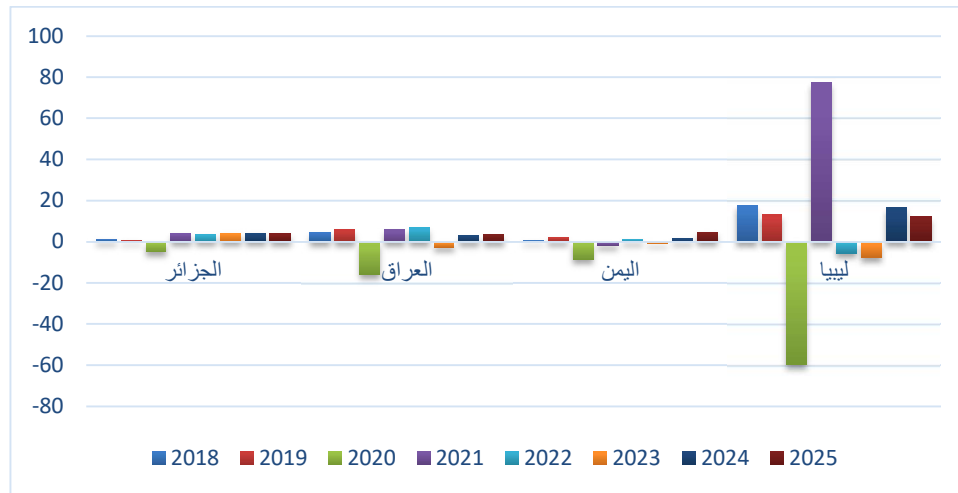
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

وفي ليبيا، شهد الاقتصاد الليبي نموًا ملحوظًا في عام 2021، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 77.3%. يُعزى هذا الانتعاش الكبير بشكل رئيسي إلى استئناف إنتاج النفط بعد فترات من التوقف، مما أدى إلى زيادة كبيرة في العائدات النفطية وتحفيز النشاط الاقتصادي. مع ذلك، يجب مراعاة أن هذا النمو يأتي بعد انكماش حاد في الاقتصاد الليبي خلال عام 2020 (-59.7%)، مما يجعل نسبة النمو المرتفعة تعكس التعافي من ذلك الانكماش أكثر من كونها دليلاً على توسع اقتصادي مستدام. بعد انكماش النمو بنحو 5.5% في عام 2022، حقق الاقتصاد الليبي نمواً بنحو 12.1% في عام 2023 بفضل نمو إنتاج النفط الذي تجاوز 1 مليون برميل نفط يومياً، غير أن الوضع الاقتصادي عموماً يظل مرهوناً بشكل كبير بالأوضاع الداخلية باستثناء أداء القطاع النفطي. وبالنسبة لسنة 2024، يتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنحو 6.2%، لكن تظل آفاق النمو الاقتصادي غير مؤكدة وتتوقف إلى حد كبير تحقيق الاستقرار السياسي.

يشهد اليمن منذ سنوات ظروفًا داخلية صعبة أدت إلى تفاقم نسب الفقر والبطالة، كما ساهمت الظروف الاقتصادية العالمية في زيادة تكاليف استيراد المواد الغذائية، إلى جانب تأثير الموجة التضخمية العالمية على مستوى معيشة الأفراد. وعلى الرغم من التحسن النسبي في الأوضاع الداخلية، لم يتم استئناف تصدير النفط بشكل تدريجي، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 0.8% في عام 2023، مقارنة بانكماش 1.3% في عام 2022.

وضعت اليمن مجموعة من الإصلاحات التي، إذا نُفذت بفعالية، يُتوقع أن يكون لها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد. وتشير التوقعات إلى تحقيق نمو بنسبة 1.5% في عام 2024، وارتفاع أكبر بنسبة 4.8% في عام 2025.

شكل (02-03): معدلات النمو الاقتصادي و آفاقه للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) وبرنامج Excel

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

يتضح من الشكل رقم (02-03) أن الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط تأثرت بشكل كبير بجائحة كوفيد-19 سنة 2020. ويعود ذلك إلى محدودية قدرتها على دعم اقتصاداتها وتحمل تداعيات الأزمة، بالإضافة إلى صعوبة تمويل العجز الناجم عن الركود الذي خلفته الجائحة. كما ساهمت عوامل أخرى مثل ضعف البنية التحتية، خاصة في قطاع الصحة، واعتماد هذه الدول بشكل أساسي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة في زيادة حدة التأثير.

3. الدول العربية المستوردة للنفط:

تضم مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط كلاً من مصر، المغرب، السودان، تونس، لبنان، الأردن، سوريا، فلسطين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، وجزر القمر. وفقاً لتقرير صندوق النقد العربي، سجلت هذه المجموعة معدل نمو سلبي بلغ -1.1% في عام 2023، نتيجة تراجع اقتصادي في دول تعاني من ظروف داخلية صعبة مثل لبنان والسودان، أو متأثرة بظروف الحرب كما في فلسطين. في المقابل، حققت دول مثل الأردن، المغرب، ومصر معدلات نمو معتدلة، بينما سجلت تونس معدلات نمو متواضعة، واستطاعت دول مثل موريتانيا وجيبوتي تحقيق معدلات جيدة تجاوزت 4.5%.

باستثناء الدول التي واجهت تحديات داخلية وخارجية كبيرة، تضمنت العوامل الرئيسية التي أثرت على النمو الاقتصادي في هذه المجموعة استمرار الموجة التضخمية العالمية، تشديد السياسات النقدية، وارتفاع أسعار النفط. نتيجة لهذه التحديات، من المتوقع أن تحقق المجموعة معدل نمو اقتصادي محدود بنسبة 0.4% في عام 2024، مع تحسن محتمل يصل إلى حوالي 3.5% في عام 2025.

ويوضح الجدول رقم (03-03) أن معدلات النمو تتباين بشكل ملحوظ بين دول المجموعة، ففي حين تحقق دول معدلات نمو جيدة ومطرودة كما هو الحال بالنسبة للمغرب ومصر، تحقق دول أخرى معدلات نمو معتدلة مثل تونس والأردن وفلسطين، وتواجه دول أخرى بعض الظروف غير المواتية ما يؤدي إلى تذبذب واضح في معدلات النمو كما هو الحال في لبنان والسودان.

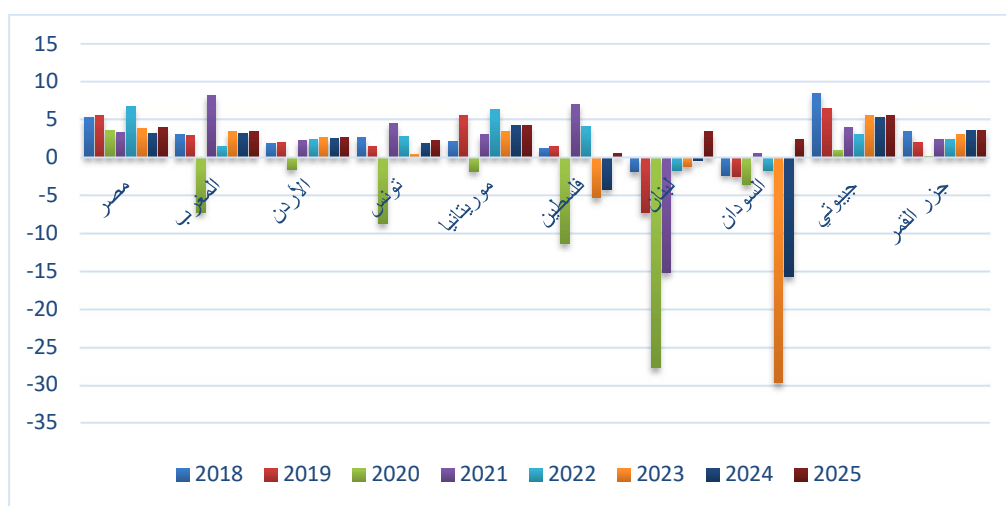
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

جدول رقم (03-03): معدلات النمو الاقتصادي و آفاقه للدول العربية المستوردة للنفط

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
مصر	5.3	5.6	3.6	3.3	6.7	3.8	3.2	4.0
المغرب	3.1	2.9	-7.2	8.2	1.5	3.4	3.2	3.4
الأردن	1.9	2.0	-1.6	2.2	2.4	2.6	2.5	2.6
تونس	2.6	1.5	-8.7	4.5	2.8	0.4	1.9	2.2
موريتانيا	2.1	5.6	-1.8	3.0	6.4	3.4	4.3	4.3
فلسطين	1.2	1.4	-11.3	7.0	4.1	-5.3	-4.2	0.5
لبنان	-1.9	-7.3	-27.7	-15.2	-1.7	-1.2	-0.4	3.4
السودان	-2.3	-2.5	-3.6	0.5	-1.7	-29.7	-15.7	2.4
جيبوتي	8.5	6.5	1.0	4.0	3.1	5.5	5.3	5.6
جزر القمر	3.4	2.0	0.2	2.4	2.4	3.0	3.5	3.6

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي 2022، تقديرات صندوق النقد العربي استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة و Economiste Intelligence unit.

شكل (03-03): معدلات النمو الاقتصادي و آفاقه للدول العربية المستوردة للنفط



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03) وبرنامج Excel

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

من الشكل يتضح أن الدول المستوردة للنفط سجلت تراجعاً في ناتجها المحلي الإجمالي، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالدول المصدرة للنفط. يعود ذلك جزئياً إلى استفادتها من انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، شهدت دول هذه المجموعة، باستثناء مصر، جيبوتي، وجزر القمر، انكماشاً في ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2020 مقارنة بعام 2019. أحد العوامل التي أسهمت في هذا الانكماش هو انخفاض تحويلات العاملين في الخارج نتيجة عمليات الإغلاق التي أثرت على اقتصادات الدول المستقبلية للعمالة.

ثانياً: معدلات التضخم في الدول العربية:

عرف معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً في عام 2022 لا سيما في البلدان التي شهدت تراجعاً في قيمة العملة، ولكون عدم تشابه اقتصادات دول المنطقة) بعضها مصدر صافي للنفط وأخرى مستوردة له)، فقد تباين أداء دول المجموعة. والجدول الموالي يمثل معدلات التضخم في الدول العربية للفترة من 2019 إلى غاية 2024.

الجدول رقم (03-04): معدلات التضخم في الدول العربية للفترة (2019-2024)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
السعودية	-2.09	3.45	3.06	2.47	2.10	2.10
الإمارات	-1.93	-2.07	0.19	4.82	2.90	2.57
قطر	-0.70	-2.60	2.25	4.99	3.60	2.92
الكويت	1.10	2.11	3.40	4.00	2.79	2.66
عمان	0.13	-0.90	1.55	2.83	3.50	2.36
البحرين	1.01	-2.3	-0.61	3.60	2.50	3.00
الدول العربية المصدرة للنفط	-1.5	1.7	2.4	3.2	2.5	2.3
الجزائر	1.95	2.42	4.68	8.86	6.76	6.17
العراق	-0.20	0.60	6.10	4.90	4.21	2.86
اليمن	12.01	27.40	63.80	39.2	23.6	16.9
ليبيا	0.21	8.20	2.70	4.60	2.80	3.28
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	3.7	8.6	20.4	16.5	10.4	6.5
مصر	13.88	5.70	4.50	14.78	17.18	13.14
المغرب	0.24	0.70	1.40	6.60	3.90	4.20

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

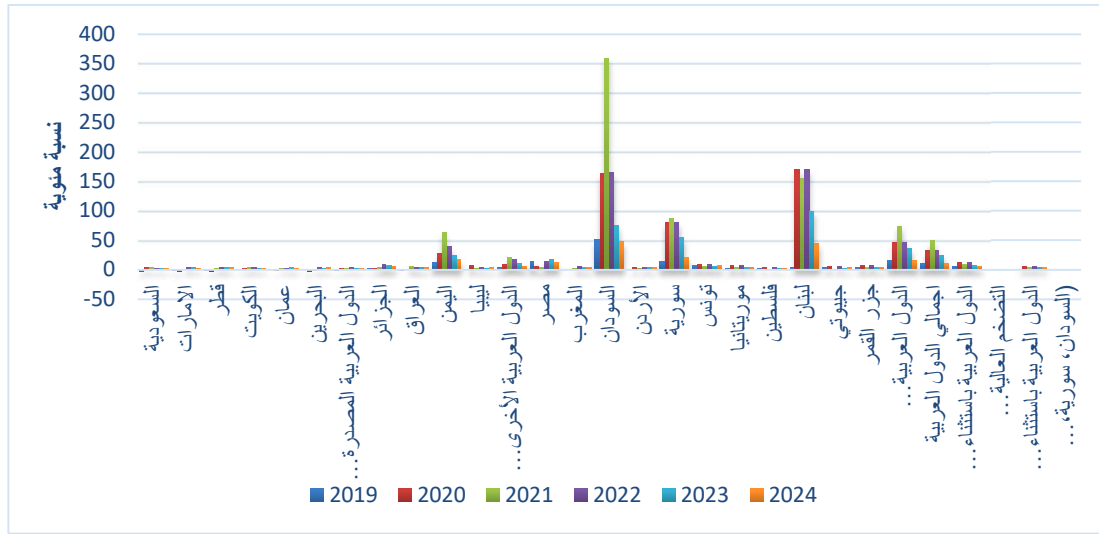
47.67	75.64	164.31	359.09	163.31	50.99	السودان
2.90	3.80	4.20	1.32	4.20	0.68	الأردن
21.30	55.35	79.80	87.30	79.80	13.40	سورية
6.99	6.30	8.29	5.71	8.29	6.72	تونس
4.82	3.10	7.83	3.76	7.83	2.31	موريتانيا
1.50	2.20	3.70	1.20	3.70	1.56	فلسطين
44.35	99.35	171.20	154.80	171.20	2.89	لبنان
2.88	2.80	6.16	1.19	6.16	3.32	جيبوتي
4.10	3.50	8.25	3.90	8.25	3.00	جزر القمر
15.1	36.4	46.2	74.4	46.2	16.1	الدول العربية المستوردة للنفط
11.1	24.8	32.4	50.2	32.4	10.4	اجمالي الدول العربية
6.3	6.8	11.7	9.1	11.7	5.4	الدول العربية باستثناء ذات معدلات التضخم العالية (سورية، لبنان، السودان)
3.8	4.1	5.9	3.6	5.9	0.7	الدول العربية باستثناء الدول التي تواجه ضغوط صرف عملاتها المحلية (السودان، سورية، لبنان، مصر)

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي، للسنوات 2024,2023,2022.

يتضح من الجدول أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية التي تواجه تحديات اقتصادية محلية، مثل السودان وسوريا ولبنان، مما أدى إلى موجة تضخمية غير مسبقة في المنطقة. في المقابل، تعاني دول أخرى، مثل مصر، من ضغوط على أسعار الصرف نتيجة أزمة العملات الأجنبية، ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات أسهمت في زيادة معدلات التضخم.

تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في الدول العربية سيبلغ حوالي 24.4% في عام 2024، مقارنة بـ 36% في عام 2023، مع استمرار التراجع المتوقع ليصل إلى نحو 14.8% في عام 2025. ومع استبعاد الدول ذات الضغوط التضخمية الكبرى (السودان وسوريا ولبنان)، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم 11% في عام 2024 و7.8% في عام 2025.

الشكل رقم (04-03): معدلات التضخم في الدول العربية للفترة (2019-2024)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (04-03) وبرنامج Excel

يتضح من الشكل رقم (04-03) أن معظم الدول العربية شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم خلال عام 2021، متأثرة بعدة عوامل رئيسية، أبرزها ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة، بالإضافة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة التقلبات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية، وزيادة الطلب على السلع مع بداية التعافي الاقتصادي في العديد من المناطق حول العالم.

أما في السودان ولبنان وسوريا واليمن، فقد استمرت معدلات التضخم المرتفعة التي سُجلت في عام 2020، نتيجة للتطورات الداخلية غير المواتية. وبالنسبة لبقية الدول العربية، بلغ متوسط معدل التضخم حوالي 2.7% في عام 2021، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 1.5% في العام السابق. تظهر البيانات التأثير الكبير للدول الثلاث على التضخم الإجمالي في المنطقة، إذ ساهمت بأكثر من ثلثي التضخم الكلي في عام 2023. وهذا يشير إلى أن تحسين واستقرار الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول سيؤدي إلى تأثير إيجابي ملموس على معدلات التضخم في المنطقة العربية ككل.

ثالثاً: معدلات البطالة في الدول العربية

تُعد معدلات البطالة في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تُلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة في المنطقة. يساهم فهم معدلات البطالة في توفير صورة شاملة عن الصحة الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث يؤثر ارتفاع معدلات البطالة سلباً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. من الناحية

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الاقتصادية، تزيد البطالة من الأعباء المالية على الحكومات من خلال الحاجة إلى الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي، بينما تؤدي من الناحية الاجتماعية إلى زيادة معدلات الفقر والتوترات الاجتماعية.

يوضح الجدول التالي تطور مؤشر متوسط معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2019 وحتى عام 2024.

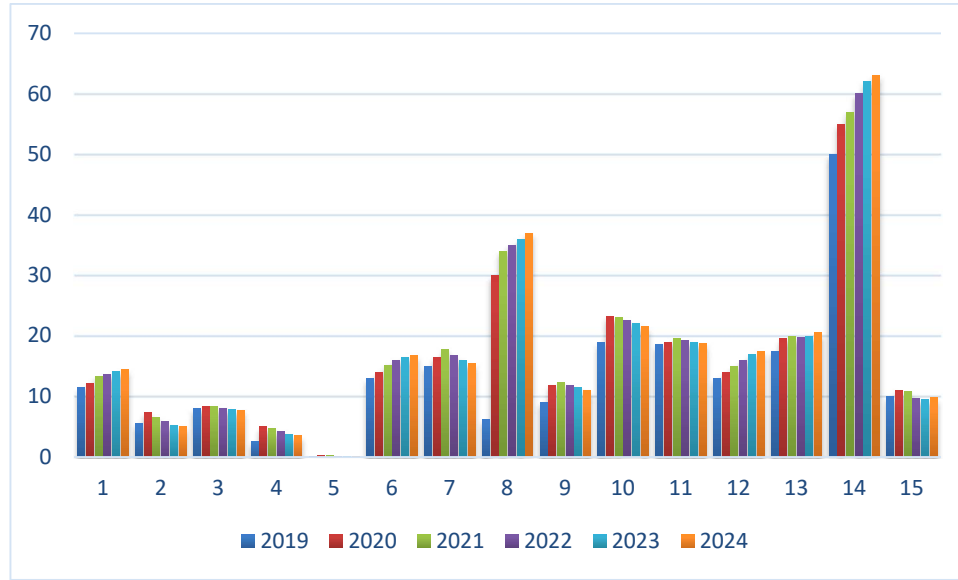
الجدول رقم (03-05): معدلات البطالة للدول العربية للفترة (2019-2024)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الجزائر	11.4	12.2	13.4	13.6	14.1	14.5
السعودية	5.6	7.4	6.6	5.8	5.3	5.1
مصر	8.1	8.3	8.4	8.1	7.9	7.8
الإمارات	2.6	5.0	4.7	4.2	3.8	3.5
قطر	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
العراق	13.0	14.0	15.2	16.0	16.5	16.8
تونس	15.0	16.5	17.8	16.8	15.9	15.5
لبنان	6.2	30.0	34.0	35.0	36.0	37.0
المغرب	9.1	11.9	12.3	11.9	11.4	11.0
الأردن	19.0	23.2	23.0	22.6	22.0	21.5
ليبيا	18.6	19.0	19.5	19.2	19.0	18.8
اليمن	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0	17.5
السودان	17.5	19.6	20.0	19.8	20.0	20.5
سوريا	50.0	55.0	57.0	60.0	62.0	63.0
الدول العربية كمجموعة	10.0	11.0	10.8	9.7	9.5	9.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المنظمة الدولية للعمالة

يشير الجدول إلى تفاوتات ملحوظة في معدلات البطالة بين الدول العربية خلال الفترة من 2019 إلى 2024، متأثرة بعوامل اقتصادية وسياسية متنوعة تشمل الاستقرار الداخلي، الأزمات الاقتصادية، وكفاءة السياسات التنموية.

الشكل رقم (03-05): معدلات البطالة للدول العربية للفترة (2019-2024)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05) وبرنامج Excel

في عام 2019، كان معدل البطالة الإجمالي في المنطقة حوالي 10%، مع فروقات ملحوظة بين الدول؛ حيث سجلت الاقتصادات المتنوعة مثل الإمارات وقطر معدلات بطالة منخفضة، مقارنة بالدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية مثل العراق وليبيا.

خلال 2020-2021، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تدهور أسواق العمل، مع ارتفاع واضح في معدلات البطالة نتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية. وزادت الأزمات السياسية والاجتماعية في دول مثل لبنان وسوريا واليمن من تفاقم الوضع. أما في 2022-2023، فقد بدأت بعض الدول في التعافي تدريجياً من آثار الجائحة، إلا أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة نسبياً، خاصة بين الشباب، حيث بلغ متوسط البطالة في المنطقة نحو 9.5% خلال هذه الفترة، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية.

بالنسبة لعام 2024، تتوقع منظمة العمل الدولية استقرار معدل البطالة عند حوالي 9.8% في المنطقة. وتبقى الدول التي تعاني من نزاعات سياسية مثل اليمن وسوريا الأكثر تضرراً، بينما تشهد دول مثل السعودية جهوداً مستمرة لتقليل البطالة من خلال برامج تنويع الاقتصاد مثل "رؤية 2030".

في المجمل، يمكن القول إن معدلات البطالة في الدول العربية تتأثر بمجموعة معقدة من العوامل، أبرزها السياسات الاقتصادية، مستوى التعليم، الاستقرار السياسي، والفرص المتاحة في سوق العمل. وتُظهر التجارب الناجحة في بعض الدول أهمية تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة هذه القضية الحيوية.

إن نجاح الجهود المبذولة لخفض معدلات البطالة يعتمد بشكل أساسي على تحسين بيئات الاستثمار، تعزيز التنوع الاقتصادي، والعمل على مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، بما يساهم في توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية وفقاً لمؤشرات Global Findex

تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة تؤثر على نموها، مما يستدعي تطوير البنية التحتية وحشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار. لذلك، أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بالشمول المالي في سياساتها الاقتصادية لتعزيز الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة. في هذا السياق، يمكن للخدمات المالية الميسرة أن تلعب دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية للأفراد، بالإضافة إلى تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة.

وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2021، ارتفعت نسبة البالغين في المنطقة العربية الذين يدخرون في المؤسسات المالية الرسمية من 6% في عام 2011 إلى 10% في عام 2021. على الرغم من هذا التقدم، لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي. في عام 2021، كان لدى 76% من البالغين عالمياً حسابات لدى مؤسسة مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مقارنة بـ 71% في الاقتصادات النامية.

تجدر الإشارة إلى الفروقات الكبيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بالشمول المالي. في عام 2021، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت 83% في الإمارات العربية المتحدة و82% في البحرين. في المقابل، سجلت دول مثل اليمن والصومال والعراق نسباً منخفضة، حيث بلغت 6% و8% و11% على التوالي.

بناءً على هذه الفروقات، يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب الجدول المبين أدناه:

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

جدول رقم (06-03): ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عام

الدولة	نسبة الشمول المالي الكلية	نسبة الشمول المالي للذكور	نسبة الشمول المالي للإناث
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة (أكثر من 70%)			
الإمارات	88%	90%	86%
البحرين	78%	82%	74%
الكويت	80%	85%	75%
السعودية	74%	80%	68%
قطر	73%	78%	68%
دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة (بين 40% و 70%)			
المغرب	67%	72%	62%
تونس	64%	68%	60%
الأردن	63%	70%	56%
لبنان	55%	60%	50%
مصر	50%	55%	45%
دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة (أقل من 40%)			
الجزائر	39%	40%	38%
السودان	35%	40%	30%
العراق	30%	35%	25%
اليمن	24%	28%	20%
موريتانيا	21%	25%	17%
جيبوتي	20%	24%	16%
الصومال	15%	18%	12%
فلسطين*	38%	43%	32%
ليبيا*	24%	33%	17%
سوريا*	19%	21%	14%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2021.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

*بالنسبة لسوريا، ليبيا، وفلسطين، فإن البيانات المتعلقة بمعدلات الشمول المالي غالبًا ما تكون محدودة أو غير محدثة بشكل دقيق بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تواجه هذه الدول.

1. المجموعة الأولى:

دول مجلس التعاون الخليجي، وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات فيها المعدل العالمي البالغ 70%.

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي من أوائل الدول العربية والعالمية التي تبنت مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز خدماتها المالية والمصرفية بالانتشار والتطور واستخدام أحدث التقنيات لتوفير الخدمات عبر الإنترنت والهاتف المحمول. على سبيل المثال، قامت دولة الإمارات بإطلاق نظام حماية الأجور الذي اعتمده المصرف المركزي، مما أتاح لشركات الصرافة تقديم خدمات مالية للفئات التي لا تتعامل مع البنوك. كما ساهمت أنظمة المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية في توسيع الشمول المالي بفضل سهولة استخدامها وانخفاض تكاليفها. كذلك، أصدرت كل من الإمارات والسعودية بطاقات مسبقة الدفع لدعم الفئات غير المشمولة ماليًا ضمن إطار نظام حماية الأجور.

أما في قطر، فقد تأسست لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي في عام 2015، ووضعت خطة عمل شاملة تتضمن عدة مراحل، بدءًا من تقييم الوضع الحالي، مرورًا بتحديد الفجوات والاحتياجات، وانتهاءً بتحليل مدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتسعى اللجنة لتعزيز وحماية حقوق المستهلكين الماليين، وتشجيع ثقافة الادخار والاستثمار المسؤول بين المواطنين.

2. المجموعة الثانية:

تشمل المغرب وتونس والأردن ولبنان ومصر وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 40% و70%. خلال العامين الماضيين، قام كل من المغرب والأردن بإجراء مسح حديث لقياس مستوى الشمول المالي. وأظهرت النتائج أن المغرب حقق نسبة شمول مالي تُقدَّر بحوالي 67% من السكان، مما يجعله من بين أعلى الدول العربية في هذا المجال بجانب دول الخليج.

أما في الأردن، فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها البنك المركزي الأردني أن حوالي 63% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و80 عامًا يمتلكون حسابًا مصرفيًا. تُعد هذه النسبة قريبة من المتوسط العالمي، لكنها لا تزال أقل من المستويات المسجلة في الدول المتقدمة، حيث تصل النسبة إلى 80%-90%.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

وفيما يتعلق بالتمويل، كشفت الدراسة أن نسبة الأفراد الذين حصلوا على قروض من البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر بلغت حوالي 17%. كما أن حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية تُقدر بـ 7.3%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط الاقتصادات المتقدمة الذي يتراوح بين 20% و25%.

في إطار تعزيز الشمول المالي، أعلنت كل من المغرب والأردن ولبنان في عام 2016 عن خطط لإنشاء قاعدة تحليلية لاستراتيجية جديدة تهدف إلى تعميم الخدمات المالية، مع التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز المدفوعات الرقمية، وتمكين المرأة. وفي هذا السياق، قام مصرف لبنان بإعداد دراسة بعنوان "الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديًا"، تضمنت عددًا من التوصيات للمصارف المركزية بهدف تحسين اندماج المرأة في النظام المالي وزيادة فرص وصولها إلى رأس المال لتأسيس مشاريعها الخاصة، مما يساهم في تعزيز استقلالها المالي والاقتصادي.

من جانب آخر، تبنى البنك المركزي الأردني سياسة متكاملة لتعزيز الشمول المالي، تركز على عدة محاور رئيسية، تشمل:

- تحسين الوصول إلى التمويل: خصوصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال قروض من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى برامج موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة.
- توفير البنية التحتية اللازمة: من أجل تعزيز الشمول المالي وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية.
- نشر الثقافة المالية والمصرفية: عبر إطلاق مشروع لتعميق الثقافة المالية بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- توسيع نطاق الرقابة: لتشمل شركات التمويل الأصغر وتوفير بيئة مالية أكثر شمولًا.
- حماية المستهلك المالي: من خلال وضع تعليمات لضمان العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء، وإنشاء قسم خاص لحماية المستهلك المالي في دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

3. المجموعة الثالثة:

تضم الجزائر والسودان والعراق واليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وفلسطين وليبيا وسوريا، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 40%.

في الدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة، يعاني العديد من الأفراد والشركات من صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية، القروض، والتأمين. هذا الوضع يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يقتصر وصول الأفراد إلى الموارد المالية على البدائل غير الرسمية أو يعتمدون

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

على شبكات غير منظمة مثل المقرضين المحليين أو الدائنين. بعض من أبرز التحديات والمزايا المرتبطة بالدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة تشمل:

أ- قلة الوصول إلى الخدمات المالية: في هذه الدول، يظل جزء كبير من السكان غير قادرين على فتح حسابات مصرفية أو الحصول على خدمات مصرفية متقدمة مثل القروض والتأمينات. قد يكون السبب في ذلك نقص الفروع المصرفية في المناطق النائية أو ارتفاع التكاليف المتعلقة بالحصول على هذه الخدمات.

ب- الاعتماد على النظام المالي غير الرسمي: في ظل نقص الخدمات المالية الرسمية، يلجأ العديد من الأفراد إلى قنوات غير رسمية للحصول على القروض أو التأمين، مثل القروض من الأصدقاء أو العائلة، أو من خلال المقرضين التقليديين الذين يتعاملون بأسعار فائدة مرتفعة. هذه القنوات غير القانونية أو غير المنظمة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مستويات الديون وزيادة الفقر.

ت- التفاوت بين الجنسين: في العديد من الدول ذات الشمول المالي المنخفض، هناك فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الخدمات المالية. فمثلاً، تواجه النساء صعوبة أكبر في فتح حسابات مصرفية أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهن بسبب القيود الاجتماعية أو الاقتصادية.

ث- عوامل اقتصادية واجتماعية: الفقر، الأمية المالية، نقص البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي هي عوامل تسهم في تدني معدلات الشمول المالي في هذه الدول. في بعض الحالات، قد لا تكون هناك حوافز كافية للشركات المالية لتقديم خدماتها للمناطق النائية أو الفئات الضعيفة من المجتمع.

الجهود المبذولة لتحسين معدلات الشمول المالي في الدول ذات المعدلات المنخفضة تركز على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية من خلال استخدام التكنولوجيا المالية، تطوير القوانين التنظيمية، تعزيز الثقافة المالية، وتوسيع نطاق القروض الصغيرة والمتوسطة. كما أن تمكين المرأة والشباب يعد جزءاً أساسياً من هذه الجهود لتحقيق الشمول المالي في هذه الدول.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك حاجة ملحة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، خاصةً بين النساء والشباب والفئات المحرومة، لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.

المطلب الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر

تعتبر الجزائر من ضمن مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي التي تصنف ضمن المجموعة الثانية عالميا إلى جانب كل من لبنان، الأردن، فلسطين، المغرب وتونس حيث تتراوح معدلات الشمول المالي في هذه المجموعة ما بين 24% و62%.

أولا: قراءة في أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

وفقا لمؤشر الشمول المالي العالمي، ونظرا لتعدد المؤشرات المتوفرة على Global Findex، سنعتمد في التحليل على مؤشر جزئي واحد لكل بعد من الأبعاد الرئيسية المذكورة سابقا، وهي كالتالي:

- امتلاك حساب لدى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بالنسبة للبالغين فوق سن 15 سنة.
 - اقتراض أموال من المؤسسات المالية والمصرفية خلال السنة السابقة بالنسبة للبالغين فوق سن 15 سنة.
 - الاحتفاظ بأموال لدى مؤسسة مالية مصرفية رسمية خلال السنة السابقة بالنسبة للبالغين فوق سن 15 سنة.
 - دفع أو استلام مدفوعات رقمية خلال السنة السابقة بالنسبة للبالغين فوق سن 15 سنة.
- وقد تم اختيار السنوات: 2011، 2014، 2017، 2020 حسب الطبعات الأربع المقدمة من طرف البنك الدولي، وفيما يلي سنحاول تحليل هذه المؤشرات الأربع التي تعبر عن أبعاد الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية، والتي يمكن من خلالها إعطاء صورة واضحة عن مستوى الشمول المالي في الجزائر.

1) استخدام الحسابات المصرفية:

الجدول رقم (07-03): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية ومصرفية كنسبة من البالغين

الفئة	الجنس		العمالة والبطالة		السن		المستوى التعليمي		المستوى المعيشي	
	ذكر	أنثى	العاملين	البطالين	15-24	≥25	ابتدائي أو أقل	ثانوي أو أكثر	أفقر 40%	أغنى 60%
2011	46.1	20.4	51	18	20	39.7	30	40	21.4	41.8
2014	60.9	40.3	66	35	38	57	21	40	36.7	60.9
2017	59	29	59	29	29	49	38	65	35	48
2020	56.83	31.19	65.03	26.16	26.72	51.28	38.99	46.23	31.91	52.17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: <https://globalfindex.worldbank.org>

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الأربع بين الذكور والإناث والجدير بالذكر أن نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية ومصرفية مرتفع عند الذكور مقارنة بالإناث وعند العاملين مقارنة بالبطالين كذلك نجد نسبة ملكية الحسابات عند ذوي المستوى التعليمي ثانوي أو أكثر مرتفعة مقارنة بأصحاب المستوى التعليمي ابتدائي أو أقل، وكذلك الحال بالنسبة للأسر الفقيرة والغنية، وعلى العموم نلاحظ تباين في معدل الشمول المالي للسنوات الأربع حيث سجل ارتفاعا سنة 2014 وسرعان ما تراجع عام 2017 و2020، ويعود السبب في ذلك إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة لتعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية.

(2) الادخار:

النسبة المئوية للبالغين فوق 15 عاما في الجزائر الذين قاموا بالادخار باستخدام مؤسسة مالية رسمية (مثل: البنوك ومكاتب البريد وغيرها..)

الجدول رقم (03-08): النسبة المئوية للبالغين فوق 15 عاما في الجزائر الذين قاموا بالادخار باستخدام

مؤسسة مالية رسمية

السنوات الفئة	2011	2014	2017	2020
الجنس	الذكور	-	06	02
	الاناث	06	08	13.72
المستوى المعيشي	أفقر 40	07	12	07
	أغنى 60	14	15	10
				20.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: <https://globalindex.worldbank.org>

من خلال الجدول ما نلاحظه أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا طفيفا عام 2014 مقارنة بعام 2011 للفئتين، ويعود هذا الارتفاع إلى محاولة المؤسسات المالية والمصرفية جذب أكبر عدد ممكن من العملاء وذلك بتحسين خدماتها وزيادة عروضها الاستثمارية في المجال المالي، إلا أنه في عام 2017 تراجعت هذه النسبة للفئتين ويمكن إرجاع ذلك إلى قيام الأفراد بتوجيه جزء من ادخاراتهم للاستهلاك نظرا لارتفاع الأسعار الناتجة عن انخفاض أسعار البترول. وفي عام 2020 سجل هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بعام 2017 للفئتين ويعود ذلك إلى زيادة الاهتمام بالشمول المالي من خلال تحديد الركائز والمكونات الأساسية التي تشكل الخصائص الرئيسية لتطوير استراتيجيات الشمول المالي، ففي عام

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

2018 صدور التعليمات رقم 2018/01، التي حملت المسؤولية للبنوك في مرافقة ديناميكية تعزيز الشمول المالي الذي أصبح المحور الرئيسي لعصرنة وتطوير النظام المالي والبنكي في الجزائر. فالبنوك مطالبة بتنوع خدماتها ومنتجاتها، وتوسيع سلسلة منتجاتها إلى مختلف الأعوان الاقتصادية دون تمييز وبحشد الادخار من أجل تقليص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الغير رسمية. وكذلك من خلال التعليمات رقم 102 المؤرخة في 19 جوان 2018، المقدمة من طرف بنك الجزائر فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة.

(3) الاقتراض:

الجدول رقم (03-09): النسبة المئوية للبالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية

السنوات	2011	2014	2017	2020
النسبة	1.5	2.2	5	3.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: <https://globalindex.worldbank.org>

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع هذا المؤشر من 1.5% عام 2011 الى 2.2% عام 2014 و 5% عام 2017 ليسجل انخفاض عام 2020 يقدر ب 3.79%، وما يمكن ملاحظته أن هذه النسبة منخفضة تعكس الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وذلك لعدة أسباب نذكر منها تعقيد إجراءات منح القروض، عدم الثقة في المؤسسات المالية، أسباب دينية...الخ.

(4) المدفوعات:

في مساحة المدفوعات، نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الانترنت مثل: PayPal، Pay Appel ، Amazon والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الانترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية.

الجدول رقم (03-10): النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات

الحكومية عام 2020

الجنس	العمالة و البطالة		السن	المستوى التعليمي		المستوى المعيشي			
ذكر	أنثى	العاملين	البطالين	24-15	≥25	ابتدائي او أقل	ثانوي أو أكثر	أفقر 40%	أغنى 60%
4.47	5.10	6.32	3.47	3.12	5.52	4.23	5.06	6.05	3.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: <https://globalindex.worldbank.org>

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية لعام 2020 تبقى في مجملها منخفضة فهي لم تتجاوز 7% لجميع الفئات المنتقاة، بالرغم من أن الجزائر تلزم العديد من الفئات على فتح حسابات بريدية أو مصرفية لتلقي الأجور والمنح كطلبة الجامعات لتلقي المنحة الجامعية، العاملين في القطاع العمومي أو الخاص لتلقي الأجور والمنح، كذلك المقاولين وأصحاب المعاشات لتلقي مستحقاتهم المالية، لكنها تبقى في مجملها دون المتوسط لاقتصادها على فئات محددة دون غيرها وهو ما يعكس ضعف وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع.

رغم التحسن الطفيف في الشمول المالي في الجزائر، حيث بلغ حوالي 43% من السكان الذين لديهم حسابات مصرفية، إلا أن هذا المعدل يعتبر منخفضاً مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى. تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق شمول مالي شامل، خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث يظل الوصول إلى الخدمات المالية محدوداً. كما أن الفجوة بين الجنسين ما زالت واضحة، إذ تواجه النساء صعوبات أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية مقارنة بالرجال.

ثانياً: البنية الفوقية المصرفية (القوانين والتشريعات) المعززة للشمول المالي في الجزائر¹:

إن الافتقار إلى آليات الشمول المالي يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى الوسائل والقنوات الغير رسمية، فالجزائر من الدول التي تعاني من ارتفاع متزايد لنسبة الإقصاء المالي والذي قدره بنك الجزائر نهاية 2017 بـ 4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية M2، حيث دق بنك الجزائر ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الامكانيات لامتناع هذه الاموال واستثمارها بدل اللجوء الى الاستدانة الخارجية او التمويل غير التقليدي.

وهو ما دفع السلطات الوطنية لوضع أولوية لتعزيز الشمول المالي من خلال القوانين والتشريعات، بدءاً بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014²، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي، من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغية تقريبها للمواطنين. واستمر دعم هذا النهج مع التعليم رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنوع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيها نحو الاستدامة³.

¹ يمينة بن مدخن، آمال بوسواك، دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي: القطاع المصرفي في الجزائر أنموذجاً، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2024، ص 584.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 35 مكرر من القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 78، ديسمبر 2014.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

وفي مرحلة حديثة تدعم هذا النهج من خلال التعليم رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018، المقدمة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية، من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة.

في سنة 2020، أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية هادفة إلى تعزيز الشمول المالي، ولعل آخرها اللائحة التنظيمية التي كرسّت التعاملات البنكية الإسلامية، والتنظيم رقم 2020/01 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية والتي يتعين على البنوك إبلاغ زبائنها بها وتحديدتها عند فتح الحسابات¹. كما أصدر بنك الجزائر خلال سنة 2020 كذلك مذكرة إعلامية في 24 مارس 2020 تنبه البنوك والمؤسسات المالية إلى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع الغير نقدية، خاصة الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية، كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص تحديدا منح البطاقات المصرفية، ودفاتر الشيكات للعملاء، استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية (أجهزة الصراف الآلي) والدفع بالبطاقات المصرفية، بالإضافة إلى تزويد التجار بمحطات الدفع الالكترونية دون رسوم إضافية.

ثالثا: جهود تعزيز الشمول المالي في الجزائر²:

1. الرقمنة والخدمات المالية الرقمية: توسع الجزائر في استخدام التكنولوجيا المالية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما في ذلك المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية.
2. التمويل الأصغر: دعم مؤسسات التمويل الأصغر لتوفير القروض الصغيرة للفئات المهمشة، مثل النساء والشباب.
3. التثقيف المالي: إطلاق برامج توعية لزيادة معرفة الأفراد بالخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها.
4. توسيع شبكة الفروع المصرفية: زيادة عدد الفروع البنكية في المناطق الريفية لتيسير الوصول إلى الخدمات.
5. الصيرفة الإسلامية: تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات شرائح معينة من المجتمع.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال الجزائر بحاجة إلى تعزيز البنية التحتية المالية، وتحسين الثقافة المالية لدى المواطنين لضمان إدماج أكبر للفئات غير المشمولة في النظام المالي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام رقم: 20-01 المؤرخ في 2020/03/15، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2020.

² يمينة بن مدخن، آمال بوسواك، مرجع سبق ذكره، ص 584.

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية المتبعة في التحليل

طُورت الأدوات الإحصائية والقياسية بفضل المعلوماتية التي سهلت العديد من الحسابات الرياضية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، ولعل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) واحدة من القضايا التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة في الدراسات التطبيقية ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

سنقدم في هذا المبحث الخلفية النظرية لمنهج بيانات بانل اللازمة في التحليل، والذي يشمل العناصر التالية:

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول بيانات بانل

يهتم القياس الاقتصادي بتحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام الى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن ان تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والاحصائية، وهو ما يعرف بالنمذجة الاقتصادية، ومن اجل بناء نموذج اقتصادي يتم استخدام بيانات اقتصادية والتي تأخذ ثلاثة أشكال أساسية تتمثل في بيانات السلاسل الزمنية، والبيانات المقطعية، وبيانات بانل هي البيانات التي تمزج بين البيانات الزمنية والمقطعية.

أولاً: تعريف وأهمية بيانات بانل:

يمكن تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات بانل على أنها مجموعة من الملاحظات (المشاهدات) التي تتكرر عند مجموعة الاسر أو الأفراد أو الشركات أو القطاعات أو الدول... الخ خلال عدّة فترات زمنية.¹

يعرف (Hsiao, 2003²) بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات بانل: بأنها تلك البيانات التي تجمع بين كلا من السلاسل الزمنية وعناصر المقطع العرضي، أي أنها تجسد المعلومات عبر المكان والزمان. ويمكن نمذجة بيانات بانل في المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (01 - 03)$$

حيث:

Y_{it} : المتغير التابع، α : الحد الثابت، β : تمثل $1+K$ متجه المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة، X_{it} :

$1+K$ متجه المشاهدات للمتغيرات المستقلة. $i=1, \dots, N$ و $t=1, \dots, T$

¹Dielman, T. E, (1989), Pooled cross-sectional and time series data analysis, Dekker, p 02.

²Hsiao. C, (2003), Analysis of Panel Data, Analysis of Panel Data, Cambridge, UK: Cambridge University Press, p 487-489.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

فبيانات بانل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض¹:

- الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع-متغير الاستجابة ومحدداته المتغيرات المستقلة)؛

- الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة؛

- الحد المقطعي: والذي قد يكون مجموعة دول، مؤسسات، أسر أشخاص، سلع... الخ

البيانات المقطعية المتوازنة لا تحتوي على بيانات مفقودة (المقاطع لها نفس عدد المشاهدات)

البيانات المقطعية غير متوازنة تحتوي على بيانات مفقودة (المقاطع ليس لها نفس عدد المشاهدات).

وتكمن أهمية استخدام بيانات بانل في:

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى تحكمها في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.²
- كما تبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، حيث تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.³
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر أيضا مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى، فالعديد من العلاقات الاقتصادية ذات طبيعة ديناميكية وبالتالي فبيانات بانل تسمح للباحث بفهم أفضل لديناميكيات هذه العلاقة.⁴

¹ Regies Bourbonnais, 2011, économétrie des série temporelles, 8 édition, P 344

² Stephen R. Bond, **Dynamic panel Data models: aguid to micro data methods and practice**, Portuguese Economic Journal, Nuffield College, Oxford, UK, and Institute for Fiscal Studies, London, 2002, p 141-142.

³ Preachy. F, **Econometrics**, England, John Wiley & Sons LTD, 2001, p 397.

⁴ Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005, p 135.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

- تساهم في الحد من ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased estimates) في انحدارات المفردة.¹

ثانياً: صعوبات ومشاكل تطبيق نماذج بانل:

➤ مشكلة المشاهدات المفقودة أو النقاط البعيدة حيث تتميز نماذج بانل بوجود عدد كبير من المشاهدات لذلك فإن احتمال احتوائها على مشاهدات أو نقاط بعيدة قد يكون كبيراً، هذا وقد بين Huber أن وجود نسبة 3% فقط من القيم غير المرغوبة في عينة الدراسة يكون كافياً للتأثير على دقة ومعنوية المقدرات ولذلك يجب معالجة هذه المشكلة أو التخلص منها.²

➤ غياب بعض المشاهدات في العينة المدروسة، يعتبر كذلك من المشكلات التي يمكن مصادفتها عند استخدام بيانات بانل، لذلك يجب التنبيه إلى أنه إذا كان سلوك أو تصرف الأفراد الموجودين في العينة يختلف عن سلوك الأفراد الغائبين عنها فإن ذلك يعني أن التقديرات المتحصل عليها انطلاقاً من العينة المدروسة لا يمكن تعميمها على المجتمع وبالتالي يجب تصحيحها.³

➤ يمكن تجاوز مشكلة غياب بعض المشاهدات، بصقل العينات ويكون ذلك بالتخلص من المشاهدات الخاصة بفرد معين ولا يملكها الأفراد الآخرون، ومع ذلك فإن عملية صقل العينات تؤدي إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاهدات أي فقدان معلومات كثيرة وبالتالي الحصول على مقدرات متحيزة وغير دقيقة.⁴

وتتمثل حدود بيانات بانل حسب Baltagi (2005) فيما يلي⁵:

- مشاكل جمع وتصميم المعطيات أو البيانات؛
- التشوهات في بيانات بانل الناتجة عن أخطاء القياس؛

¹ Baltagi Badi. H., **Econometric analysis of panel data**, 3rd edition, John Wiley & Sons Inc., New York, USA, PP 03-09.

² خربوش محمد، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي مالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020/2019، ص 195.

³ عليوة علي، تكييف أدوات السياسة المالية للدول النامية مع متطلبات التحرير المالي - دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل لعينة مكونة من 26 دولة نامية خلال الفترة (1995-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021/2020، ص 114.

⁴ قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة من 1980-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 189.

⁵ Baltagi B.H, op.cit,p7-8.

- مشاكل انتقائية مثل اقتطاع بيانات بسبب اهمال بعض الحالات الاستثنائية؛
- البعد القصير للسلسلة الزمنية وتبعية المقطع العرضي فبيانات بانل حول الدول مثلاً والمناطق ذات السلاسل الزمنية الطويلة والتي لا تأخذ بعين الاعتبار تبعية المقطع العرضي قد تؤدي الى استنتاج مضلل.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل الديناميكي (طرق التقدير)

أولاً: تقدير نماذج بانل الديناميكية:

تقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل. تتطلب النماذج الديناميكية على بيانات بانل ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ، ويتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة، ويكون من الأهمية الإشارة الى ان النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي الى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار ابطاء او تأخير المتغيرة الداخلية (endogène) وبإدخالها في النموذج.

ويشير كل من Pesaran & Smith الى أن تطبيق فرضية تساوي الميول في نماذج بانل الديناميكية تقود الى مشكلة تحيز معلمات الميل غير المتجانسة (Bias Of Heterogeneous Slope Parametres) والتي تؤدي الى تقديرات غير متسقة نظراً لعدم تجانس معلمات الميل، وقد قدم (Pesaran & Smith 1995) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية، وهما:

- مقدرات وسط المجموعة (Mean Group Estimator)؛
 - مقدرات وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator)؛
 - طريقة الأثر الثابت الديناميكي (Dynamic fixed effect).
- ولتقدير نموذج بانل الديناميكي باستخدام المقدرات (MG)، (PMGE) و (DEF) يتم في البداية صياغة النموذج في إطار ARDL (p,q) كالتالي:

$$y_{i,t} = \sum_{j=1}^p \lambda_{i,j} y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{i,j} X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{i,t} \dots \dots (02 - 03)$$

حيث: $y_{i,t}$: المتغير التابع للدولة (i) في الفترة الزمنية (t)؛

$X_{i,t}$: متجه المتغيرات التفسيرية؛

$\lambda_{i,j}$: معلمات المتغير التابع المبطن زمنياً (ثوابت (scalars)؛

$\delta_{i,j}$: متجه معلمات المتغيرات التفسيرية $X_{i,t}$ ؛

μ_i : الآثار الثابتة (لاحتواء الاختلافات بين الدول)؛

γ_t : الآثار الزمنية؛

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي؛ (يفترض أن يكون موزعاً عبر الدول (i) في الفترة الزمنية (t) بشكل متماثل ومستقل ($\varepsilon_{i,t} \sim IDD(0, \sigma_\varepsilon^2)$)؛

(p, q): فترات الإبطاء (يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى).

ويمكن صياغة النموذج (02) في شكل نظام نموذج تصحيح الخطأ (VECM System) كالتالي:

$$\Delta y_{i,t} = \theta_i(y_{i,t-1} - \beta'_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{i,j}^* \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{i,t}^{*'} \Delta X_{i,t} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{i,t} \dots (03 - 03)$$

حيث: θ_i : معلمة تصحيح اختلال التوازن أو سرعة تعديل المتغير التابع نحو علاقته التوازنية؛

β'_i : معلمات المدى الطويل؛

$\delta_{i,t}^{*'}$: معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير.

1. طريقة مقدرات وسط المجموعة (MG):

طُورت هذه المجموعة من طرف Pesaran and Smith سنة 1995 وتعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج بانل كما أنها تسمح لمعالم النموذج وهي القاطع ومعلمات المدى القصير و الطويل وحدود التباين حد الخطأ بأن تتفاوت حسب كل دولة.¹ ولتقدير نموذج بانل الديناميكي باستعمال (MG) تأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = a_i + \gamma_i y_{i,t-1} + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (04 - 03)$$

حيث المعلمات في الأجل الطويل θ_i بالنسبة لكل دولة تحسب بالشكل التالي:

¹ أحمد إبراهيم حسين البجاري، هاشم محمد عبد الله العركوب، قياس فاعلية السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للفترة (2002-2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، العراق، 2022، ص 65.

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1 - \gamma_i}$$

أي أن مقدرة MG في نموذج بانل تأخذ كمتوسط قيم الملاحظات:

$$\tilde{\theta}_{MG} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \theta_i \quad \tilde{\alpha}_{MG} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \alpha_i$$

ومن الواضح ان هذا النموذج يقدر بالنسبة لكل دولة، وبعد ذلك يتم أخذ متوسط قيم الملاحظات المقدرة بدون أي قيود، وذلك يسمح للملاحظات ان تكون غير متجانسة في المدى القصير والطويل. هناك شرط ضروري من اجل الحصول على ملاحظات متسقة وهو وجود عينات ذات البيانات المقطعية والزمنية الكبيرة على الأقل 30 مقطع حسب Pesaran and al¹ غير انه يعاب عليها أنها لا تأخذ بالحسبان إمكانية أن بعض معلومات النموذج قد تكون متساوية ومتجانسة عبر الدول لذلك اقترح كل من Pesaran and al طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG.

2. طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG):

في عام 1999 طور Pesaran and al قدر وسط المجموعة المدمجة PMGE وهي تجمع بين طريقة وسط ال مجموعة MG وطريقة التقدير التقليدية Pooled Estimation وتأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير وتسمح لملاحظات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة وتجانس العلاقة في المدى الطويل بالنسبة لكل العينة.² تتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG في انها تفرض قيد التجانس على ملاحظات المدى الطويل أي انها متساوية لكل الدول بينما تسمح بتفاوت ملاحظات المدى القصير وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات الخطأ وبذلك فان PMG من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة.³

يتم تمثيل النموذج العام ل PMG في سياق النماذج الديناميكية كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^p y_i \beta_j + x \gamma'_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (05 - 03)$$

¹ Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. P. Smith, . Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. Journal of the American Statistical Association, 1999: 621-634

² أحمد إبراهيم حسين البجاري، هاشم محمد عبد الله العركوب، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 01، جدة، السعودية، 2010، ص 22-23.

حيث:

y_{it} : المتغير التابع للوحدة i في الزمن t ؛

α_i : هو التأثير الثابت لكل فرد

β_j : هي المعاملات قصيرة الأجل التي تمثل العلاقة بين القيم السابقة للمتغير التابع (أي التراكمات الزمنية)؛

γ' : هي المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة (explanatory variables) مثل x_{it} ؛

ε_{it} : هو الخطأ العشوائي؛

p : هو عدد التأخيرات في النموذج.

3. طريقة مقدرات وسط المجموعة (DEF):

هي طريقة أخرى تستخدم في تقدير المعلمات في النماذج الديناميكية لبيانات البانل. تستخدم هذه الطريقة بشكل خاص في النماذج التي تشمل متغيرات زمنية وتأثيرات ديناميكية (أي تأثيرات تُظهر تغييرات مع مرور الزمن). وتُستخدم غالبًا عندما تتعامل مع بيانات بانل وتهدف إلى تقدير المتغيرات الديناميكية التي تتأثر بالعوامل المختلفة عبر الزمن. تختلف طريقة DEF عن الطرق التقليدية مثل نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية في أنها تأخذ في الاعتبار التغيرات الديناميكية في البيانات عبر الزمن بشكل أكبر. ومع ذلك يشير كل من Baltagi, Gri and Xiong (2000)، إلى أن هذا النموذج يخضع لتحيز المعادلة المتزامن على أساس التجانس بين مصطلح الخطأ والمتغير التابع المتأخر في حالة صغر حجم العينة.¹

ومن أهم الافتراضات التي وضعها Pesaran and al لمقدر وسط المجموعة المدمجة:²

➤ من الافتراضات الأساسية التي فرضها Pesaran وزملاؤه أن المتغيرات في النموذج يجب أن تكون مترابطة بشكل طويل الأجل (Cointegrated)، مما يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند تقدير النموذج.

➤ افترضوا أن هناك تأثيرات ثابتة بين الوحدات (مثل البلدان أو الشركات) التي تكون ثابتة عبر الزمن ولكن يمكن أن تختلف بين الوحدات. هذا يسمح بتقدير التأثيرات الخاصة بكل وحدة في النموذج.

¹ Samargandi, and al, Is the Relationship between Financial Development and Economic Growth Monotonic? Evidence from a Sample of Middle Income Countries, Center for Economic Studies and the Ifo Institute. CESIFO Working Papers, No. 4743, The international platform of Ludwig, Maximilian's University's, 2014, p:12.

² Asteriou, Dimitrios and al, Applied Econometrics: A modern approach, Revised Edition, published by Palgrave Macmillan, New York, USA, 2007, p: 360.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

➤ افترضوا أن الخطأ العشوائي في النموذج μ_{it} يتبع توزيعات عشوائية (غالبًا ما يُفترض أنه يتبع التوزيع الطبيعي) مع التباين الثابت على مر الزمن.

➤ بوجود تباين في المعاملات بين الوحدات (أي أن الوحدات قد تتفاوت في استجابتها للمتغيرات المستقلة) لكن يتم فرض أن التأثيرات الثابتة α_i هي ثابتة لكل وحدة عبر الزمن.

الطريقة الأكثر شيوعًا لاستخدام نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية هي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta y_{it-1} + \gamma x_{it} + \mu_{it} \dots \dots (06 - 03)$$

ثانياً: المفاضلة بين النماذج DFE, PMG, MG وتقدير النموذج الأنسب:

1. اختبار Hausman (1978)

للمفاضلة بين مقدر وسط المجموعة (MG)، ووسط المجموعة المدمجة (PMG) ومقدرات التأثيرات الثابتة الديناميكية (DEF)، نستخدم اختبار Hausman (1978)، لمعرفة ما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين هؤلاء المقدرات الثلاثة. ولتطبيق اختبار Hausman يتم استخدام الإحصائية H التي تتبع توزيع X_2 بدرجة حرية قدرها k حيث أن:

- إذا كانت الإحصائية H أكبر من القيم الجدولية الحرجة لـ X_2 فإنه يتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية H_1 .

- إذا كانت الإحصائية H أصغر من القيم الجدولية الحرجة لـ X_2 فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0 . وتكون صيغة الاختبار على الشكل التالي:

$$H = (b_{MG} - b)[Var(b_{MG}) - Var(b_{PMG})]^{-1}(b_{MG} - b_{PMG})'$$

كما يمكن اختصارها كما يلي:

$$H = q'[Var(q')]^{-1}q \sim X_k^2$$

حيث:

(q') : متجه الفرق بين مقدرات MG و PMG؛

$Var(\hat{q})$: مصفوفة التباين المناظرة ويمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التباين لمتجه معلمات كل من (MG) و (PMG)؛

واحصائية الاختبار موزعة كمتغير (X^2) بدرجات حرية (k) حيث (k) عدد القيود المفروضة.¹

2. المفاضلة بين MG و PMG:

يتم اختبار Hausman للمفاضلة بين MG و PMG، بناءً على القيمة الاحتمالية (p-value) الناتجة عن الاختبار، حيث إذا كانت:

➤ إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) $< 5\%$: فهذا يعني أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين النموذجين، وبالتالي نموذج PMG هو الأنسب.

➤ إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) $> 5\%$: فهذا يعني أن هناك اختلافًا ذا دلالة إحصائية بين النموذجين، وبالتالي نموذج MG هو الأنسب.

3. المفاضلة بين MG و DEF:

يتم تطبيق اختبار Hausman للمقارنة بين نموذج (MG) ونموذج (DEF) بناءً على القيمة الاحتمالية (p-value) الناتجة عن الاختبار، حيث إذا كانت:

➤ إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) $< 5\%$: هذا يعني أن الفروق بين تقديرات المعاملات في النماذج غير ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نموذج DEF هو الأفضل. بمعنى آخر، لا توجد أدلة كافية للاعتقاد بأن تقديرات النماذج مختلفة بشكل كبير، لذلك يمكننا استخدام نموذج DEF

➤ إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) $> 5\%$: هذا يعني أن الفروق بين النماذج ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نموذج MG هو الأفضل. عندما يكون الفرق كبيرًا بين النماذج، فهذا يشير إلى أن نموذج MG قد يكون الأنسب للبيانات.

¹ نادية مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

المطلب الثالث: منهجية بناء نموذج PNEL ARDL

قبل القيام بعملية التقدير التي تعتبر إحدى مراحل بناء نموذج القياس الاقتصادي، يتوجب علينا اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، ذلك أن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي، ويبرز ذلك في نقطتين:

○ الخصائص التقاربية العامة للمقدرات؛

○ وجود انحدار زائف بين متغيرات نموذج الانحدار.

أولاً: دراسة الاستقرارية لبيانات السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة مهمة في تطبيق القياس الاقتصادي الحالي، وذلك عن طريق استخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة التي لها أثر فعال مقارنة بالسلاسل الزمنية الفردية ذات العينة الصغيرة، ومهما يكن حجم العينة فإن اختبارات جذر الوحدة بصفة عامة قليلة التمييز بين السلاسل المستقرة وغير المستقرة.¹

(1) فرضية الاستقلالية بين الأفراد: قبل التطرق الى اختبار جذر الوحدة من اجل التعرف على استقراره المتغيرات قيد الدراسة لزم اخضاعها الى اختبارات الاستقلالية وفي هذا الصدد، يتم التمييز بين جيلين من الاختبارات على جذور الوحدة في بيانات بانل، حيث يعتمد الجيل الأول على الاستقلالية بين الافراد ومن رواده: (Lin, Levin et al) (Harris et Tzavalis)، (Lm, Pesaran et Shin)، (Chu)

(2) فرضية عدم الاستقلالية بين الأفراد (الارتباط بين الأفراد): اعتمد هذا الجيل (الجيل الثاني) على عدم الاستقلالية (أي الارتباط) بين الأفراد ومن رواده: (et Ng)، (Bai)، (Moon et Perron)، (Choi)، (Chang) (

¹Salanie.B, Guide pratique des séries temporelles, Economie et Prévision, 1999, P 137.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم (11-03): اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين الأفراد	
- اختبار Levin and Lin (1992, 1993) - اختبار Levin, Lin and Chu (2002) - اختبار Harris and Tzavalis (1999)	1. تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة H1
- اختبار Im, Pesaran and Shin (1997, 2002, 2003) - اختبار Maddala and Wu (1999) - اختبار Choi (2001, 1999) - اختبار Hadri (2000)	2. عدم تجانس جذر الانحدار الذاتي
- اختبار Hénin, Jolivaldt and Nguyen (2001)	3. اختبار تسلسلي
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين الأفراد	
- اختبار Bai and Ng (2001) - اختبار Moon et Perron (2004) - اختبار Phillips and Sul (2003) - اختبار Pesaran (2007) - اختبار Choi (2002)	1. اختبارات مبنية على نماذج عاملية
- اختبار O'connell (1998) - اختبار Chang (2004, 2002)	2. مقاربات أخرى

المصدر: Christophe Hurlin, Valérie Mignon, «une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel», Université d'Orléans, 2005, p4.

فيما يلي سندستعرض اختبارات جذر الوحدة الأكثر شيوعا واستخداما في دراسة استقرارية بيانات بانل، والمتمثلة في:

(1) اختبار (Levin, Lin et Chu) (LLC) -2002:

يعتبر Levin و Lin من الأوائل الذين قدموا أعمالاً لدراسة استقرارية بيانات بانل سنة 1992، وكانت انطلاقاً منهم معتمدة على اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لديكي فولر (Dickey Fuller-1979)، واقترح LLC ثلاثة نماذج لاختبار جذر الوحدة:¹

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \text{ النموذج الأول}$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \text{ النموذج الثاني}$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \rho y_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \text{ النموذج الثالث}$$

حيث: $i = 1, 2, \dots, N$ و $t = 1, 2, \dots, T$ و $\varepsilon_{i,t}$ موزعة باستقلالية بين الأفراد، وتتبع نموذج ARMA* مستقر وقابل للعكس، ويفترض LLC تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة، والتي تقضي بوجود جذر انحدار ذاتي مشترك لكل الأفراد أي أن $\rho_i = \rho_j = \rho$ (وانطلاقاً من النماذج الثلاثة السابقة يقترح LLC اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: P = 0 \quad H_1: P < 0 \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$H_0: P = 0, \alpha_i = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$H_1: P < 0, \alpha_i \in R, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

النموذج الثالث:

$$H_0: P = 0, B_0 = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_1: P < 0, B_1 \in R, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

ان الفرضيات الصفرية في النموذجين الثاني والثالث هي فرضيات مرافقة، ففي النموذج الثاني الفرضية الصفرية هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات بانل ($P_i = P = 0$)، مع فرضية غياب الآثار الفردية، وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة:

¹Christophe Hurlin, Valérie Mignon, « une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel », Université D'Orléans, 2005, p5.

* نموذج ARMA هو أداة قوية لتحليل السلاسل الزمنية التي تحتوي على علاقات خطية بين القيم الحالية والقيم السابقة (AR) والأخطاء العشوائية السابقة (MA). يُستخدم بشكل شائع في التنبؤات الاقتصادية والمالية والعديد من التطبيقات الأخرى.

$$(\alpha_i = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N)$$

وفي النموذج الثالث فإن الفرضية الصفرية تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج الثاني مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات بائل

$$(B_0 = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N).$$

القرار: إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية ($Prob > \alpha$)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية (وجود جذر وحدة - السلسلة غير مستقرة).¹

(2) اختبار (2003-Im, Pesaran et Shin-IPS)

ان محدودية اختبار LLC الرئيسية هي افتراض تجانس جذر الانحدار الذاتي للأفراد تحت الفرضية البديلة ($\rho_i = \rho_j$). جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة لـ (Im, Pesaran and Shin, 1997, 2002, 2003) التي عالجت هذه الفرضية وطوروا اختبار يسمح تحت الفرضية البديلة ليس فقط بعدم تجانس جذر الانحدار الذاتي للأفراد ($\rho_i \neq \rho_j$)

ان هذا النموذج المقدم هو نموذج بآثار فردية وبدون اتجاه عام والمطابق للنموذج الثاني الخاص بكل من LLC وغياب ارتباط البواقي. ويكتب النموذج بالصيغة التالية:²

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho_i y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

والآثار الفردية تعرف كما يلي: $\alpha_i = -\rho_i \gamma_i$ ، مع $\gamma_i \in R$

ان اختبار IPC يشبه اختبار LLC هو اختبار مرافق، أي أنه يجمع بين فرضيتي جذر الوحدة وانعدام الآثار الفردية.

✖ اختبار (IPS):

الفرضية الصفرية: $H_0: \rho_i = 0 \quad \forall i = 1, 2, \dots, N$ (وجود جذر وحدة - السلسلة غير مستقرة).

¹ Levin. A, Lin .C and Chu. C, 2002, « Unit root test in panel data: Asymptotic and finite sample properties », Journal of Econometrics 108, p 24

²

$$H_1: \{\rho_i < 0 \quad \forall_i = 1, 2, \dots, N_1 \quad \rho_i = 0 \quad \forall_i = N_1 + 1, \dots, N\}$$

(عدم وجود جذر وحدة للأفراد من 1 إلى N_1).

ويقترح الباحثين IPS إحصائية للاختبار مبنية على متوسط إحصائيات DF أو ADF الفردية.

القرار: إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية ($prob > \alpha$)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية (وجود جذر وحدة-السلسلة غير مستقرة).

(3) اختبار (Bai Ng and) (2004, 2005)¹

اختبار Bai and Ng (2004) هو أداة مهمة في تحليل بيانات بانل التي تحتوي على عوامل مشتركة بين الأفراد والزمن. يساعد الاختبار في تحديد العدد الأمثل للعوامل المشتركة k (المتغيرات المشتركة التي يتم إضافتها إلى النموذج تتعلق بعدد العوامل المشتركة) التي تفسر التباين في البيانات. وهو يعتمد على القيم الذاتية والتباين المشترك بين الأبعاد المختلفة للبيانات لتحديد العدد الأفضل.

قام كل من Bai وNg باقتراح أول اختبار لفرضية عدم لجذر الوحدة بوجود إمكانية الارتباط بين الأفراد، في هذا السياق، يشير BN إلى أن نموذج العوامل المشتركة يكون:

$$y_{i,t} = d_{i,t} + f\gamma_{i,t} + \mu_{i,t} \dots \dots (07 - 03)$$

حيث:

$d_{i,t}$: هو المتغير أو المتغيرات التي تتعلق بالفرد i في الزمن t ، يمكن أن يمثل هذا المصطلح متغيرات تفسيرية خاصة بكل فرد أو فترة؛

f_t : هو متغير زمني مشترك يمكن أن يعكس تغيرات في الزمن التي تؤثر على جميع الأفراد في نفس الفترة الزمنية (مثل تأثيرات الفترات الزمنية التي تكون موحدة لجميع الأفراد)؛

$\gamma_{i,t}$: هو معامل التأثير الخاص بالفرد i ، وهو يقيس استجابة أو تأثير كل فرد بناءً على المتغيرات المشتركة f_t عبر الزمن؛

$\mu_{i,t}$: الحد العشوائي المرتبط بالنموذج.

¹ Bai J, Ng S, « PANIC attack on Unit Roots and Cointegration », Econometrica, 2004, p.72.

4) اختبار Phillips and Sul (2003) و Perron and Moom (2004)¹

في نفس الاتجاه قام كل من Perron and Moom، Phillips and Sul باستخدام نموذج عاملي modèle factoriel ويتم اختبار فرضية جذر الوحدة مباشرة انطلاقاً من المتغيرة المفسرة $y_{i,t}$. والفكرة العامة هي استبعاد المركبات المشتركة للمتغير $y_{i,t}$ ، ثم البرهان بإزالة العوامل المشتركة لاختبار فرضية جذر الوحدة، ويسمح ذلك بالتخلص من الارتباط بين الافراد والحصول على احصائيات تتبع التوزيع الطبيعي. من ناحية أخرى اقترح (Pesaran 2007) مقارنة تتمثل ببساطة في زيادة الانحدار DF و ADF بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى لمتوسطات زمنية للمتغير $y_{i,t}$ وقيم مبسطة لهذه المتوسطات حيث يصبح لدينا بالنسبة للانحدار DF

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho_i^* y_{i,t-1} + \varphi_i y_{i,t-1} + \pi_i \Delta y_{i,t} + \mu_{i,t}$$

وبالنسبة للانحدار ADF:

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i \rho_i^* y_{i,t-1} + \varphi_i y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{\rho} \pi_{i,j} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{\rho} \theta_{i,j} \Delta y_{i,t-1} + \mu_{i,t}$$

حيث:

$y_{i,t}$: المتوسط الزمني لـ N مفردة في t فيتم الحصول على النماذج الموسعة أو الصاعدة للأبعاد المقطعية والذي يسمح بالأخذ بعين الاعتبار وجود العوامل المشتركة. في 2007 قام Pesaran بصياغة إحصائية متوسطة للاختبار تعرف باسم CIPS، وتأخذ الصيغة التالية²: $CIPS = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N CADF_i$.

وقد قد قام بإعداد القيم الحرجة بالنسبة لمختلف الأبعاد N و T.

☒ أهمية اختبارات جذر الوحدة: Test Unit Root

تمتاز بيانات بانل الطويلة بصفة عامة في طبيعتها بعدم الاستقرار لذا يجب اخضاعها لاختبار جذر الوحدة بعد تحديد استقلالية او ارتباط الافراد حيث تم التطرق سابقا الى اختبارات الكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل (Panel Unit Root Test) حيث يعتبر أسلوبا لدراسة استقراره المتغيرات ومعرفة درجة تكاملها³، حيث تختلف اختبارات جذر

¹ Alain Pirotte, « Économétrie des données de panel: Théorie et application », 2011, p: 214.

² Pesaran. H, « A simple panel unit root test in the presence of cross section dependence », Journal of Applied Econometrics 22(2), 2007, p:265.

³ Chiristphe Hurlin et Valérie, (2005), " Synthèse de tests de racine sur données de panel", Université d'Orléans, Janvier, P.4

الوحدة لبيانات البائل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية نظرا لتضمنها معاملات مقطعية وزمنية معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

ثانيا: اختبار التجانس:

يجيب على إشكالية هل تصلح البيانات المتاحة لتقدير نماذج بانل التقليدية والتي تسمح بتجميع المعالم المفسرة لسلوك متغيرات الدراسة في معادلات متجانسة، أي أنه يهدف إلى معرفة مدى تجانس معلومات النموذج المقدر في عينة تتكون من N وحدات مقطعية ($i = 1, 2, \dots, N$) و T مشاهدات زمنية ($t = 1, 2, \dots, T$)، وبمجموع مشاهدات يقدر بـ $(N \times T)$.

إذا اعتبرنا النموذج:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i x_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots (08 - 03)$$

مع افتراض أن $y_{i,t}$ هو دالة خطية لـ $x_{i,t}$

وافترض أن معلومات النموذج α_i و β_i ثابتة لا تتغير مع الزمن، لكن تتغير بين الوحدات i (الأفراد)، وانطلاقا من الصيغة السابقة، فإن النموذج يأخذ أربعة صيغ ممكنة كالآتي¹:

(1) التجانس الكلي: في هذه الحالة تتماثل الثوابت α_i وتختلف المعاملات β_i

بالنسبة لكل قيم الوحدات i ؛ أي أن $\alpha = \alpha_i$ و $\beta = \beta_i$ بالنسبة لكل قيم الوحدات i ، ومنه النموذج يأخذ شكل معادلة واحدة مقدرة.

(2) الاختلاف الكلي: في هاته الحالة تختلف الثوابت α_i وتختلف المعاملات β_i بالنسبة لكل قيم

الوحدات i ، ومنه يتم رفض بنية بانل للبيانات، ويتم تقدير النموذج في شكل معادلة بمعادلة لعدد N من المعادلات (تقدير معادلة لكل وحدة من i).

(3) اختلاف معاملات المتغيرات التفسيرية وتجانس الثوابت: في هذه الحالة تتماثل الثوابت في كل

الوحدات ($\alpha = \alpha_i$)، لكن تختلف معاملات المتغيرات التفسيرية بالنسبة لكل وحدة، ومنه يتم تقدير النموذج في شكل N من المعادلات (معادلة واحدة لكل وحدة i).

(4) اختلاف الثوابت وتجانس معاملات المتغيرات التفسيرية: في هذه الحالة تختلف الثوابت بالنسبة

للوحدات، لكن معاملات المتغيرات التفسيرية تتماثل بالنسبة للوحدات ($\beta = \beta_i$)، وهذا النموذج يسمى بنموذج التأثيرات الفردية.

¹ Badi H. Baltagi, Econometric analysis of panel data, Third Edition, Wiley online library, England, 2005, p61.

خلاصة الفصل الثالث:

يهدف تحقيق الهدف المنشود من هذا الفصل، الذي يركز على استعراض الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل إشكالية الدراسة، يتم تقديم قراءة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول العربية، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر بشكل خاص. كما يتناول الفصل أساسيات النمذجة القياسية التي تم اتباعها في التحليل، مما يساهم في تقديم إطار منهجي واضح لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات واستنباط النتائج ذات الصلة، وعليه توصل الفصل الى عدة نقاط مهمة نذكر منها:

- تؤكد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بالدول العربية أن تأثر القطاع المالي العربي بالتطورات المالية العالمية لازال محدودا، ويعود ذلك الى محدودية ارتباط القطاع المالي بالمنطقة العربية بهذه الأسواق، بالإضافة الى مرونة القطاع المصرفي بالدول العربية وقدرته على استيعاب الصدمات المختلفة، وذلك بفعل الجهود المبذولة من طرف البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتعزيز متانة القطاع المصرفي العربي.
- تستفيد الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي) من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز). والذي كان له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول سنتي 2023 و2024. ويُتوقع أن تشهد مجموعة الدول المصدرة الرئيسة للنفط معدل نمو يبلغ 3.4 في المئة عام 2024، وأن يتحسن معدل النمو الاقتصادي للمجموعة سنة 2025 ليصل إلى نسبة 5,1 % وبذلك يبلغ متوسط النمو الاقتصادي لهذه المجموعة للفترة 2022-2024 ما نسبته 4.9%.
- تشمل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كلاً من الجزائر، العراق، ليبيا، واليمن. وكما هو الحال مع الدول الرئيسية المصدرة للنفط، تستفيد هذه الدول من تحسن أسعار الطاقة، ومع ظهور بوادر تحسن في الأوضاع الداخلية في ليبيا واليمن، تستفيد هذه الدول من الأداء القوي في قطاعات الطاقة والخدمات. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبياً وتقلب أسعار الغذاء يشكلان تحدياً أمام تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام.
- أن تحقيق الأمن الغذائي يمثل تحدياً بارزاً لبعض هذه الدول، على الرغم من امتلاكها موارد طبيعية كبيرة. لا تزال العديد منها تعتمد على الواردات، خاصة القمح، لتلبية احتياجاتها الغذائية. ومن المتوقع أن تحقق هذه المجموعة معدلات نمو جيدة تصل إلى حوالي 3.9% بحلول عام 2025.
- سجلت مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط معدل نمو سلبي بلغ -1.1% في عام 2023، نتيجة تراجع اقتصادي في دول تعاني من ظروف داخلية صعبة مثل لبنان والسودان، أو متأثرة بظروف الحرب كما في فلسطين. في المقابل، حققت دول مثل الأردن، المغرب، ومصر معدلات نمو معتدلة، بينما سجلت تونس معدلات نمو متواضعة، واستطاعت دول

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

مثل موريتانيا وجيبوتي تحقيق معدلات جيدة تجاوزت 4.5%. باستثناء الدول التي واجهت تحديات داخلية وخارجية كبيرة، تضمنت العوامل الرئيسية التي أثرت على النمو الاقتصادي في هذه المجموعة استمرار الموجة التضخمية العالمية، تشديد السياسات النقدية، وارتفاع أسعار النفط. نتيجة لهذه التحديات، من المتوقع أن تحقق المجموعة معدل نمو اقتصادي محدود بنسبة 0.4% في عام 2024، مع تحسن محتمل يصل إلى حوالي 3.5% في عام 2025.

- تُعد معدلات البطالة في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تُلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة في المنطقة. يساهم فهم معدلات البطالة في توفير صورة شاملة عن الصحة الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث يؤثر ارتفاع معدلات البطالة سلبيًا على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. من الناحية الاقتصادية، تزيد البطالة من الأعباء المالية على الحكومات من خلال الحاجة إلى الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي، بينما تؤدي من الناحية الاجتماعية إلى زيادة معدلات الفقر والتوترات الاجتماعية

- أولت الدول العربية اهتمامًا كبيرًا بالشمول المالي في سياساتها الاقتصادية لتعزيز الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة. في هذا السياق، يمكن للخدمات المالية الميسرة أن تلعب دورًا مهمًا في توفير الخدمات المصرفية للأفراد، بالإضافة إلى تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة.

- وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام 2021، ارتفعت نسبة البالغين في المنطقة العربية الذين يدخرون في المؤسسات المالية الرسمية من 6% في عام 2011 إلى 10% في عام 2021. على الرغم من هذا التقدم، لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي.

- توجد فروقات كبيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بالشمول المالي ففي عام 2021، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت 83% في الإمارات العربية المتحدة و82% في البحرين. في المقابل، سجلت دول مثل اليمن والصومال والعراق نسبة منخفضة، حيث بلغت 6% و8% و11% على التوالي.

- تعتبر الجزائر من ضمن مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي، حيث بلغ ما نسبته 43% من السكان الذين لديهم حسابات مصرفية، إلا أن هذا المعدل يعتبر منخفضًا مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، وتواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق شمول مالي شامل، خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث يظل الوصول إلى الخدمات المالية محدودًا. كما أن الفجوة بين الجنسين ما زالت واضحة، إذ تواجه النساء صعوبات أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية مقارنة بالرجال.



الفصل الرابع

تحليل وتفسير نتائج الدراسة
ومناقشتها

تمهيد الفصل الرابع:

بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بهذه الدراسة بشقيها النظري والتحليلي، والتي تناولت المقاربة النظرية والعملية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية المختارة، إضافة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة ذات الصلة، سيتم في هذا الفصل اختبار مدى انسجام الجوانب النظرية والتحليلية مع الشق التطبيقي. يُنفذ ذلك باستخدام منهج القياس الاقتصادي لتحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

يشمل التحليل بيانات عينة مكونة من 16 دولة عربية خلال الفترة من 2004 إلى 2021، حيث تُعالج البيانات باستخدام أسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، والمعروف ببيانات البانل (Panel Data). وسيتم تحليل النتائج ومناقشتها للإجابة على إشكالية الدراسة وتقييم مدى توافق النتائج مع الفرضيات المقترحة.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى الأقسام التالية:

- ✓ المبحث الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة

قصد انجاز الدراسة التطبيقية الرامية الى قياس أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 الى غاية سنة 2021، فإنه يتطلب الأمر في البداية حصر وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة استنادا الى المرجعيات النظرية والدراسات السابقين ثم تتبع مسار وتحليل تطور هذه المتغيرات من الجانب الاقتصادي طيلة فترة الدراسة كمرحلة ثانية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم

نتطرق في هذا المطلب إلى تقدير النموذج الذي يجب على إشكالية الدراسة من خلال استخدام بيانات لعينة من الدول العربية شملت 16 دولة للفترة 2004-2021، والتي تعالج بياناتها بالأساليب التي تدمج بيانات السلاسل الزمنية بالبيانات المقطعية بما يسمى بيانات بانل Panel Data.

البيانات مثلما هو ملاحظ تمتاز بخصائص بانل الطويلة Long Panel بما أن $T > N$ ، حيث تمثل T الفترة الزمنية بواقع 18 مشاهدة، و N المقاطع أو الدول بواقع 16 دولة، كما أن فقدان بعض البيانات لبعض الدول لبعض السنوات في فترة الدراسة يضيف خاصية أخرى لهيكلية البيانات وهي بانل غير المتوازنة Unbalanced Panel.

كل ما سبق نأخذه في الاعتبار لكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام المنهجية المناسبة التي تعالج إشكالية الدراسة في ظل هذه الخصائص، وهي نماذج بانل الديناميكية، لذا لابد يجب توافر مجموعة من الافتراضات لنحصل على الدقة المطلوبة للنموذج المقدر مثلما ذكر آنفا أهمها:

- العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ويكشف عنها باستخدام مصفوفة الارتباط.
- العلاقة غير القوية بين المتغيرات المستقلة ذاتها أو بتعبير آخر تجنب مشكلة التعدد الخطي ويتم الكشف عنها باستخدام مصفوفة الارتباط.
- اختبار الاستقلالية بين المقاطع للكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين الدول لكل متغير على حده.
- اختبار جذر الوحدة الملائم لكل متغير سواء من الجيل الأول أو الجيل الثاني تبعا لاختبار الاستقلالية.
- تجانس سلوك المتغيرات المستقلة تبعا لعلاقتها بالمتغير التابع ويتم الكشف عنها باستخدام اختبار سوايبي (1970).

- توصيف النماذج المناسبة تبعا للاختبارات السابقة باستخدام اختبارات التحديد والمفاضلة بين النماذج الديناميكية التالية: PMG, MG, DFE.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

➤ وافترضات أخرى متعلقة بحد الخطأ العشوائي للنماذج: التوزيع الطبيعي، الاستقلالية الآنية والذاتية، ثبات التباين.

قبل ذلك نقوم بدراسة تحليلية وإحصائية لمتغيرات الدراسة بما يعتبر استنتاجات قبلية مبنية على الملاحظة العلمية. أخيراً، مناقشة النتائج على ضوء الأدبيات النظرية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

أولاً: صياغة النموذج القياسي

بناءً على فرضيات الدراسة واعتماداً على نماذج بيانات بائل تم وضع النموذج القياسي التالي لتقديره:

$$\text{GROWTH}_{i,t} = \beta_{0,i} + \beta_1 \text{NCB}_{it} + \beta_2 \text{NCBB}_{i,t} + \beta_3 \text{ATMK}_{i,t} + \beta_4 \text{ATMA}_{i,t} + \beta_5 \text{NDA}_{i,t} + \beta_6 \text{NB}_{i,t} + \beta_7 \text{NLA}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

حيث:

$\text{GROWTH}_{i,t}$: المتغير التابع ويمثل المعدل السنوي للنمو الاقتصادي للدولة (i) في السنة (t) مقاس بالنسب المئوية.

$\text{NB}_{i,t}$ ، $\text{NDA}_{i,t}$ ، $\text{ATMA}_{i,t}$ ، $\text{ATMK}_{i,t}$ ، $\text{NLA}_{i,t}$ ، $\text{NCBB}_{i,t}$ ، NCB_{it} تمثل المتغيرات المستقلة

والمعالم التالية:

$\beta_{0,i}$: قيمة التأثير الثابت للدولة (i).

β_i : ميل (Slopes) المتغيرات المستقلة.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

(i): تمثل 16 دولة عربية، (t): عدد السنوات من 2004 إلى 2021.

والجدول رقم (01-04) التالي يتضمن التعريف بالمتغيرات المستقلة التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه:

الجدول رقم (01-04): متغيرات الدراسة

الاختصار	اسم المتغير	وصف المتغير	مصدر البيانات	العلاقة المتوقعة
GROWH	معدل النمو الاقتصادي	المتغير التابع ويمثل المعدل السنوي للنمو الاقتصادي	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	إيجابية
NCB	عدد فروع البنك التجاري لكل 1000 كلم ²	يستخدم كمقياس لانتشار البنية التحتية المصرفية جغرافياً.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	إيجابية
NCBB	عدد فروع البنك التجاري لكل مئة ألف شخص بالغ	عدد فروع البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية للعملاء.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	إيجابية

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

ATMK	عدد الصرافات الآلية لكل 1000 كلم ²	يستخدم كمؤشر على انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية جغرافياً.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	إيجابية
ATMA	عدد الصرافات الآلية لكل مئة ألف شخص بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي التي تساعد العملاء في الوصول إلى معاملاتهم المالية.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	إيجابية
NDA	عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ	يستخدم كمؤشر على الشمول المالي وإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وصندوق النقد الدولي	إيجابية
NB	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ	يستخدم كمؤشر على الشمول المالي ومستوى الوصول إلى خدمات الإقراض المصرفي.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وصندوق النقد الدولي	سلبية
NLA	عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ	يستخدم كمقياس للشمول المالي ومستوى الوصول إلى خدمات الائتمان.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وصندوق النقد الدولي	إيجابية

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

يتم حساب جميع البيانات على أساس سنوي، وهي مستخرجة بشكل رئيسي من البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية)؛ ومع ذلك، كانت بعض البيانات مفقودة في سنوات معينة تتعلق ببعض المتغيرات مثل عدد المقترضين، عدد حسابات الودائع، عدد حسابات القروض.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية وإحصائية لمتغيرات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة، نقوم بتحليل بعض الإحصاءات الوصفية ودراسة كل متغير على حده من خلال تتبع تطوراتها حسب الزمن.

أولاً: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة

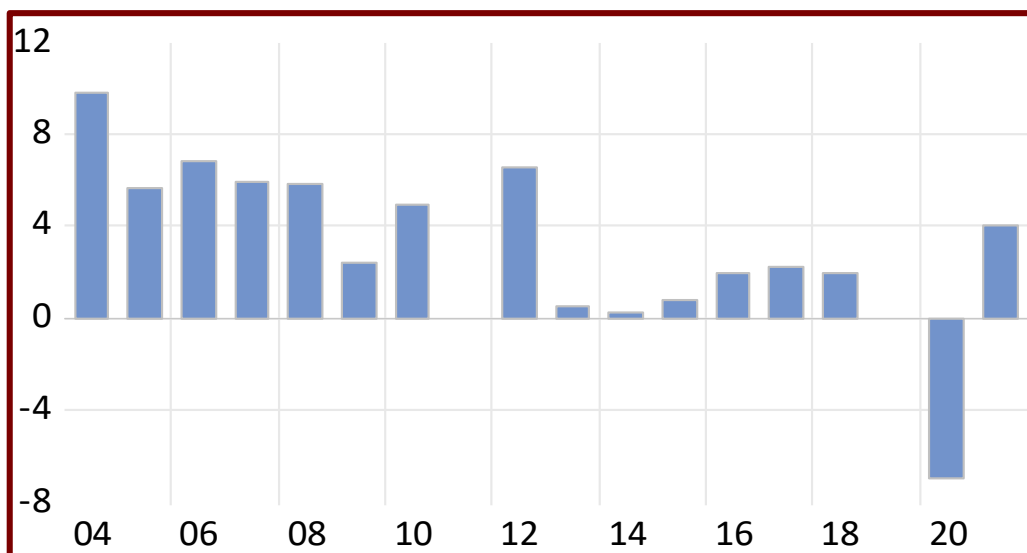
تبين الأشكال أدناه تطورات متغيرات الدراسة الثمانية: GROWTH, NCB, NCB, ATMK, ATMA, NDA, NB, NLA، كما تظهر الملاحق من (1) و(2) أشكال أخرى تعطي وجهة نظر إضافية حول المؤشر.

أ- تحليل تطورات المتغير GRWTH

يظهر من خلال الشكل رقم (01-04) الذي يمثل متوسط تغيرات GROWTH لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة

2004-2021.

الشكل (01-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير GROWTH للفترة 2004-2021



المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

يتضح أن هناك تقلبات في متوسط النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة على مدار سنوات الدراسة، حيث في الفترة قبل الأزمة المالية العالمية 2008 تظهر غالباً معدلات نمو إيجابية، وهو ما قد يعكس استقراراً نسبياً في اقتصادات الدول العربية آنذاك، لكن بعد سنة 2008 تأثير الأزمة يظهر بوضوح على معدلات النمو التي تراجعت في بعض السنوات.

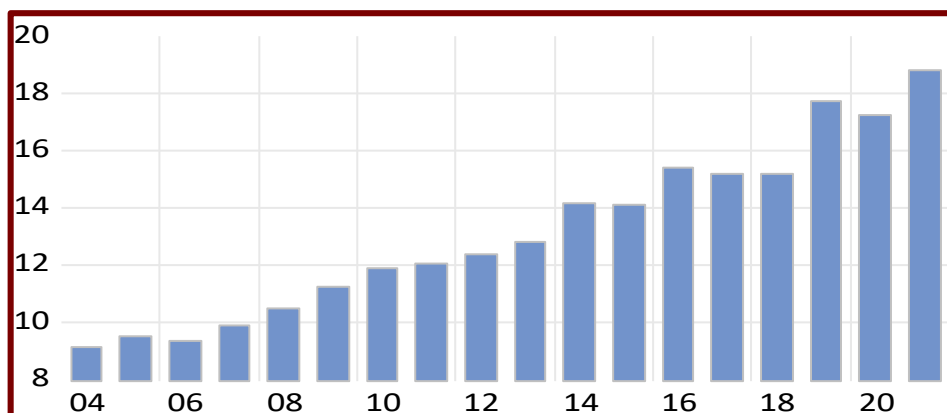
الفترة 2010-2014 شهدت تعافياً تدريجياً في النمو، إلا أن هذا التحسن كان هشاً، غالباً بسبب التأثيرات المستمرة للأزمة على الاستثمار والنشاط التجاري العالمي، إلى جانب الاضطرابات السياسية في بعض الدول العربية بما سمي الربيع العربي، في المقابل، نجد بعد سنة 2014 تذبذباً مرة أخرى، مرتبطاً خاصة بتقلبات أسعار النفط ومرحلة انخفاض أسعاره بداية من سنة 2014 والتي أثرت على الدول العربية المنتجة للنفط بشكل خاص.

الفترة الأخيرة تشير إلى تأثير جائحة كوفيد-19، حيث سجلت بعض الدول العربية تراجعاً كبيراً في معدلات النمو، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي ويظهر في المعدلات السلبية المسجلة خاصة في سنة 2020.

ب- تحليل تطورات المتغير NCB

يظهر من خلال الشكل رقم (02-04) الذي يمثل متوسط تغيرات NCB لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (02-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NCB للفترة 2004-2021



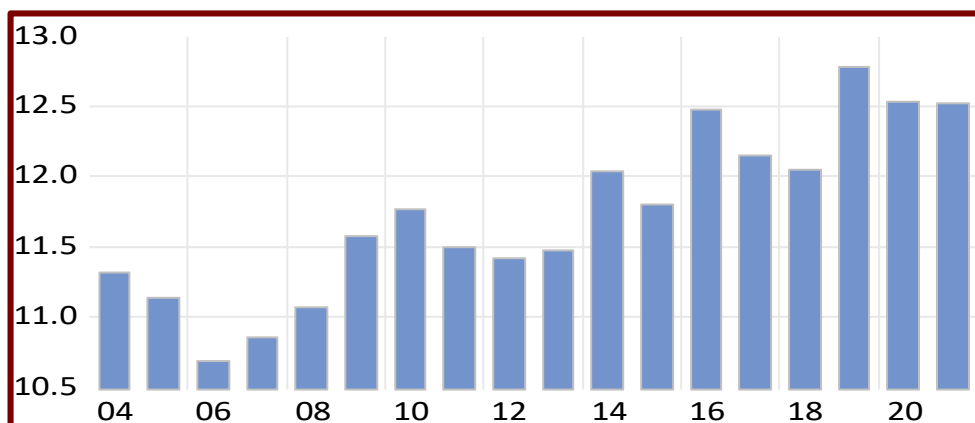
المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

من خلال الشكل البياني، يمكن ملاحظة اتجاه عام يتميز بنمو تدريجي ومستمر في عدد فروع البنك التجاري لكل 1000 كلم² مع مرور السنوات. ويتضح من الرسم البياني أن عدد فروع البنك التجاري لكل 1000 كلم² شهد نموًا ملحوظًا ومستدامًا خلال الفترة، مع تسارع كبير في السنوات الأخيرة. يعكس هذا التحسن التوسع الجغرافي المستمر في البنية المصرفية، مما قد يساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية في جميع المناطق.

ت- تحليل تطورات المتغير NCBB

يظهر من خلال الشكل رقم (03-04) الذي يمثل متوسط تغيرات NCBB لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (03-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NCBB للفترة 2004-2021



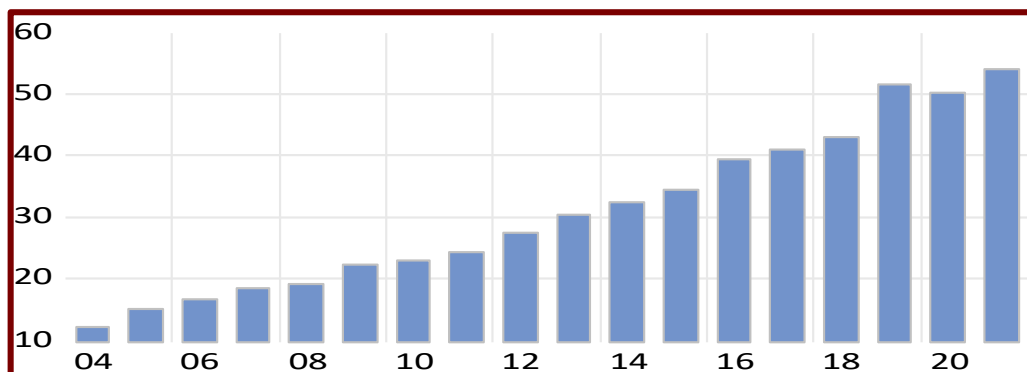
المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

يتضح من الرسم البياني أن عدد فروع البنك التجاري لكل مئة ألف شخص بالغ قد شهد تقلبات خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2020. ففي الفترة من 2004-2008 يمكن ملاحظة أن القيمة كانت منخفضة نسبياً في بداية الفترة، مما قد يعكس ضعف الانتشار المصرفي في تلك السنوات أو وجود عوائق هيكلية أمام التوسع المصرفي. أما الفترة من 2008 إلى 2016 فشهدت هذه المرحلة زيادة ملحوظة في عدد الفروع المصرفية، مما قد يرتبط بتوسع القطاع المصرفي استجابة للطلب المتزايد؛ تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الشمول المالي؛ سياسات تشجيع افتتاح فروع جديدة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان. أما الفترة الممتدة من 2017-2020 فنلاحظ أن متوسط عدد الفروع قد تباطأ أو استقر عند مستوى معين، مما يدل استقرار عند مستويات مرتفعة نسبياً، مما يدل على نضج القطاع المصرفي واعتماده المتزايد على الخدمات الرقمية كبديل للفروع التقليدية.

ث- تحليل تطورات المتغير ATMK

يظهر من خلال الشكل رقم (04-04) الذي يمثل متوسط تغيرات ATMK لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (04-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير ATMK للفترة 2004-2021



المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

من خلال الشكل البياني، يمكن ملاحظة اتجاه عام يتميز بـ نمو تدريجي ومستمر في عدد الصرافات الآلية لكل 1000 كلم² مع مرور السنوات. ويتضح من الرسم البياني أن عدد الصرافات الآلية لكل 1000 كلم² شهد نموًا ملحوظًا ومستدامًا خلال الفترة، مع تسارع كبير في السنوات الأخيرة. يعكس هذا التحسن التوسع الجغرافي المستمر في البنية المصرفية، مما قد يساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية في جميع المناطق.

ج- تحليل تطورات المتغير ATMA

يظهر من خلال الشكل رقم (05-04) الذي يمثل متوسط تغيرات ATMA لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (05-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير ATMA للفترة 2004-2021



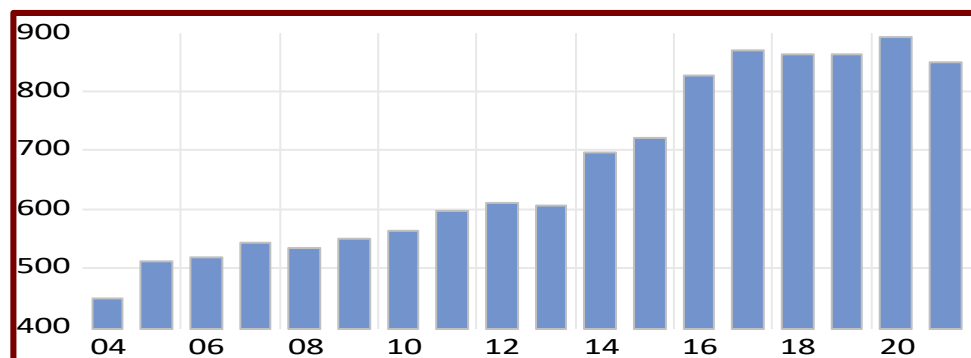
المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

يتضح من الشكل البياني أن دول العينة ككتلة واحدة شهدت نموًا تدريجيًا في عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف شخص بالغ قبل الأزمة المالية العالمية 2008، مما يعكس توسعًا في البنية المصرفية واستقرارًا اقتصاديًا. بعد الأزمة، تباطأت الزيادة نتيجة التحديات المالية، لكنها انتعشت تدريجيًا بين 2010 و2014. منذ 2014، ظهر تذبذب مرتبط بتقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية. مع جائحة كوفيد-19، تباطأ النمو بشكل واضح، متأثرًا بالتحول نحو الحلول الرقمية.

ح- تحليل تطورات المتغير NDA

يظهر من خلال الشكل رقم (06-04) الذي يمثل متوسط تغيرات NDA لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (06-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NDA للفترة 2004-2021



المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

الشكل يوضح نموًا تدريجيًا في عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف شخص عبر دول العينة.

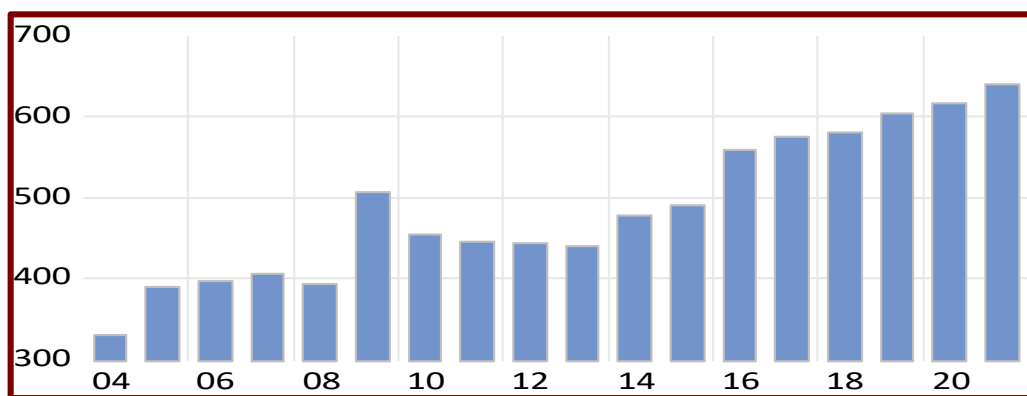
الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

قبل الأزمة المالية العالمية (2008)، لوحظ توسع مستمر يعكس زيادة استخدام الخدمات البنكية وانتشار الوعي المالي. أما في الفترة من 2008 إلى غاية 2010 يلاحظ أن هناك تباطؤ، يعكس تأثير الأزمة على قدرة الأفراد والبنوك على فتح حسابات جديدة. وفي الفترة 2010-2014 نلاحظ أن هناك تعافٍ تدريجي مع زيادة الحسابات، مدفوعاً بتحسين الاقتصاد وجهود الشمول المالي. بعد 2014 هناك استقرار ملحوظ يعكس النضج في البنية المصرفية، مع تأثر طفيف بتقلبات اقتصادية مثل أسعار النفط. مع جائحة كوفيد-19، استقرار في العدد، مع احتمالية تحول الأفراد إلى الحلول الرقمية بدلاً من الحسابات التقليدية.

خ- تحليل تطورات المتغير NB

يظهر من خلال الشكل رقم (04-07) الذي يمثل متوسط تغيرات NB لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (04-07): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NB للفترة 2004-2021



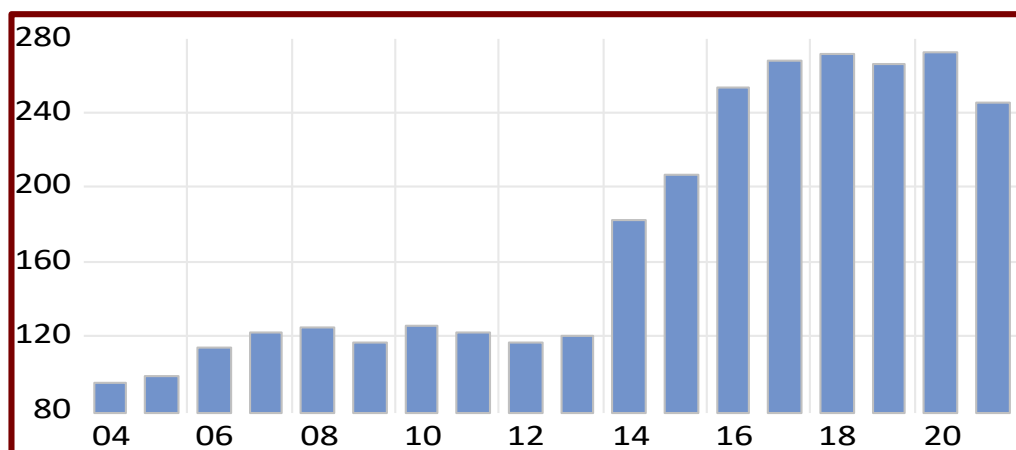
المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

يعكس الشكل البياني نموًا تدريجيًا في عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف شخص عبر دول العينة، حيث شهد توسعًا مستمرًا قبل الأزمة المالية العالمية في 2008 نتيجة لزيادة الوعي المالي وانتشار الخدمات المصرفية. ومع حدوث الأزمة، تباطأ النمو بين عامي 2008 و2010 بسبب تأثيراتها على الأفراد والبنوك. بين 2010 و2014، ظهر تعافٍ تدريجي مدفوعًا بتحسين الاقتصاد وجهود تعزيز الشمول المالي. بعد عام 2014، استقر عدد الحسابات البنكية، مما يشير إلى نضج البنية المصرفية. خلال جائحة كوفيد-19، ظل العدد مستقرًا، مما يعكس احتمال تحول الأفراد نحو الحلول الرقمية بدلاً من الحسابات التقليدية.

د- تحليل تطورات المتغير NLA

يظهر من خلال الشكل رقم (04-08) الذي يمثل متوسط تغيرات NLA لعينة تشمل 16 دولة عربية للفترة 2004-2021.

الشكل (08-04): تطورات المتوسط المقطعي للمتغير NLA للفترة 2004-2021



المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

يعكس الشكل البياني نموًا تدريجيًا في عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ قبل عام 2008، مدفوعًا بزيادة النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة المصرفية. بين عامي 2008 و2010، يُلاحظ تباطؤ واضح نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية على قدرة الأفراد والبنوك على منح القروض. خلال الفترة من 2010 إلى 2014، شهدت البيانات تعافيًا تدريجيًا نتيجة تحسن الاقتصاد وزيادة التسهيلات المالية. بعد عام 2014، استقر عدد الحسابات، مما يشير إلى نضج سوق القروض. أما خلال جائحة كوفيد-19، فقد استمر هذا الاستقرار نتيجة الحذر المالي من قبل الأفراد والبنوك.

المبحث الثاني: خطوات تقدير النموذج وعرض ومناقشة النتائج

المطلب الأول: خطوات تقدير النموذج

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تهتم الدراسة الإحصائية للمتغيرات المعنية بوصف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير على حده والمقارنة فيما بينها، النتائج مبينة في الملحقين رقم (03) و(4) وملخصها فيما يلي:

الجدول (02-04): بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

GROWTH	NCB	NCBB	ATMK	ATMA	NDA	NB	NLA	
1.490835	23.99536	10.05811	42.95674	29.75551	634.7233	597.4954	162.6169	المتوسط الحسابي
10.99376	110.3617	26.85765	195.7967	74.10226	1343.971	1674.176	543.1213	أعلى قيمة
-27.99455	0.465626	1.622612	0.148211	1.503894	85.29197	23.14049	6.104331	أدنى قيمة
6.611959	40.28940	7.916062	61.25027	24.17146	292.0938	531.4332	140.1120	الانحراف المعياري
288	264	264	253	253	150	144	117	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات الطالبة باستخدام EViews13 وStata17

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (1) نلاحظ عموماً أن متوسطات المتغيرات تعكس الأداء العام لمتغيرات الشمول المالي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة 2004-2021.

ثانياً: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

في سبيل دراسة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من جهة، ثم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لاجتناب مشكلة التعدد الخطي، وجب التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات بواسطة تحليل معاملات الارتباط بيرسون.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول (03-04): يبين الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	المتغير التابع GROWTH
NCB	-0.055770
NCBB	0.079567
ATMK	-0.107310
ATMA	0.080659
NDA	0.225808
NB	0.032249
NLA	0.128201

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام EViews13

يتضح من الجدول رقم (2) والملحق رقم (5) أن أغلب المتغيرات المستقلة لا تربطها علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% مع المتغير التابع GROWTH، ماعدا المتغير NDA أين تربطه علاقة ارتباط إيجابية مع GROWTH بلغت نسبة 22% بدلالة إحصائية، مما يشير إلى عدم وجود علاقات خطية مباشرة بين مؤشرات الشمول المالي ومتغير النمو الاقتصادي، وبالتالي عدم فعالية نماذج الانحدار الخطية التقليدية لتحليل التأثيرات بينها، وهو ما يعزز فكرة تطبيق النماذج الديناميكية.

الحدول (04-04): الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة

							المتغيرات
							NCB
					NCBB	0.943607	NCBB
				ATMK	0.894162	0.950578	ATMK
			ATMA	0.290991	0.353644	0.151875	ATMA
		NDA	0.791426	0.158463	0.276689	0.040922	NDA
	NB	0.712456	0.876503	0.598262	0.654689	0.500454	NB
NLA	0.739972	0.658588	0.693805	0.490354	0.434834	0.279910	NLA

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Eviews13

نلاحظ من الجدول رقم (4) عدم وجود علاقات قوية بين كل المتغيرات المستقلة ماعدا العلاقة بين المتغيرين NCB و NCBB أين كانت العلاقة بينهما قوية فافت نسبة 94%، وبين NCB و ATMK أين كانت العلاقة بينهما قوية وافت نسبة

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

95%، مما يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي بينهم قد تؤثر على نتائج تقدير معادلة الانحدار، مما ينبغي أخذه في الاعتبار في أثناء تفسير النتائج.

باقي المتغيرات يتضح من معاملات الارتباط الخطي أنه لا يوجد تعدد خطي بينها، فأعلى معامل ارتباط قدر بحوالي 89% بين المتغيرين NCBB وATMK ونسبة 87% بين المتغيرين ATMA وNB، أما باقي المعاملات فكلها كانت أقل من 80%.

ثالثاً: تحليل استقرارية المتغيرات

(1) اختبارات الاستقرارية

يبين الجدول رقم (1) اختبار Pesaran (2015, 2004) للاستقرارية بين الأفراد في بيانات بانل، حيث فرضية العدم تفيد أن المقاطع في بيانات بانل غير مرتبطة آنياً، وهو اختبار ضروري قبل اختيار المنهجية المناسبة سواء الجيل الأول لاختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك أو الجيل الثاني.

النتائج مبينة في الجدول الموالي، وبالتفصيل في الملاحق من (6) إلى (11).

الجدول (05-04): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	المتغيرات
0.0001	14.87654	GROWTH
0.0001	35.58897	NCB
0.0575	1.899565	NCBB
0.1253	82.68857	ATMK
0.0688	6.755386	ATMA
0.5672	0.572250	NB

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Eviews13

تبين النتائج أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار للمتغيرين GROWTH, NCB أقل من درجة المعنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونتجه لقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود ارتباط بين المقاطع (الدول)، هذا ما يوجهننا إلى استخدام اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة لهذه المتغيرات.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

أما المتغيرات NCBB, ATMK, ATMA, NB فإن القيمة الاحتمالية للاختبار فكانت أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بوجود استقلالية بين المقاطع، هذا ما يعني استخدام اختبارات الجيل الأول لجذر الوحدة لهذه المتغيرات. في حين أننا لم نتمكن من إجراء الاختبار للمتغيرين NDA, NLA بسبب فقدان كم كبير من البيانات لبعض الدول لهذين المتغيرين، وبالتالي يمكن اعتبارها ذات استقلالية آنية وتطبيق منهجيو الجيل الأول.

(2) اختبارات جذر الوحدة

الهدف من هذا اختبار هو الكشف عن استقرارية متغيرات الدراسة ومعرفة درجة تكاملها، حيث نقوم بتطبيق اختبار CIPS المنشور في ورقة Pesaran (2007) على متغيرات الدراسة NCBB, ATMK, ATMA, NB نظرا لوجود ارتباط بين المقاطع لهذه المتغيرات وهو أحد أهم اختبارات الجيل الثاني.

أما المتغيرات NCBB, ATMK, ATMA, NB والمتغيرين NDA, NLA فنطبق عليها اختبار فيليبس بيرون PP نظرا لوجود استقلالية بين المقاطع، وهو من أهم اختبارات الجيل الأول الذي يمتاز بحصانته وقوته القياسية، يدرس هذا الاختبار الاستقرارية من خلال النماذج الإحصائية الثلاثة وهي: Intercept، Trend and intercept، None.

الجدول (06-04): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الاختبار	النماذج	في المستوى	بعد الفرق الأول	القرار
NCBB	PP	باتجاه وقاطع	0.5227	0.0001	I(1)
		بقاطع	/	0.0001	
		دون اتجاه والا قاطع	/	0.0001	
ATMK		باتجاه وقاطع	0.9891	0.0001	I(1)
		بقاطع	/	0.0001	
		دون اتجاه والا قاطع	/	0.0001	
ATMA		باتجاه وقاطع	0.9942	0.0001	I(1)
		بقاطع	/	0.0001	
		دون اتجاه والا قاطع	/	0.0001	

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

I(1)	0.0001	0.5974	باتجاه وقاطع	CIPS	NB
	0.0001	/	بقاطع		
	0.0001	/	دون اتجاه والا قاطع		
I(1)	0.0001	0.0004	باتجاه وقاطع		NDA
	0.0001	0.4846	بقاطع		
	0.0001	/	دون اتجاه والا قاطع		
I(1)	0.0001	0.1310	باتجاه وقاطع		NLA
	0.0001	/	بقاطع		
	0.0001	/	دون اتجاه والا قاطع		
I(0)	/	<0.01	بقاطع	CIPS	GROWTH
I(1)	<0.01	>=0.10	بقاطع		NCB

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Eviews13

في ظل درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا، والقيم الاحتمالية لإحصائية τ الخاصة باختبار PP والقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت المبينة في الجدول رقم (6) والملاحق من (12) إلى (39)، يمكن تصنيف استقرارية المتغيرات كما يلي:

- المتغيرات المستقرة في مستواها الأصلي هي المتغير GROWTH لوحده بوجود حد ثابت في نموذج الإحصائي المستقر وبالتالي فهو متكامل من الدرجة 0.
- المتغيرات غير المستقرة، والتي استقرت بعد الفرق الأول، هي المتغيرات كل المتغيرات السبعة المتبقية، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

نتيجة لما سبق، فلا يمكن استكمال منهجية التكامل المشترك التي تعتمد على نفس درجة التكامل مثل اختبار بيدروني (من الجيل الأول) أو ويسترلاند (من الجيل الثاني)، لذلك نستخدم منهجية PANEL ARDL لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات التي لا تتأثر باختلاف درجات التكامل بين المتغيرات بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

رابعاً: اختبار التجانس

لأجل التحقق من فرضية تجانس ميول الانحدار في نماذج بانل لابد من القيام باختبارات التجانس والتي تجرى عادة باستخدام اختبار هاسيو (1986)¹ أو اختبار سوايبي (1970)². في دراستنا نقوم بإجراء الاختبار الثاني نظراً لقوته في حالة فقدان بعض البيانات (بانل غير المتوازن). حيث فرضيتنا هذا الاختبار كالتالي:

فرضية العدم: ميول المقاطع كلها متجانسة.

الفرضية البديلة: يوجد ميل (معلمة) واحدة على الأقل تختلف عن باقي الميول، وبالتالي بيانات بانل غير

متجانسة.

نتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (7) والملحق رقم (40).

الجدول (07-04): نتائج اختبارات التجانس

القيمة الاحتمالية	الإحصائية	الإحصائية
0.390	-0.859	الاختبار الأصلي
0.044	-2.014	الاختبار المصحح

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Stata 17

بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس معاملات الانحدار بين متغيرات الدراسة بدرجة معنوية 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.390، لكن بالنسبة للإحصائية المعدلة فإن القيمة الاحتمالية تساوي 0.044 أقل من درجة المعنوية 5%.

نتيجة لذلك، نقوم بتقدير نماذج ديناميكية تسمح باختلاف المعامل بدرجات تكامل مختلفة بين المتغيرات، مثل PANEL-ARDL، كما أنها تتضمن اختبارات تتحقق من وجود التكامل المشترك من عدمه.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج تقدير نماذج PANEL-ARDL

أولاً: اختبارات المفاضلة بين النماذج

بعد اختيار درجة التأخير المناسبة وهو $ARDL(1, 0)$ مقارنة بالتأخيرات الأخرى الخاضعة للاختبار، أي تأخير واحد للمتغير التابع ودون تأخير للمتغيرات المستقلة السبعة، نفاضل في هذه الخطوة بين مقدرات وسط المجموعة (MG)

¹ Khouiled, B. (2018). Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews. https://mpa.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf

² Pesaran, M. H., & Yamagata, T. (2008). Testing slope homogeneity in large panels. Journal of econometrics, 142(1), 50-93.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) ومقدرات التأثيرات الديناميكية الثابتة (DFE) بواسطة اختبار هوسمان، حيث تظهر النتائج المتحصل عليها حسب الجدول رقم (8) والملاحق رقم (41) إلى (45) ماييلي:

MG vs PMG: وجدنا أن $\text{Prob} = 0.999 > 0.05$ وبالتالي قبول فرضية العدم ومنه فالنموذج الملائم هو نموذج

وسط المجموعة المدمج (PMG).

DFE vs PMG: وجدنا أن $\text{Prob} = 0.999 > 0.05$ وبالتالي قبول فرضية العدم ومنه فالنموذج الملائم هو نموذج

وسط المجموعة المدمج (PMG).

الجدول (08-04): اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة PANEL ARDL

DFE	MG	PMG	المتغيرات	الفترة/الاختبار
-4.064563	-1442.103	-	NCB	المدى الطويل
13.1036	290.1867	6.2438	NCBB	
-	5.760463	0.6794	ATMK	
-	-8.855399	-	ATMA	
-	0.8989911	-	NDA	
0.154778	6.190403	-	NB	
-	-0.4846773	-	NLA	
-	-	0.0039226	GRPWITH (-1)	
-1.194001***	0.3921171	-0.7968145***	معامل تصحيح الخطأ	المدى القصير
3.854725	28449.4	3903.2	NCB	
36.9413	-3352.773	-	NCBB	
0.306668	4.237756	-	ATMK	
0.444528	-3.030461	1.8493	ATMA	
0.218301	-4.965629	-	NDA	
-	8.10553	-	NB	
0.526049	5.165201	-	NLA	
442.2481*	-878.2784	-	الحد الثابت	اختبار هوسمان
chi2 = 0.9999	chi2 = 0.0001	PMG vs		
chi2 = 0.9999	chi2 = 0.0300	PMG vs		

* معنوية عند 1 ٪. ** معنوية عند 5 ٪. *** معنوية عند 10 ٪.

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Stata17

نتيجة لما سبق، نجد أن النموذج المناسب لدراستنا والذي يسمح باختلاف علاقات الأجل القصير وتجميع العلاقات طويلة الأجل هو نموذج وسط المجموعة المدمج PMG في نتيجة متسقة مع اختبار التجانس سوايمي (1970)،

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

وذلك لأنه أعطى تقديرات أكثر اتساقا اعتمادا على اختبار هوسمان، وهذا ما يظهر جليا من الدلالة الإحصائية لمعاملات كل متغير، مع العلم أن هذا النموذج قد أقصى ثلاثة متغيرات مستقلة هي NDA, NB, NLA نظرا لفقدان كل المشاهدات في بعض البلدان العربية لهذه المتغيرات.

بعد التقدير بطريقة PMG تحصلنا على معلمات المدى القصير والمدى الطويل ومعلمة سرعة التعديل كما هو موضح في الجدول رقم (8) والملحق رقم (45)، وقبل تحليل ومناقشة النتائج نقدم الاختبارات التشخيصية اللازمة.

ثانيا: الاختبارات التشخيصية لنموذج PMG

كانت نتائج التقدير في مجملها جيدة، حيث كانت أغلب المعالم المقدرة معنوية إحصائيا، لكن قبل تحليل النتائج لابد من القيام بالاختبارات التشخيصية لبواقي التقدير للتأكد من جودة النموذج فيما يلي:

الجدول (09-04): الاختبارات التشخيصية

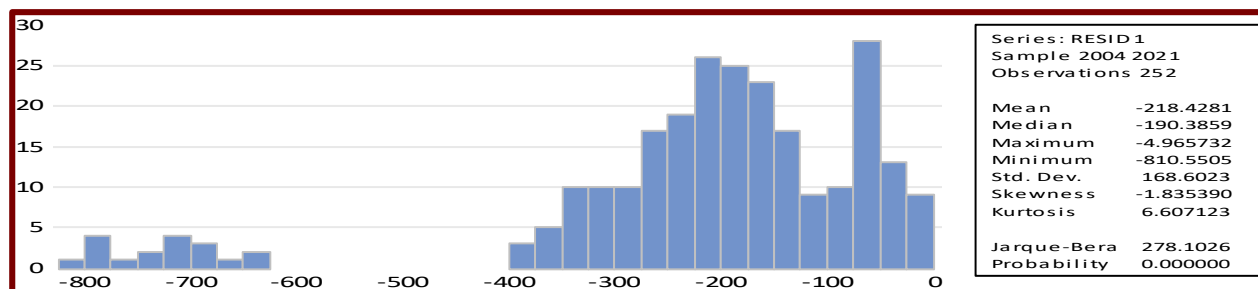
الاختبار	التوزيع الطبيعي	الارتباط الذاتي	ثبات التباين	الاستقلالية
الإحصائية	إحصائية chi2	إحصائية Q	اختبار BF	اختبار بيزاران
القيمة الاحتمالية	0.0001	0.995	0.2445	0.9999
				0.1195

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Stata17 & Eviews13

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يقرر اختبار جاك بيرا ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعيا أم لا؟ حيث قبول فرضية العدم يعني أن البواقي تتوزع طبيعيا وهو شرط ضروري في العينات الصغيرة. لكن نلاحظ من القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5% أنها لا تتوزع طبيعيا مثلما هو مبين في الجدول رقم (09-04) والملحق رقم (49) و(50)، لكن الإشكال ليس مطروح بقوة طالما أن العينة كبيرة بالقدر الكافي (252 مشاهدة) الذين يضمن اعتدال توزيع المعاملات كما يظهر من شكل التوزيع الجرسى في الشكل أدناه.

الشكل (09-04): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Eviews13

ب- اختبار الاستقلالية

يبين اختبار بيزاران مدى استقلالية الأخطاء بين المقاطع بعد التقدير، حيث قبول فرضية العدم تعني عدم وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع (الدول)، من النتائج المبينة في الجدول رقم (9) والملحق رقم (52) يظهر أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار تساوي 0.1195 وهي أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على استقلال الأخطاء بين المقاطع وهو المطلوب.

ت- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء تجري اختبار مصور الارتباط الذي تنص فرضية العدم لإحصائية Q عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير. من خلال الجدول رقم (9) والملحق رقم (51) نستخدم التأخير السادس الذي يمثل ثلث العينة المطلوب في الاختبار، النتيجة أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Q تساوي 0.995، وهي أكبر من 5% درجة المعنوية وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ث- اختبارات ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار براون-فورسايت واختبار ليفيني وجود ثبات أو اختلاف تباين الأخطاء بين المقاطع أو الأزمنة، حيث تنص فرضية العدم تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء. يظهر من الجدول رقم (9) والملحقين رقم (47) و(48) أن تباين الأخطاء متجانس باعتبار الزمن حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي تساوي 0.9999 وهي أكبر من 5% درجة المعنوية وبالتالي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير، كما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار الخاص بتباين الأخطاء باعتبار المقاطع يساوي 0.2445 وهو أكبر من 5% درجة المعنوية وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الأخطاء باعتبار المقاطع.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

نقوم في هذا العنوان بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، ثم ربطها بفرضيات الدراسة وتلخيص نتائج الدراسة التطبيقية.

أولاً: التحليل الإحصائي للنتائج

من خلال ما سبق يمكن كتابة المعادلة المقدرة للنموذج المجمع بالصيغة أدناه مع رصد الملاحظات التالية:

$$GROWTH_t = -0.746331 * NCB_t + 6.24382 * NCB_{t-1} + 0.679493 * ATMK_t - 0.596581 * ATMA_t + 0.0039226 * GROWTH_{t-1}$$

أ- تحليل العلاقة طويلة الأجل للنموذج المجمع

على حسب بيانات الجدول رقم (8)، فإن مؤشرات الشمول المالي لعينة الدول العربية المدرجة في دراستنا تنوعت تأثيراتها بين الإيجابية والسلبية وعدم التأثير على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2021، حيث إن زيادة NCB بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو بـ 0.746% في عينة الدول العربية بافتراض ثبات العوامل الأخرى، لكن هذا الأثر غير معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.451 والتي تتجاوز درجة المعنوية 5%.

أما المتغير NCBB فتأثيره إيجابي، حيث زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو بـ 6.243% في عينة الدول العربية بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.002 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

أيضا تأثير المتغير ATMK إيجابي، فزيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو بـ 0.679% في عينة الدراسة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

في حين أن زيادة المتغير ATMA بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو بـ 0.596% في عينة الدول العربية بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

ب- تحليل العلاقة الديناميكية في الأجل القصير للنموذج المجمع

الملاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ المعطى في الجدول رقم (8) قيمته سالبة وذو دلالة إحصائية باعتبار القيمة الاحتمالية لإحصائية Z تساوي 0.0001، وبالتالي وجود آلية لتصحيح الخطأ في نموذج عينة الدول العربية مجتمعة، حيث تبلغ سرعة تصحيح الاختلال عن التوازن حوالي 79%، عندئذ يكون قبول نموذج تصحيح الخطأ بمثابة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وعليه يمكن القول إن حوالي 79% من اختلالات الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني، وبالتالي العودة إلى العلاقة التوازنية تكون في فترة سنة واحدة وثلاثة أشهر تقريبا، وهذا يعبر عن سرعة جيدة للعودة إلى الوضع التوازني في حالة وجود صدمات تزيح اقتصاديات الدول العربية لعينة الدراسة، والتي شهدت في فترة الدراسة أزمات متنوعة أثرت عليها مثل الأزمة المالية العالمية 2008، وانهييار أسعار النفط سنتي 2008 و2014، ساهمت في اختلال العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي عن وضعها التوازني، نتيجة لذلك متغيرات النموذج في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازنية في الأجل الطويل.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

ت- تحليل العلاقات الديناميكية في الأجل القصير للنماذج الفردية

من خلال الجدول رقم (10) والملحق رقم (46)، فإن حد تصحيح الخطأ لكل الدول العربية سالب وذو دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% ماعدا دولتي الكويت والإمارات المتحدة التي لم يكن لمعامل تصحيح الخطأ الخاصة بهما دلالة إحصائية، بمعنى أن هناك آلية لتصحيح الخطأ في هذه الدول لكن بنسب متفاوتة، سجلت أسرعها لدولة لبنان بنسبة 154% من اختلالات الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني، وسجلت أقلها لدولة السعودية بنسبة اقتربت من 29%.

الجدول (10-04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة

الدول	قيمة المعلمة	إحصائية Z	القيمة الاحتمالية
الجزائر	-0.4635084	-1.85	0.064
مصر	-0.5490601	-2.50	0.012
الكويت	-0.1462955	-1.56	0.119
المغرب	-0.9815576	-3.76	0.0001
عمان	-0.5379333	-3.92	0.0001
قطر	-0.9025924	-4.05	0.0001
العراق	-0.5939674	-2.21	0.027
الأردن	-0.9945167	-4.25	0.0001
لبنان	-1.54689	-5.33	0.0001
ليبيا	-0.6892244	-2.58	0.010
السعودية	-0.2897912	-2.68	0.007
تونس	-1.564794	-5.84	0.0001
الإمارات	-0.2140198	-1.29	0.199
السودان	-0.4698074	-5.49	0.0001
سوريا	-1.313145	-4.69	0.0001
اليمن	-1.491928	-5.43	0.0001

المصدر: إعداد الطالبة باستخدام Stata17

ثانيا: التحليل الاقتصادي للنتائج

نحاول تفسير تأثير مؤشرات الشمول المالي التي تمارسها على معدلات النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2004-2021. حيث استخدمنا نموذجاً قياسياً يعتمد على بيانات بانل غير المتوازنة من نوع PMG.

أ- عدم تأثير عدد الفروع البنكية لكل 1000 كلم²

تشير النتائج إلى أن هناك عدم تأثير لعدد الفروع البنكية لكل 1000 كلم² على معدل النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، وهذا يعني أن انتشار الفروع البنكية على مستوى المساحة الجغرافية لا يعتبر عاملاً مهماً لتحفيز النمو الاقتصادي في الدول العربية في فترة الدراسة، يمكن تفسير هذه النتيجة بعدة عوامل:

- البعد الجغرافي للفروع البنكية قد لا يكون له تأثير كبير إذا كانت الكثافة السكانية في المناطق الجغرافية المستهدفة منخفضة، أو إذا كان الوصول إلى الخدمات البنكية لا يعتمد على القرب المكاني (مثل الاعتماد على الخدمات الرقمية أو الإلكترونية).

- وجود الفروع في المناطق الريفية أو النائية غير كاف لتأمين مساهمة حقيقية في النمو الاقتصادي بسبب ضعف الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية في تلك المناطق.

- قد يكون تركيز الفروع البنكية في منطقة جغرافية معينة مساهم في ارتفاع المؤشر لكنه لا يساهم حقيقة في تقديم خدمات مالية فعالة من خلال الوصول إلى شرائح واسعة من السكان.

- وقد يكون هناك تشبع للسوق في بعض الدول، حيث وصولها إلى مستوى من التغطية البنكية كافٍ يؤدي إلى عدم تأثير أي زيادة في عدد الفروع إلى زيادة في الاستثمار أو القروض أو الادخار.

- عامل آخر قد يكون سبباً في عدم أهمية هذا المؤشر كمؤثر في النمو الاقتصادي وهو التفاوت في كفاءة الفروع البنكية بين دول عينة الدراسة، مما يظهر في النموذج القياسي على أنه غير معنوي إحصائياً.

ب- التأثير الإيجابي لعدد الفروع البنكية لكل مئة ألف شخص

تشير النتائج إلى أن هناك تأثير إيجابي لعدد الفروع البنكية لكل مئة ألف شخص على معدل النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، وهذا المؤشر يعكس مدى توافر الخدمات البنكية للفرد، وهو أكثر ارتباطاً بمفهوم الشمول المالي الحقيقي مقارنة بالمؤشر الأول، حيث يركز على التغطية السكانية بدلاً من التغطية الجغرافية.

التأثير الإيجابي يعني أن زيادة عدد الفروع البنكية بالنسبة للسكان يساهم في تسهيل الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، مما يدعم الأنشطة الاقتصادية ويعزز الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يدفع عجلة النمو الاقتصادي، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدة عوامل:

- التأثير الإيجابي يتماشى مع الفرضية القائلة بأن تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات البنكية يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

- كما أن زيادة عدد الفروع تسهل حصول الأفراد والمؤسسات على القروض، مما يدفع الاستثمار والإنفاق وبدوره يحفز النمو.
- في الجهة المقابلة، يشجع وجود فروع بنكية أكثر الأفراد على الادخار، مما يزيد من المدخرات المتاحة للاستثمار وبالتالي دفع عجلة النمو.
- ارتفاع عدد الفروع البنكية لكل فرد، يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية والعمليات المالية، مما يقلل التكاليف ويحسن كفاءة الاقتصاد ككل.

ت- التأثير الإيجابي لعدد الصرافات الآلية لكل 1000 كلم²

- تشير النتائج إلى أن هناك تأثير إيجابي لعدد الصرافات الآلية لكل 1000 كلم² على معدل النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، هذا المؤشر يعكس التوزيع الجغرافي للصرافات الآلية عبر المساحات الجغرافية لدول عينة الدراسة، وهو مؤشر على مدى انتشار البنية التحتية المالية في المناطق المختلفة، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية.
- التأثير الإيجابي يشير إلى أن انتشار الصرافات الآلية على نطاق واسع جغرافيا يسهل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة عمليات السحب ودفع الفواتير عن بعد، وهو ما يدعم الأنشطة الاقتصادية خصوصا في المناطق التي قد تكون الخدمات البنكية التقليدية غير متاحة فيها، كما يمكن وضع التفسيرات التالية:
- التوسع الجغرافي في عدد الصرافات له دور في تعزيز النشاط الاقتصادي خاصة في المناطق النائية أو الأقل تنمية من خلال توفير خدمات مالية تسهم في تحسين الاستهلاك والادخار وحتى الاستثمار وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي.
 - كما يسهل توافر الصرافات الآلية عمليات السحب والإيداع، مما يشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، وبالتالي يدفع عجلة النمو الاقتصادي.
 - أيضا، يساهم انتشار الصرافات الآلية في تقليل التكاليف المعاملاتية، مما يزيد من كفاءة وأداء الاقتصاد عموما.

ث- التأثير السلبي لعدد الصرافات الآلية لكل مئة ألف شخص

- على عكس النتيجة السابقة، وجدنا أن هناك تأثير سلبي لعدد الصرافات الآلية لكل مئة ألف شخص على معدل النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، يعكس هذا المؤشر مدى توافر الصرافات الآلية بالنسبة إلى الأفراد، وهو مؤشر يركز على الكثافة السكانية وليس الانتشار الجغرافي مثل المؤشر السابق، لكن تأثيره السلبي على النمو يرتبط بعدة عوامل أهمها:

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

- في بعض الحالات، يؤدي التوسع في الصرافات الآلية إلى تشجيع استخدام النقد بدلا من تشجيع أدوات مالية أخرى (مثل البطاقات المصرفية أو الحسابات الرقمية) التي يمكن أن تكون أكثر تأثيرا في تعزيز النمو الاقتصادي.
- من جهة أخرى، قد يكون انتشار الصرافات الآلية بشكل كبير لكنه لا يقدم خدمات مالية متقدمة (مثل المعاملات الإلكترونية)، بالتالي يبقى دورها محدودا في تعزيز الإنتاجية الاقتصادية.
- الدول ذات الكثافة العالية للصرافات مقارنة بعدد السكان مثل دول شمال إفريقيا، قد تعاني من ضعف استخدام هذه الخدمات بشكل فعال نتيجة لضعف الثقافة المالية أو اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على القطاعات الموازية، مما يحد من أثر الصرافات على النمو الاقتصادي.
- في بعض الدول مثل دول الخليج، قد يكون عدد الصرافات بالنسبة لعدد الأفراد أكبر من الحاجة الفعلية لها مما يعني تشبع في السوق، وهذا قد يؤدي إلى استنزاف الموارد دون عائد اقتصادي كبير.
- للتوزيع غير المتجانس دور كبير في التأثير السلبي لكل وحدة صراف آلي إضافي، حيث تركزها في المناطق الحضرية يؤدي إلى استفادة فئة محددة من السكان من هذه الخدمات، بينما لا يستفيد منها غالبية السكان خاصة في المناطق الريفية والنائية.
- أهم عامل يجعل من تأثير هذا المؤشر سلبيا على النمو، الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها أغلب الدول العربية مما يعيق النمو الاقتصادي مهما كانت مؤشرات الشمول المالي مرتفعة، مثل ضعف تنافسية المؤسسات، ارتفاع معدلات البطالة، عدم الاستقرار السياسي وغيرها، والتي تلغي أي تأثير إيجابي لزيادة عدد الصرافات الآلية.

خلاصة الفصل الرابع:

تم خلال هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في 16 دولة عربية خلال الفترة من 2004 إلى 2021. وبالاعتماد على نموذج قياسي قائم على بيانات بانل غير المتوازنة من نوع PMG، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تأثير الفروع البنكية لكل 1000 كلم²، أشارت النتائج إلى غياب تأثير لعدد الفروع البنكية لكل 1000 كيلومتر مربع على معدل النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، مما يدل على أن الانتشار الجغرافي للفروع البنكية ليس عاملاً جوهرياً في تعزيز النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- تأثير الفروع البنكية لكل 100 ألف شخص، حيث أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي لعدد الفروع البنكية لكل 100 ألف شخص على معدل النمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية توفر الخدمات البنكية للأفراد. يُعتبر هذا المؤشر أكثر ارتباطاً بمفهوم الشمول المالي الفعلي، حيث يركز على التغطية السكانية بدلاً من التغطية الجغرافية.
- تأثير أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم²، كشفت النتائج عن تأثير إيجابي لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن التوزيع الجغرافي للصرافات الآلية يعزز البنية التحتية المالية، خاصة في المناطق الريفية والنائية.
- تأثير أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص، أظهرت الدراسة تأثيراً سلبياً لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص على النمو الاقتصادي. يعكس هذا المؤشر مدى توفر الصرافات الآلية بالنسبة للأفراد ويركز على الكثافة السكانية، إلا أن التأثير السلبي قد يكون مرتبطاً بعوامل أخرى غير مباشرة.



الخاتمة

الخاتمة

تحقيق تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم يمثل هدفًا جوهريًا تتطلع إليه السياسات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا من خلال تعزيز الأداء الاقتصادي، الذي يتجلى في ارتفاع معدلات النمو. ومع ذلك، فإن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب توافر مجموعة من الشروط الأساسية والمقومات الضرورية، من أبرزها وجود نظام مصرفي متطور وحديث يقوم على دعم مفهوم الشمول المالي.

وقد أوضحت الدراسات أن الشمول المالي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانخراط بفعالية في الأنشطة الإنتاجية. كما أن دمج الفئات المحرومة والمهمشة في النظام المالي الرسمي يسهم في زيادة قدرتها على الادخار والاستثمار، ما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق نمو أكثر شمولًا واستدامة.

ومع ذلك، يتطلب تحقيق الشمول المالي مواجهة تحديات عدة، تشمل تحسين البنية التحتية المالية، تعزيز الثقافة المالية، وتقليل التفاوت في الوصول إلى الخدمات المالية بين الفئات السكانية المختلفة. لذا، فإن الاستثمار في التكنولوجيا المالية، وتطوير سياسات شاملة ومتكاملة، يعدان من الركائز الأساسية لتمكين الشمول المالي وتحقيق أثره الإيجابي في النمو الاقتصادي.

استنادًا إلى ما سبق، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي على المدين القصير والطويل، مع تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بينهما. ولتحقيق هذا الهدف والإجابة على الإشكالية الرئيسة المتمثلة في دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل البحث، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة.

تناول الفصل الأول الإطار النظري للشمول المالي من مختلف جوانبه، بالإضافة إلى استعراض مفاهيم النمو الاقتصادي وأبرز نظرياته، مع مناقشة الأفكار النظرية التي تربط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. أما الفصل الثاني فركز على عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. في حين خصص الفصل الثالث لتقديم قراءة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول العربية، إلى جانب التطرق إلى التأصيل النظري للمنهجية والطرق المستخدمة في الدراسة. وأخيرًا، اختص الفصل الرابع بعرض نتائج القياس وتحليلها من النواحي الإحصائية والاقتصادية، مع مناقشة تلك النتائج بشكل مفصل.

بناءً على ذلك، سيتم في نهاية الدراسة عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها، إلى جانب تقديم التوصيات والمقترحات، واستعراض آفاق البحث المستقبلية.

أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال ما تم إنجازه في هذه الدراسة من بحث وتحليل، تم التحقق من صحة بعض فرضيات الدراسة، في حين تبين عدم صحة البعض الآخر. وجاءت النتائج على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** يؤدي تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين وصول الأفراد إلى التمويل والخدمات البنكية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، هي فرضية صحيحة.

حيث ان الشمول المالي يُعتبر من الأدوات المهمة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة النشاط الاقتصادي فعندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية، يزيد استثمارهم وإنتاجهم مما يرفع النشاط الاقتصادي العام، كذلك يتيح الشمول المالي للأفراد إدارة أموالهم بشكل أفضل والاعتماد على حلول مالية رسمية بدلاً من غير الرسمية، مما يعزز من استقرارهم المالي وتقليل الفقر وعدم المساواة.

- **الفرضية الثانية:** تؤثر أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم² والتي يرمز لها بـ (ATMK) تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، هي فرضية صحيحة، حيث يعكس هذا المؤشر التوزيع الجغرافي للصرافات الآلية عبر المساحات الجغرافية لدول عينة الدراسة، وهو مؤشر على مدى انتشار البنية التحتية المالية في المناطق المختلفة، بما في ذلك المناطق الريفية والناحية. التأثير الإيجابي يشير إلى أن زيادة أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم² بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو بـ 0.679% في عينة الدراسة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

- **الفرضية الثالثة:** تؤثر أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف شخص بالغ والتي يرمز لها بـ (ATMA) إيجابياً على النمو الاقتصادي، تم نفي هذه الفرضية، حيث وجدنا أن زيادة أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو بـ 0.596% في عينة الدول العربية بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

- **الفرضية الرابعة:** يؤثر عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم² والتي يرمز لها بـ (NCB) بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهي فرضية تم نفيها في الدراسة. حيث وجدت الدراسة أن زيادة NCB بوحدة واحدة تؤدي

إلى انخفاض معدلات النمو بـ 0.746% في عينة الدول العربية بافتراض ثبات العوامل الأخرى، لكن هذا الأثر غير معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية Z التي تساوي 0.451 والتي تتجاوز درجة المعنوية 5%.

- **الفرضية الخامسة:** تؤثر زيادة عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف شخص بالغ ب والتي يرمز لها ب (NCBB) شكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهي فرضية صحيحة. حيث تؤدي زيادة عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف شخص بالغ بوحدة واحدة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 6.243% في عينة من الدول العربية، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي، حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Z تساوي 0.002، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

ثانياً: نتائج الدراسة:

- (1) **النتائج النظرية:** من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها النظري نذكر ما يلي:
 - يُعتبر الشمول المالي جزءاً من حركة عالمية تهدف إلى دمج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في النظام المصرفي الدولي. يتم ذلك من خلال تحقيق هدف بسيط يتمثل في تمكين كل فرد في العالم من امتلاك حساب مصرفي نشط في مؤسسة مالية رسمية، يُستخدم لأغراض الإيداع، السحب، والادخار.
 - يعتمد الشمول المالي على مجموعة من المؤشرات التي تساعد في تشخيص حالة القطاع المالي وتقييم مدى وصول الخدمات المالية إلى مختلف فئات المجتمع. تتضمن هذه المؤشرات قياس نسبة الأفراد والشركات التي يمكنها الوصول إلى الحسابات المصرفية، وكذلك مدى استفادتهم من خدمات مثل الإيداع، السحب، القروض، والتأمين. كما تشمل تقييم القدرة على الوصول إلى القروض الصغيرة والمتوسطة، والحلول المالية الرقمية، ومدى تنوع هذه الخدمات ومدى ملاءمتها لاحتياجات الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة.
 - يُعتبر النمو الاقتصادي العامل الحاسم في تحديد قوة أو ضعف الاقتصاد، حيث يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقرار المالي. يعد النمو الاقتصادي مؤشراً رئيسياً على مدى تقدم الدول في تحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستثمار في القطاعات المختلفة. من خلاله، يمكن قياس فعالية السياسات الاقتصادية ونجاحها في دعم القطاعين العام والخاص، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر في رفاهية الأفراد والمجتمع بشكل عام.
 - عند دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تبين أن الشمول المالي يُعد أداة فعالة ومؤثرة في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيزه. فقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية التي فحصت العلاقة بين

مؤشرات الشمول المالي مثل عدد الحسابات المصرفية، ووفرة الخدمات المالية، وتغطية التأمين، أن زيادة الوصول إلى هذه الخدمات يساهم بشكل كبير في تحسين القدرة الإنتاجية للأفراد والشركات. يُعتبر الشمول المالي محفزاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي، حيث يعزز فرص الاستثمار ويشجع على ريادة الأعمال من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات. بالإضافة إلى ذلك، يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تسهيل الوصول إلى أدوات توفير والائتمان، مما يقلل من الاعتماد على المصادر غير الرسمية. بناءً على هذه النتائج، أصبح تحقيق الشمول المالي هدفاً استراتيجياً تسعى العديد من الدول لتحقيقه، بهدف الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وخلق بيئة اقتصادية أكثر عدالة وشمولاً لجميع الفئات.

- أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً بالشمول المالي في إطار سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تحقيق استقرار مالي يعزز من النمو الاقتصادي ويُحسن من مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الفئات. ويُعتبر الشمول المالي أداة استراتيجية لتمكين الأفراد من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تُساهم في تحسين ظروفهم المعيشية، مثل الحسابات البنكية، القروض الصغيرة، خدمات التأمين، وبرامج الادخار.

- إن توفير الخدمات المالية الميسرة يسهل على الأفراد، سواء في المدن أو المناطق الريفية، الانخراط في الاقتصاد الرسمي بدلاً من الاعتماد على الأنظمة المالية غير الرسمية. كما يساعد في تعزيز الاندماج المالي للأفراد الذين كانوا في السابق خارج النظام المالي، مما يفتح لهم الفرص للاستثمار الشخصي وتطوير مشاريعهم الصغيرة. علاوة على ذلك، يُساهم الشمول المالي في تحسين الاستقرار المالي للفئات الضعيفة من خلال تعزيز قدرتهم على الادخار لمواجهة الطوارئ أو التقاعد، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي. كما يساعد على تعزيز المساواة الاقتصادية من خلال توفير فرص مالية متكافئة لجميع الأفراد بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم الجغرافي. بالإضافة إلى هذه الفوائد المباشرة، يُعد الشمول المالي محركاً مهماً للتنمية المستدامة، حيث يساهم في زيادة الإنتاجية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعزز من قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تحسين الوصول إلى الموارد المالية المخصصة لتمويل المشاريع التنموية.

(2) النتائج التطبيقية

يمكن تلخيص ما توصلت له الدراسة من نتائج في شقها التطبيقي يمكن مناقشتها في النقاط التالية:

- التركيبة السكانية: تلعب التغطية الجغرافية للفروع البنكية دوراً ضعيفاً في الدول ذات الكثافة السكانية العالية في المدن والمناطق الحضرية، حيث لا تعتمد الخدمات البنكية بشكل كبير على انتشارها الجغرافي.

- التحول الرقمي: انتشار التكنولوجيا المالية قد يقلل من أهمية التوزيع الجغرافي للفروع البنكية، لأن الخدمات البنكية أصبحت أكثر رقمنة وأقل اعتماداً على الفروع المحسوسة.
- تفاوت التنمية الاقتصادية: المناطق الجغرافية التي تغطيها الفروع البنكية قد تكون في دول أو مناطق تعاني من ضعف في البنية التحتية الاقتصادية، مما يحد من تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- جودة الخدمات البنكية: تلعب جودة الخدمات المالية المقدمة وعدد المستفيدين أهمية أكبر من عدد الفروع البنكية بحد ذاتها.
- خصائص الدول: تتفاوت الدول العربية في مستوى التنمية، البنية التحتية، السياسات الاقتصادية والخصائص الديمغرافية، مما قد ينعكس سلباً على تأثير عدد الصرافات الآلية على النمو.
- نوعية الخدمات المالية: قد لا يكفي وجود عدد كبير من الصرافات الآلية مقابل أن تكون هذه الخدمات ذات جودة منخفضة أو غير متاحة بسبب أو لآخر كارتفاع أسعارها.
- التكامل مع الخدمات المالية الأخرى: ينبغي أن تكون الصرافات الآلية جزءاً من نظام مالي متكامل يشمل البنوك، شركات التأمين، وغيرها من المؤسسات المالية لكي يصبح للشمول المالي معنى حقيقي وارتباط إيجابي بمعدلات النمو.
- أهمية الوصول إلى الخدمات المصرفية: النتيجة التي حصلنا عليها حول تأثير عدد الفروع البنكية لكل مئة ألف شخص تؤكد أهمية تسهيل وصول الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة إلى الخدمات المصرفية، هذا الوصول يسهل حصول الأفراد على القروض، إدارة مدخراتهم، تحويل الأموال ودفع الفواتير، مما يدعم النشاط الاقتصادي.
- أبعاد أخرى للشمول المالي: كثافة الفروع البنكية جغرافياً والصرافات الآلية لكل فرد لم تؤثر بشكل كبير على النمو أو تأثيرها السلبي يشير إلى أن وجود أبعاد أخرى للشمول المالي أخذها في الاعتبار يوضح مسالك أخرى لدعم النمو الاقتصادي في الدول العربية، مثل استخدام القنوات الرقمية، تنوع المنتجات المصرفية، بيئة الأعمال بشكل عام، نشاط أسواق المال والبورصات ... تؤثر بشكل أكبر على النمو الاقتصادي.
- الدور المتكامل للسياسات: النتائج التي حصلنا عليها تشير إلى أن زيادة عدد الفروع البنكية وحدها قد لا تكون كافية لتحقيق الشمول المالي الكامل وتعزيز النمو الاقتصادي، بل هي بحاجة إلى سياسات اقتصادية وسياسية وتنظيمية متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتشجيع الابتكار في الخدمات المالية، وتعزيز التعليم ونشر الثقافة المالية في المجتمع.

- أخيراً، يعكس عدد الصرافات لكل ألف كلم² تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية أو ذات التغطية الضعيفة، مما يدعم النمو الاقتصادي من خلال سد الفجوات الجغرافية، في المقابل يظهر مؤشر عدد الصرافات لكل مئة ألف شخص أن التركيز على توافر الصرافات للأفراد دون النظر إلى جودة استخدامها أو الحاجة الفعلية لها يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث إن التوسع المفرط قد يكون غير فعال في ظل بيئة اقتصادية تفتقر إلى التكامل المالي أو الثقافة المالية المتقدمة.

ثالثاً: التوصيات

- تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال دعم السلطات الوطنية في تحسين اللوائح والأدوات اللازمة لتوسيع نطاق الخدمات المالية، وزيادة الوعي المالي في المنطقة، وتعزيز التعاون بين السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية المعنية.
- تعزيز دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي. يمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية أن تسهم بشكل أكبر في تحقيق هذا الهدف من خلال تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بتكاليف معقولة تلبي احتياجات الأفراد، مع مراعاة المتطلبات والظروف الخاصة بكل دولة، وتوفير معلومات كافية للعملاء. كما توصي الدراسة بدعم جهود الجهات الإشرافية في تكثيف الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
- تعزيز الحماية المالية للمستهلك من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وتعريفه بالمزايا والمخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية، وضمان حماية بيانات العملاء. كما يتطلب ذلك وضع نظم رقابة فعالة تحافظ على حقوقهم، مما يسهم في استعادة الثقة في النظام المصرفي.
- إيلاء أهمية خاصة لقضايا التثقيف والتوعية المالية، مع التركيز على تعزيز وصول المرأة والشباب إلى الخدمات المالية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعزيز التحول الرقمي واعتماد الابتكارات التكنولوجية في العمليات المصرفية بهدف تحسين الإنتاجية، وزيادة الربحية، وتقليل التكاليف، مع جعل العمليات المصرفية أكثر سرعة وكفاءة وسهولة للمستخدمين.

- ينبغي على السلطات المالية والمصرفية في الدول العربية تطوير قاعدة بيانات محلية شاملة توفر بيانات مالية ومصرفية دقيقة وموسعة وتفصيلية. هذه البيانات ستسهم في تمكين الباحثين من دراسة أوضاع كل بلد عربي بشكل منفرد، مما يتيح لمتخذي القرار اتخاذ قرارات أكثر موضوعية تستند إلى معلومات دقيقة وموثوقة.

رابعاً: آفاق الدراسة

- من خلال معالجة إشكالية هذه الدراسة الخاصة بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 2004-2021، قد تسلط الضوء على عدد من الآفاق المستقبلية للبحث. يمكن اقتراح أهمها كما يلي:
- تحليل العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج إحصائية متقدمة.
- دراسة التأثير غير المباشر للشمول المالي على رأس المال البشري والابتكار.
- أثر الشمول المالي على الفئات المهمشة مثل النساء والشباب في الدول العربية.
- دور الابتكارات التكنولوجية مثل البنوك الرقمية والدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

1. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
2. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.
3. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. جيمس جوارتي، ريجار داستروب، الاقتصاد الكلي "الاختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
5. حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة 1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
6. حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
7. ز. ف. سوكولنسيكي، ترجمة: عارف دليلة، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي الرجوازي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
8. غازي عناية، تمويل التنمية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
9. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية – تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
11. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
12. عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
13. عقبة عبد اللاوي، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.

14. علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
 15. كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات (رؤية جديدة لنظام عالمي جديد)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
 16. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
 17. مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
 18. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
 - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
 19. هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
 20. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005.
 21. روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.
 22. روبرت لافون، ترجمة: نادي خيري، التنمية الاقتصادية، الناشر للطبعة العربية، جنيف، 1977.
 23. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
 24. طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- أطروحات الدكتوراه

25. أبو دية ماجد، محمود محمد، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2016.
26. الأمين بلهوشات، محمد، أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022-2023.
27. الحرتسي حميد، عبد الله، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل تفعيل في أفق 2025)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014.
28. بقاص، صافية، البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019-2020.
29. بدر عجور، حنين، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2017.
30. بشيشي، وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020-2021.
31. بورداش، شهرزاد، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.

32. بوعزالة محمد، نجلة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2015-2016.
33. بروك، داودي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر للفترة 1967 إلى 2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017-2018.
34. بناي، فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
35. بودخد كريمة، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016.
36. خربوش محمد، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي مالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2020.
37. داودي بروك، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر للفترة 1967 إلى 2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017-2018.
38. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.

39. صبيان طارق سعيد، الشمول المالي في العراق وتأثيره في دعم الاستقرار المصرفي في ظل نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2020.
40. صافية بقاص، البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019-2020.
41. صونية شتوان، تحليل علاقة تمويل المؤسسات المتكثرة بالنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016.
42. شهرزاد بورداش، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017.
43. شهنواز بوقريبة، المؤسسات والنمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الكلي المطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.
44. شين لزهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.
45. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

46. شنوف حكيم، العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2012)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014-2015.
47. عبد الحليم بن سعدة، دراسة تحليلية قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022.
48. عليوة علي، تكييف أدوات السياسة المالية للدول النامية مع متطلبات التحرير المالي - دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل لعينة مكونة من 26 دولة نامية خلال الفترة (1995-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020/2021.
49. قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة من 1980-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2016.
50. كمال شريط، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.
51. مولاي بوعلام، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015-2016.

52. نادية مسعودي، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2012، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020.
53. وهيبة شحات، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021-2022.
54. حريش ناجي، آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013.
55. فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- المجالات والدوريات
56. نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 11، ال عدد 10، جامعة بني سويف، مصر، جانفي 2021
57. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، مجلة الكترونية، جويلية 2020
58. مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، أفريل 2020.

59. عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، جوان 2020
60. احمد علي حسن علي، أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا منذ عام 2005، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 44، العدد 2، أبريل 2022.
61. كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، الجزائر، 2019.
62. أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، عدد خاص، 2021.
63. صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
64. ابتسام علي حسن وآخرون، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 124، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2020.
65. كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، جامعة كربلاء، العراق.
66. رمضان عارف، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، جامعة جنوب الوادي، جانفي 2020، مصر.
67. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، و أفع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 2021.
68. أسماء احمد عزيز أحمد، زهراء أحمد النعيمي، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، جامعة تكريت، 2022، العراق.

69. نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، جامعة خميس مليانة، سبتمبر 2019، الجزائر.
70. أمينة عثمانية، كاميليا بولقمح، الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي- دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2020.
71. بلحشر عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2022.
72. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
73. صليحة فلاق، سامية شارف، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، جامعة باتنة، جوان 2019، الجزائر.
74. بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة أكلي محند البويرة، 2019، الجزائر.
75. كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة 2010-2016)، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 30، جامعة كربلاء، افريل 2022، العراق.
76. سميحة خنوس، حسان جايدر، تصنيف الدول العربية باحتساب مؤشرات الشمول المالي باستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 2، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021.
77. بن موسى محمد، أثر المعرفة ومحو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ديسمبر 2018.
78. فلاق صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ديسمبر 2019.

79. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي (دراسة مقارنة: الجزائر - تونس - المغرب)، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.
80. عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي -الاقتصاديات العربية نموذجاً-، مجلة بيت المشورة، العدد 08، قطر، أبريل 2018.
81. حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020.
82. رضا مصطفى حسن البدوي، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 39، العدد 02، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019.
83. محمود رجب محمود، تفعيل دور الشمول المالي في التأثير على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لإستراتيجية التنمية 2030، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59، العدد 03، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، أبريل 2022.
84. سيف علي حسن، وفاء حسين الحيدري، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي / بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، جامعة بغداد، العراق، 2021.
85. أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2021.
86. قريط عبد الباقي، هبال عادل، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا- دراسة قياسية باستخدام نماذج بيانات البانل خلال الفترة (2000-2020)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022.
87. نمير أمير الصائغ، بسمة عيسى الهسنياني، المتغيرات الاقتصادية والمالية وأثرها في التراكم الرأسمالي في لبنان للمدة (1990-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 4، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2023.

88. جعفر محمود علوش باقر، حساب معدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلد واسط للعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 31، 2015.
89. أحمد زكان، دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة ثلاث دول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، مجلد 3، جامعة الجزائر، 2008.
90. زهراء أحمد النعيمي، تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاد، المجلد 3، العدد 40، 2018.
91. ميموني ياسين، بسويح منى، بوخاري خيرة، نمذجة قياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو في السعودية خلال الفترة (2004-2020)، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 01، 2022.
92. السيد صلاح الدين سيد محمد علي، الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء الاستفادة من الأدلة التطبيقية مع الاشارة لحالة الشمول المالي في مصر، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 35، العدد 4، جامعة الأزهر، مصر، 2020.
93. صديقي أحمد، لوالبية فوزي، مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية-، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جامعة تامنغست، الجزائر، 2023.
94. ايمان بوقرة، واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد...، العدد...، جامعة الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018.
95. نهى صافي عبد، كيلان اسماعيل عبد الله، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد-19)، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية، المجلد 1، العدد 5، 2021.
96. محمد قلي، الصيرفة الاسلامية كمقاربة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 07، العدد 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، أفريل 2023.
97. محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

98. حنان رزيق، و واقع تبني وتطبيق استراتيجيات وطنية للشمول المالي بالدول العربية-دراسة حالة الجزائر ومصر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02/عدد خاص-الجزء 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2023.
99. أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 04، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020.
100. بقبق ليلي أسهمان، أثر الشمول المالي المصري على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، جوان 2022.
101. حلايلي نريمان وآخرون، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01(خاص)، جانفي 2023.
102. حسين أمين محمد محمود، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد 02، الجزء الأول، جامعة قناة السويس، أكتوبر 2020.
103. سمير شرف، وجد رفيق الصائغ، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سوريا مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة جامعة حماة، المجلد 04، العدد 06، 2021.
104. أحمد سعيد البكل، ايمان فاروق حداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف، أبريل 2022.
105. حفصي بونبعو ياسين، العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019-دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01.
106. محمد عبد العظيم أحمد محمد، العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، ديسمبر 2022.

107. ناصر صلاح الدين غربي، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانل ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 2022.
108. أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، جويلية 2020.
109. بوعتلي محمد، دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
110. مسعد محمد العايش، أثر تطبيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي في أفريقيا (خلال الفترة 2002-2020)، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 60، العدد 04، جامعة الإسكندرية، جويلية 2023.
111. فينان حسين مصطفى عطية، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2022، مجلة البحوث الادارية، المجلد 41، العدد 03، جويلية 2023.
112. أحمد فتحي كامل، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (2005-2018)، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 43، العدد 02، جوان 2021.
113. أيمن عبد المنعم رجب محمد عبد الله أبو العز وآخرون، محددات تطبيق الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 46، العدد 03، 2019.
114. رسول حميد، مولوج رمضان، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01 (خاص)، مارس 2023.
115. سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 58، سبتمبر 2020.
116. بن عيني رحيمة وآخرون، دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL للفترة 2004-2020، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 01، جوان 2023.

117. نيد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2019-2004)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022.
118. بن منصور نجيم، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.
119. يمينه بن مدخن، أمال بوسواك، دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي: القطاع المصرفي في الجزائر أنموذجاً، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2024.
120. أحمد إبراهيم حسين البجاري، هاشم محمد عبد الله العركوب، قياس فاعلية السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة (2019-2002)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، العراق، 2022.
121. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 01، جدة، السعودية، 2010.
- المؤتمرات والملتقيات والندوات
122. أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، كلية التقنية الإدارية، بغداد، 2018/11/29-28.
123. بطاهر بخته، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.
124. محمد بوعتلي، دراسة تصنيفية للدول العربية وفقا لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.

125. محمد السيد الشاعر، التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان " التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020.
- المنشورات والتقارير والبيانات الرسمية
126. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2016.
127. أحمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟، مصر، 2017، متاح على الموقع: <https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona>
128. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
129. جلال الدين بن رجب، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربي، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2018.
130. صندوق النقد العربي، البنك المركزي الأردني، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 2015.
131. يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، العدد 109، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019.
132. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2021، 2022.
133. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2022، 2023.
134. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، 2024.
135. بيانات المنظمة الدولية للعمالة للسنوات من 2029 الى 2024.
136. بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://globalfindex.worldbank.org>
137. بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع: www.inf.org

• القوانين والتشريعات التنظيمية

138. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 35 مكرر من القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 78، ديسمبر 2014.

139. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام رقم: 01-20 المؤرخ في 15/03/2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على

العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

• **Books :**

140. Eric Bousserelle, **Dynamique économique-croissance-crisis-cycles**, Gualino éditeur, paris, 2004.
141. Maré Nouschi, **croissance - histoire économique-**, édition Hazan, paris, 1990.
142. Mokime.A.N. N, **Croissance économique: Une perspective africaine**, L'Harmattan, France, 2014.
143. T.R. Jain, Anil Malhotra, **Development and Economics**, V.K. Publications, New Delhi, 2009.
144. Alok Goyal & Mridula Goyal, **Business Environment**, V.K. India Enterprises, New Delhi, 2009-2010.
145. Peter Hess and Cark Ross, **Economic Development "Theories, Evidence, and Policies"**, the Dryden Press, 1997.
146. Paul Krugman & Robin Wells **MACROECONOMICS**, Worth Publishers, Fourth edition, New York, United States, 2015.
147. Todaro, Michael P, Smith, Stephen C, **Economic Development**, (Ed. 12th), Harlow: Pearson, 2015.
148. Cadoret.I- Benjamin.C- Martin.F- Herrard.N- Tanguy.S, **"Econométrie appliquée: méthodes, applications et corrigés"**, De Boek, 2ème édition, Belgique, 2009.

149. Agnès Benassy-Quéré, Benoît Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pisani- Ferry, **Politique Economique**, 1^{ière} édition, Université de Paris, 2004.
150. Ramech Chandra, **Palegrave Studies in Economic History: Endogenous Growth in Historical Perspective From Adam Smith to Paul Romer**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2022
151. Peter Howitt, **The New Palgrave Economics Collection: Economic Growth (endogenous growth theory)**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2010.
152. Frédérique Bec, **Analyse Macroéconomique**, édition la Découverte, France, 2000.
153. Regies Bourbonnais, **économétrie des série temporelles**, 8 édition, 2011.
154. Preachy. F, **Econometrics**, England, John Wiley & Sons LTD, 2001.
155. Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005.
156. Baltagi Badi. H., **Econometric analysis of panel data**, 3rd edition, John Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2005.
157. Asteriou, Dimitrios and all, **Applied Econometrics: A modern approach**, Revised Edition, published by Palgrave Macmillan, New York, USA, 2007.
158. Christophe Hurlin, Valérie Mignon, « **une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel** », Université d'Orléans, 2005.
159. Bai J, Ng S, « **PANIC attack on Unit Roots and Cointegration** », Econometrica, 2004.
160. Alain Pirotte, « **Économétrie des données de panel : Théorie et application** », 2011.
161. Badi H. Baltagi, **Econometric analysis of panel data**, Third Edition, Wiley online library, England, 2005.
162. Lars Weber; **Demographic Change and Economic Growth: Simulation on Growth Models**; Springer-Verlag Berlin Heidelberg; London and New York; 2010.
163. Dielman, T. E, (1989), **Pooled cross-sectional and time series data analysis**, Dekker.

164. Hsiao. C, (2003), Analysis of Panel Data, Analysis of Panel Data, Cambridge, UK: Cambridge University Press.

165. Salanie.B, Guide pratique des séries temporelles, Economie et Prévision, 1999.

- Phd Theses

166. Ralph Hippe, Human capital formation in Europe at the regional level-implications for economic growth, A thesis presented as part of the condition for obtaining a doctorat in economics, speciality Economics Faculty of Economics and Social Sciences, prepared as part of a co-supervision between University of Tübingen& Strasbourg university, Tübingen,germany,2013.

167. Nadir Altinok, Essais sur la qualité de l'éducation et la croissance économiques, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Bourgogne, France, 2007.

- Periodicals and Magazines

168. Leyshon, Andrew; Thrift Nigel. (1995) geographies of financial exclusion financial abandonment in Britain and the United States Transactions of the Institute of British, Geographers, vol 20 no 3.

169. Kim, Minjin ; Zoo, Hanah ; Lee, Heejin et al,Mobile financial services, financial inclusion, and development : A systematic review of academic literature. In: Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries. 2018 ; Vol. 84, No. 5.

170. Gérard Cornilleau, croissance économique et bien-être, Revue de l'OFCE, n96, Janvier, 2006.

171. MCCULLA, Stephanie H. et SMITH, Shelly. Preview of the 2015 annual revision of the national income and product accounts. Survey of Current Business, 2015, vol. 95, no 6.

172. Costanza, Robert, Hart, Maureen, Talberth, John, et al, Beyond GDP: The need for new measures of progress, The pardee papers, 2009.

173. Chelli Francesco Maria, Mariateresa Ciommi and Chiara Gigliarano, The index of sustainable economic

174. welfare: **a comparison of two Italian regions**, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Volume 81, (2013).
175. Devarajan S, Swaroop V, Zou H, **The composition of public expenditure and economic growth**, journal of Monetary Economics, Vol 37, 1996.
176. Frankel J, Romer D, **Does trade cause growth, American Economic Review**, USA, Vol 89, 1999.
177. Beaney M, **Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries**, journal of Development Economics, USA, Vol 48, 1996.
178. En-Ze Wang & Chien-Chiang Lee, **The impact of clean energy consumption on economic growth in China: Is environmental regulation a curse or a blessing ?**, International Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, January2022, vol:77.
179. Lars Weber; **Demographic Change and Economic Growth: Simulation on Growth Models**; Springer-Verlag Berlin Heidelberg; London and New York; 2010.
180. Hyun Park, **Indeterminat equilibrium growth with product and R&D spillovers, Economic Madelling**, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, march2020, vol:86.
181. Satyabrata, **The New Theory of Economic Growth: Endogenous Growth Model**, International Journal of Business and Management Invention,2016, Vol 5, Issue 9.
182. Amable Pruno et Guellec dominique, **les théories de la croissance endogène**, Revue d'économie politique, N3, mai/juin1992.
183. Jin, Jang C, **On the relationship between openness and growth in China: Evidence from provincial time series data**, World Economy, vol 27, Issue 10, 2004.
184. Loan Thi-Hong Van, Anh the Vo, Nhan Thien Nguyen, Duc Hong, **Financial Inclusion and Economic growth: An International Evidence**, Ho Chi Minh City Open, Business and Economics Research Group, University Vietnam, 6 December 2019.

185. L. Kasekende, **What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa?** Development, Volume 57, 2014, NO. (3–4).
186. Sethi, S. K. Sethy, **Financial inclusion matters for economic growth in India Some evidence from cointegration analysis**, International Journal of Social Economics, Volume 46, No. 1, 2019.
187. BRUHN, I. LOVE, **The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico**, THE JOURNAL OF FINANCE, Volume LXIX, NO.3, JUNE 2014.
188. Kablana, Anand, S., and Kuldip. Chhikar, **A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth**, Management and Labour Studies 38, 2013.
189. Babu, P. Raja, **Global Financial Inclusion: Challenges and Opportunities**, ISSN (Print): 2319–5479, Volume 4, Issue–2, 2015.
190. Shanika Thathsarani, Samaraweera, **Financial Inclusion’s Role in Economic Growth and Human Capital in South Asia: An Econometric Approach**, Journal of Sustainability, vol13, 2021.
191. Suman Dahiya & Manoj Kumar, **Linkage between Financial Inclusion and Economic Growth: An Empirical Study of Emerging Indian Economy**, Journal of Business Perspective, vol24, 2020, pp: 184-193.
192. Nasir Khan, Mahwish Zafar, Abiodun Funso Okunlola, Zeman Zoltan and Magda Robert, **Effects of Financial Inclusion on Economic Growth**, Poverty, Sustainability, and Financial Efficiency: Evidence from the G20 Countries, Journal of Sustainability, Vol 14, 2022.
193. Emara, Noha, and Ayah El Said. **Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected MENA countries**, International Review of Economics & Finance, vol 75, 2021.
194. LENKA, Sanjaya Kumar et SHARMA, **Ruchi Does financial inclusion spur economic growth in India?** The Journal of Developing Areas, vol: 51, no 3, 2017.

195. Loan Thi-Hong Van, Anh the Vo, Nhan Thien Nguyen & Duc Hong Vo, **Financial Inclusion and Economic GROWTH: An International Evidence**, Emerging Markets Finance and Trade, vol 57, issue1,2021.
196. Dai-Won Kim, Jung-Suk Yu, M. Kabir Hassan, **financial inclusion and economic growth in OIC countries**, Journal of Research in International Business and Finance, vol 43, 2018.
197. Kusuma.Ratnawati, **The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality**, and Financial Stability in Asia, The Journal of Asian Finance, vol7, n10,2020.
198. Chinoda, T. & Mashamba, T, '**Financial inclusion**, bank competition and economic growth in Africa', Journal of Economic and Financial Sciences, vol 14(1), 2021.
199. Shreya Pal & Indranil Bandyopadhyay, **Impact of financial inclusion on economic growth**, financial development, financial efficiency, financial stability, and profitability: an international evidence, Journal of SN Business & Economics,vol2, n139,2022.
200. Vinay Kumar Singh & Sajal Ghosh, **Financial inclusion and economic growth in India amid demonetization: A case study based on panel cointegration and causality**, Journal of Economic Analysis and Policy,vol71,2021.
201. Azimi MN (2022) **New insights into the impact of financial inclusion on economic growth: A global perspective**. PLoS ONE 17(11): e0277730. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.027773>.
202. Erlando, Angga, Feri Dwi Riyanto, and Someya Masakazu. "**Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia**." Heliyon 6.10 (2020).
203. Adzimatinur, Fauziyah, and Vigory Gloriman Manalu. "**The Effect of islamic financial inclusion on economic growth: a case study of islamic banking in indonesia**." Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal) (2021).

204. Stephen R. Bond, **Dynamic panel Data models: a guide to micro data methods and practice**, Portuguese Economic Journal, Nuffield College, Oxford, UK, and Institute for Fiscal Studies, London, 2002.
205. Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. P. Smith, **Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels**. Journal of the American Statistical Association, 1999.
206. Levin, A., Lin, C. and Chu, C., 2002, « **Unit root test in panel data: Asymptotic and finite sample properties** », Journal of Econometrics 108.
207. Pesaran, H., « **A simple panel unit root test in the presence of cross section dependence** », Journal of Applied Econometrics 22(2), 2007.
208. Pesaran, M. H., & Yamagata, T. (2008). **Testing slope homogeneity in large panels**. Journal of Econometrics, 142(1).
- **Research Papers**
209. Khouiled, B. (2018). **Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews**. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf
210. Alberto Bucci, Luca Guerrini, **Transitional Dynamics in the Solow-Swan Growth Model with AK Technology and Logistic Population Change**, 6th International Conference on Economic Theory "Market Quality Dynamics", Kyoto-Japan, December 12th and 13th, 2008.
211. Samargandi, and al, **Is the Relationship between Financial Development and Economic Growth Monotonic? Evidence from a Sample of Middle Income Countries**, Center for Economic Studies and the Ifo Institute. CESIFO Working Papers, No. 4743, The international platform of Ludwig Maximilian's University's, 2014.
212. Portail Fin Dev, **<https://www.findevgateway.org>**, 2021/03/08, 15:00.

- **Official Reports and Statments**

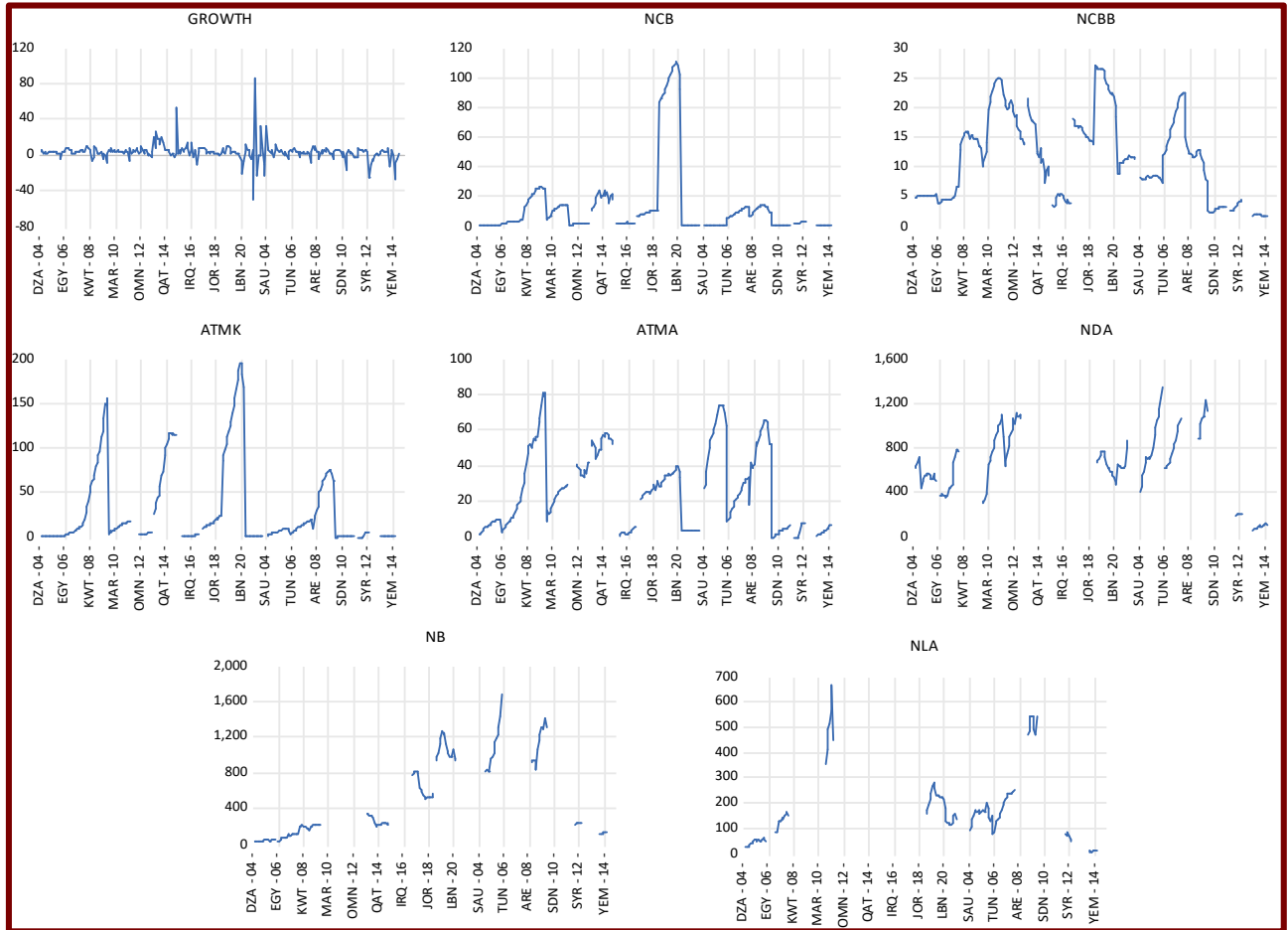
213. World Bank. (2014). **Global Financial Development Report**, Financial Inclusion Available on line: <https://openknowledge..org/bitstream/handle/10986/16238/9780821399859.pdf?Sequence=4&isAllowd=y>. World bank
214. CGAP, **Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor2011** .
215. World bank, **finance for all? policies and pitfalls in expanding access**, wachington DC: World Bank, 2008
216. Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper, **Measuring Financial Inclusion: The Global Financial**
217. Inclusion Index (Global Findex), **The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation**, 2012.
218. Alliance for financial inclusion AFI, **measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators**, Malysia 2013.
219. IMF FAS - Financial Access Survey. Retrieved from <https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>,2021.
220. Demirgüç-Kunt,Asli,Leora Klapper,Dorothe Singer,Saniya Ansar,**The Global Findex Database 2017**
221. **Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19**. Washington, DC: World Bank. 2022.
222. Alfred Hanning, Stefan Jansen, **Financial inclusionand financial stability: current policy issues**, working paper series, N°259 ,Asian Bank Development Institute "ABDInstitute", Tokyo, Japan, December 2010.
223. Alfred Hanning, Stefan Jansen, **Financial inclusionand financial stability: current policy issues**, working paper series, N°259 ,Asian Bank Development Institute "ABDInstitute", Tokyo, Japan, December 2010.

224. International Monetary Fund, **International Transactions In Remittances Guide for Compilers and Users**, 2009.
225. N. Blancher, **Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia**, International Monetary Fund, 2019.
226. Rojas-Suarez, Liliana, **"Financial Inclusion in Latin America: Facts and Obstacles"CGD Working Paper 439**, Washington, DC: Center for Global Development, 2016.
227. Santoso, Bedjo, and Ahamed Kameel Mydin Meera, **"Indonesian Community Mobile Financial Inclusion."** International Review of Management, 2015.
228. Christphe Hurlin et Valérie, (2005), " **Synthèse de tests de racine sur données de panel**", Université d'Orléans, Janvier.
229. Loan Thi-Hong Van, Anh the Vo, Nhan Thien Nguyen, Duc Hong, **Financial Inclusion and Economic growth: An International Evidence**, Ho Chi Minh City Open, Business and Economics Research Group, University Vietnam, 6 December 2019.

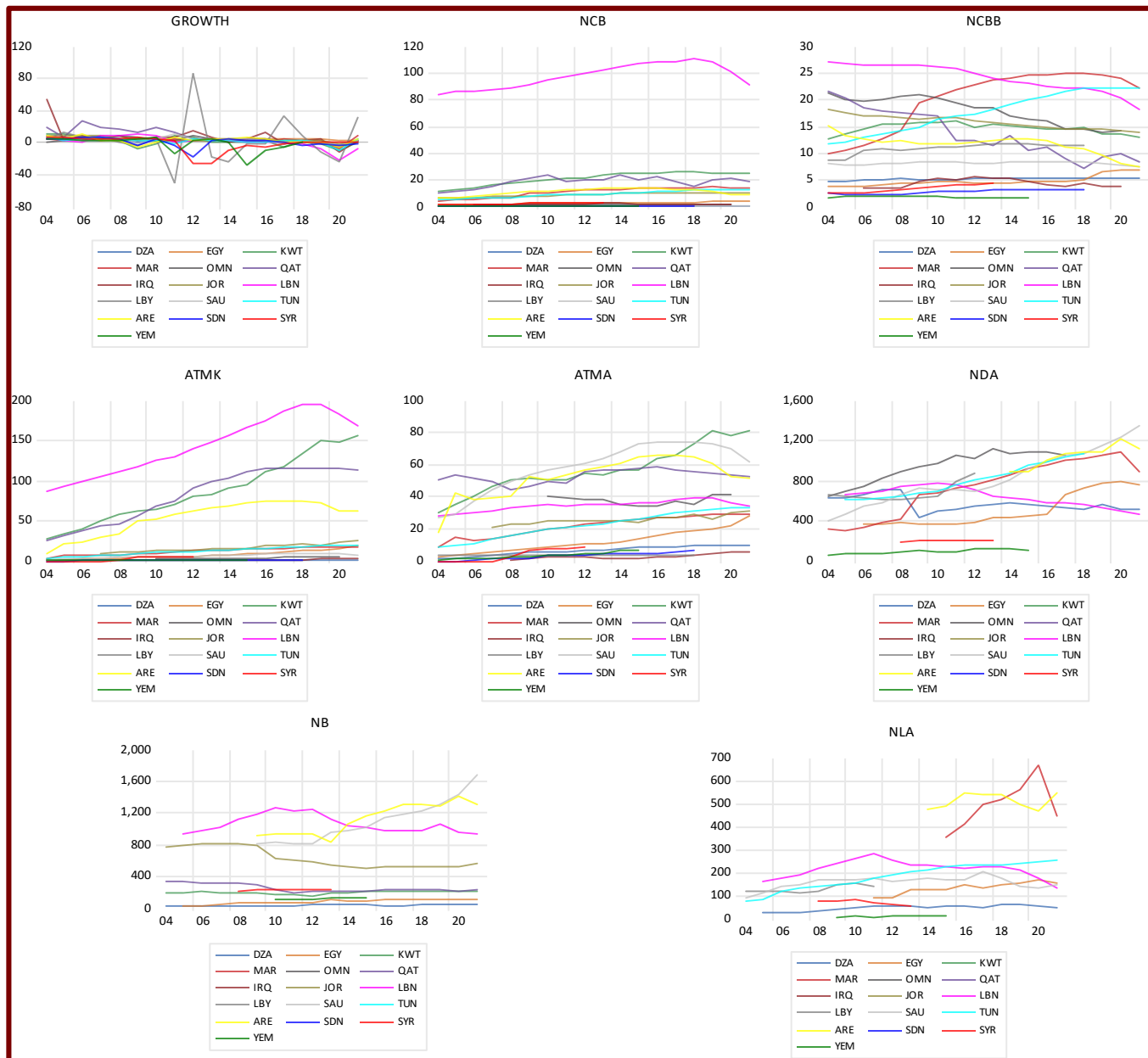


الملاحق

الملحق رقم (1) تطورات متغيرات الدراسة (مجموعة)



الملحق رقم (2) تطورات متغيرات الدراسة (متوسطات مقطعية)



Date:
11/06/24
Time: 17:07

Sample: 2004 2021

	GROWTH	NCB	NCBB	ATMK	ATMA	NDA	NB	NLA
Mean	1.490835	23.99536	10.05811	42.95674	29.75551	634.7233	597.4954	162.6169
Median	2.850003	2.644030	6.785079	7.695993	27.56067	635.4493	241.3611	148.3154
Maximum	10.99376	110.3617	26.85765	195.7967	74.10226	1343.971	1674.176	543.1213
Minimum	-27.99455	0.465626	1.622612	0.148211	1.503894	85.29197	23.14049	6.104331
Std. Dev.	6.611959	40.28940	7.916062	61.25027	24.17146	292.0938	531.4332	140.1120
Skewness	-2.755827	1.354952	1.118379	1.280000	0.515760	0.131043	0.200559	1.441071
Kurtosis	11.95602	2.924742	2.733907	3.189749	1.817466	2.804011	1.339059	4.564054
Jarque-Bera	354.8051	23.57883	16.27873	21.14165	7.900259	0.343614	9.367113	34.49924
Probability	0.000000	0.000008	0.000292	0.000026	0.019252	0.842142	0.009246	0.000000
Sum	114.7943	1847.643	774.4748	3307.669	2291.174	48873.69	46007.15	12521.50
Sum Sq. Dev.	3322.568	123365.9	4762.466	285121.2	44403.71	6484228.	21464011	1491984.
Observations	77	77	77	77	77	77	77	77

الملحق رقم (3) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة

الملحق رقم (4) إحصاءات وصفية إضافية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
GROWTH	288	142.8785	82.75224	1	286
NCB	264	12.83067	24.14471	.1784512	110.3617
NCBB	264	11.67616	7.044099	1.622612	26.98227
ATMK	253	115.8735	70.71214	1	240
ATMA	253	122.1186	72.98153	1	248
NDA	150	655.5665	293.0482	56.06486	1343.971
NB	144	492.1734	441.3999	23.14049	1674.176
NLA	117	179.4502	144.1054	1.822934	665.4795

الملحق رقم (5) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary								
Date: 11/06/24 Time: 17:08								
Sample: 2005 2015								
Included observations: 77								
Balanced sample (listwise missing value deletion)								
Correlation								
Probability	GROWTH	NCB	NCBB	ATMK	ATMA	NDA	NB	NLA
GROWTH	1.000000							

NCB	-0.055770	1.000000						
	0.6300	-----						
NCBB	0.079567	0.943607	1.000000					
	0.4915	0.0000	-----					
ATMK	-0.107310	0.950578	0.894162	1.000000				
	0.3529	0.0000	0.0000	-----				
ATMA	0.080659	0.151875	0.353644	0.290991	1.000000			
	0.4856	0.1873	0.0016	0.0102	-----			
NDA	0.225808	0.040922	0.276689	0.158463	0.791426	1.000000		
	0.0483	0.7238	0.0149	0.1687	0.0000	-----		
NB	0.032249	0.500454	0.654689	0.598262	0.876503	0.712456	1.000000	
	0.7807	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
NLA	0.128201	0.279910	0.434834	0.490354	0.693805	0.658588	0.739972	1.000000
	0.2665	0.0137	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----

الملحق رقم (6) اختبار الاستقلالية للمتغير GROWTH

Cross-Section Dependence Test

Series: GROWTH

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2004 2021

Periods included: 18

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 285

Note: non-zero cross-section means detected in data

Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	379.2352	120	0.0000
Pesaran scaled LM	16.73356		0.0000
Bias-corrected scaled LM	16.26297		0.0000
Pesaran CD	14.87654		0.0000

الملحق رقم (7) اختبار الاستقلالية للمتغير NCB

Cross-Section Dependence Test

Series: NCB

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2004 2021

Periods included: 18

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 264

Note: non-zero cross-section means detected in data

Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1315.550	120	0.0000
Pesaran scaled LM	77.17242		0.0000
Bias-corrected scaled LM	76.70183		0.0000
Pesaran CD	35.58897		0.0000

الملحق رقم (8) اختبار الاستقلالية للمتغير NCBB

Cross-Section Dependence Test			
Series: NCBB			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2004 2021			
Periods included: 18			
Cross-sections included: 16			
Total panel (unbalanced) observations: 264			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	835.5668	120	0.0000
Pesaran scaled LM	46.18964		0.0000
Bias-corrected scaled LM	45.71905		0.0000
Pesaran CD	1.899565		0.0575

الملحق رقم (9) اختبار الاستقلالية للمتغير ATMK

Cross-Section Dependence Test			
Series: ATMK			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2004 2021			
Periods included: 18			
Cross-sections included: 16			
Total panel (unbalanced) observations: 253			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1408.296	120	0.0000
Pesaran scaled LM	83.15916		0.0000
Bias-corrected scaled LM	82.68857		0.0000
Pesaran CD	3.816838		0.1253

الملحق رقم (10) اختبار الاستقلالية للمتغير ATMA

Cross-Section Dependence Test

Series: ATMA			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2004 2021			
Periods included: 18			
Cross-sections included: 16			
Total panel (unbalanced) observations: 253			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1004.670	120	0.0000
Pesaran scaled LM	57.10523		0.0000
Bias-corrected scaled LM	56.63464		0.0000
Pesaran CD	6.755386		0.0688

الملحق رقم (11) اختبار الاستقلالية للمتغير NB

Cross-Section Dependence Test

Series: NB			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2004 2021			
Periods included: 18			
Cross-sections included: 10			
Total panel (unbalanced) observations: 144			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	222.1880	45	0.0000
Pesaran scaled LM	18.67726		0.0000
Bias-corrected scaled LM	18.38314		0.0000
Pesaran CD	0.572250		0.5672

الملحق رقم (12) اختبارات جذر الوحدة CIPS للمتغير GROWTH (في المستوى)

CIPS unit root test		
Null hypothesis: Unit root		
Test results:		
Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-10.20577	<0.01
Truncated CIPS:	-2.28586	<0.05
Critical values:		
Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.55	-2.53
5%	-2.29	-2.28
10%	-2.16	-2.16

الملحق رقم (13) اختبارات جذر الوحدة CIPS للمتغير NCB (في المستوى)

CIPS unit root test		
Null hypothesis: Unit root		
Test results:		
Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.31304	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.77556	>=0.10
Critical values:		
Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.74	-2.64
5%	-2.39	-2.34
10%	-2.21	-2.19

الملحق رقم (14) اختبارات جذر الوحدة CIPS للمتغير NCB (بعد الفرق الأول)

CIPS unit root test

Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-3.31473	<0.01
Truncated CIPS:	-2.58718	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.74	-2.64
5%	-2.39	-2.34
10%	-2.21	-2.19

الملحق رقم (15) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NCB: نموذج الاتجاه العام والثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: NCB

Date: 11/06/24 Time: 17:13

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear

trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 248

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	30.8885	0.5227
PP - Choi Z-stat	2.05574	0.9801

الملحق رقم (16) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NCBB: نموذج الاتجاه العام والثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NCBB)

Date: 11/06/24 Time: 17:13

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear

trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 232

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	94.6237	0.0000
PP - Choi Z-stat	-4.93170	0.0000

الملحق رقم (17) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NCBB: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NCBB)

Date: 11/06/24 Time: 17:13

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 232

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	91.9055	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.37164	0.0000

الملحق رقم (18) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NCBB: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NCBB)

Date: 11/06/24 Time: 17:13

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 232

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	125.534	0.0000
PP - Choi Z-stat	-7.43094	0.0000

الملحق رقم (19) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير ATMK: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: ATMK

Date: 11/06/24 Time: 17:16

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 237

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	16.5263	0.9891
PP - Choi Z-stat	5.57488	1.0000

الملحق رقم (20) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATKMK: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: D(ATMK)		
Date: 11/06/24 Time: 17:16		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 221		
Cross-sections included: 16		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	108.781	0.0000
PP - Choi Z-stat	-4.30157	0.0000

الملحق رقم (21) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATKMK: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: D(ATMK)		
Date: 11/06/24 Time: 17:16		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 221		
Cross-sections included: 16		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	114.131	0.0000
PP - Choi Z-stat	-4.41651	0.0000

الملحق رقم (22) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMK: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(ATMK)

Date: 11/06/24 Time: 17:16

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 221

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	85.0217	0.0000
PP - Choi Z-stat	-4.45828	0.0000

الملحق رقم (23) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير ATMA: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: ATMA

Date: 11/06/24 Time: 17:18

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 237

Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	15.3910	0.9942
PP - Choi Z-stat	4.35398	1.0000

الملحق رقم (24) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMA: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: D(ATMA)		
Date: 11/06/24 Time: 17:18		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 221		
Cross-sections included: 16		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	118.426	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.67431	0.0000

الملحق رقم (25) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMA: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: D(ATMA)		
Date: 11/06/24 Time: 17:18		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 221		
Cross-sections included: 16		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	121.061	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.66683	0.0000

الملحق رقم (26) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير ATMA: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(ATMA)			
Date: 11/06/24 Time: 17:18			
Sample: 2004 2021			
Exogenous variables: None			
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel			
Total number of observations: 221			
Cross-sections included: 16			
Method		Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square		134.915	0.0000
PP - Choi Z-stat		-7.04560	0.0000

الملحق رقم (27) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NDA: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: NDA		
Date: 11/06/24 Time: 17:19		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 139		
Cross-sections included: 11 (5 dropped)		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	51.3008	0.0004
PP - Choi Z-stat	-0.42811	0.3343

الملحق رقم (28) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NDA: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: NDA

Date: 11/06/24 Time: 17:19

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 139

Cross-sections included: 11 (5 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	21.5893	0.4846
PP - Choi Z-stat	1.79055	0.9633

الملحق رقم (29) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NDA: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NDA)

Date: 11/06/24 Time: 17:20

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear

trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 128

Cross-sections included: 11 (5 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	75.3566	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.04650	0.0000

الملحق رقم (30) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NDA: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NDA)

Date: 11/06/24 Time: 17:20

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 128

Cross-sections included: 11 (5 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	85.6863	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.86444	0.0000

الملحق رقم (31) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NDA: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NDA)

Date: 11/06/24 Time: 17:20

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 128

Cross-sections included: 11 (5 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	86.8333	0.0000
PP - Choi Z-stat	-6.06034	0.0000

الملحق رقم (32) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NB: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: NB

Date: 11/06/24 Time: 17:21

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear

trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 134

Cross-sections included: 10 (6 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	17.8482	0.5974
PP - Choi Z-stat	1.22179	0.8891

الملحق رقم (33) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NB: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NB)

Date: 11/06/24 Time: 17:21

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear

trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 124

Cross-sections included: 10 (6 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	66.8485	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.04346	0.0000

الملحق رقم (34) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NB: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NB)

Date: 11/06/24 Time: 17:21

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 124

Cross-sections included: 10 (6 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	70.7768	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.46195	0.0000

الملحق رقم (35) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NB: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NB)

Date: 11/06/24 Time: 17:21

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 124

Cross-sections included: 10 (6 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	101.426	0.0000
PP - Choi Z-stat	-7.32614	0.0000

الملحق رقم (36) اختبارات جذر الوحدة في المستوى للمتغير NLA: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: NLA		
Date: 11/06/24 Time: 17:22		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 107		
Cross-sections included: 10 (6 dropped)		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	27.1527	0.1310
PP - Choi Z-stat	0.70010	0.7581

الملحق رقم (37) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NLA: نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: D(NLA)		
Date: 11/06/24 Time: 17:22		
Sample: 2004 2021		
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total number of observations: 97		
Cross-sections included: 10 (6 dropped)		
Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	69.6520	0.0000
PP - Choi Z-stat	-2.76982	0.0028

الملحق رقم (38) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NLA: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NLA)

Date: 11/06/24 Time: 17:22

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 97

Cross-sections included: 10 (6 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	56.7205	0.0000
PP - Choi Z-stat	-3.24236	0.0006

الملحق رقم (39) اختبارات جذر الوحدة بعد الفرق الأول للمتغير NLA: نموذج دون ثابت ولا اتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(NLA)

Date: 11/06/24 Time: 17:22

Sample: 2004 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total number of observations: 97

Cross-sections included: 10 (6 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	66.0890	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.14369	0.0000

الملحق رقم (40) اختبارات التجانس

Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	-0.859	0.390
adj.	-2.014	0.044

Variables partialled out: constant

الملحق رقم (41) اختبار المفاضلة بين MG & PMG

hausman mg pmg, sigmamore

	---- Coefficients ----			
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	mg	pmg	Difference	S.E.
NCB	-1442.103	-5.768805	-1436.334	2.44e+25
NCBB	290.1867	-1.206346	291.3931	4.96e+24
ATMK	5.760463	-.602499	6.362962	6.86e+22
ATMA	-8.855399	-.4769355	-8.378463	9.94e+22

b = consistent under H0 and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtpmg

Test: H0: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned}\chi^2(4) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 0.00 \\ \text{Prob}>\chi^2 &= 1.0000\end{aligned}$$

الملحق رقم (42) اختبار المفاضلة بين DFE & PMG

hausman DFE pmg, sigmamore

	---- Coefficients ----			
	(b) DFE	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
NCB	-4.064563	-5.768805	1.704243	38.02967
NCBB	13.1036	-1.206346	14.30995	153.1396
ATMK	-.8746832	-.602499	-.2721842	4.185591
ATMA	-.0219625	-.4769355	.454973	3.538095

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$\chi^2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$
= 0.03
Prob>chi2 = 0.9999

الملحق رقم (43) نموذج MG

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.GROWTH	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ect						
NCB	-1442.103	1440.598	-1.00	0.317	-4265.624	1381.418
NCBB	290.1867	292.3152	0.99	0.321	-282.7406	863.114
ATMK	5.760463	4.043921	1.42	0.154	-2.165475	13.6864
ATMA	-8.855399	5.862615	-1.51	0.131	-20.34591	2.635116
NDA	.8989911	2.993068	0.30	0.764	-4.967314	6.765297
NB	6.190403	5.628623	1.10	0.271	-4.841495	17.2223
NLA	-.4846773	3.747569	-0.13	0.897	-7.829778	6.860424
SR						
ect	.3921171	.6356125	0.62	0.537	-.8536605	1.637895
NCB D1.	28449.4	28443.88	1.00	0.317	-27299.57	84198.37
NCBB D1.	-3352.773	3070.352	-1.09	0.275	-9370.551	2665.006
ATMK D1.	4.237756	12.70237	0.33	0.739	-20.65843	29.13394
ATMA D1.	-3.030461	6.577176	-0.46	0.645	-15.92149	9.860567
NDA D1.	-4.965629	5.764283	-0.86	0.389	-16.26342	6.332159
NB D1.	8.10553	6.804444	1.19	0.234	-5.230935	21.44199
NLA D1.	5.165201	9.075958	0.57	0.569	-12.62335	22.95375
_cons	-878.2784	3047.885	-0.29	0.773	-6852.023	5095.466

الملحق رقم (44) نموذج DFE

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form (Estimate results saved as DFE)						
		Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ect	NCB	-4.064563	2.568296	-1.58	0.114	-9.09833 .9692054
	NCBB	13.1036	10.34022	1.27	0.205	-7.162857 33.37007
	ATMK	-.8746832	.2826894	-3.09	0.002	-1.428744 -.3206222
	ATMA	-.0219625	.2390028	-0.09	0.927	-.4903993 .4464744
	NDA	-.2682795	.1173266	-2.29	0.022	-.4982354 -.0383235
	NB	.154778	.1350318	1.15	0.252	-.1098794 .4194354
	NLA	-.4431208	.547846	-0.81	0.419	-1.516879 .6306376
SR	ect	-1.194001	.1335224	-8.94	0.000	-1.4557 -.9323016
	NCB D1.	3.854725	8.848925	0.44	0.663	-13.48885 21.1983
	NCBB D1.	36.9413	35.5811	1.04	0.299	-32.79637 106.679
	ATMK D1.	.3066688	.2985574	1.03	0.304	-.2784929 .8918306
	ATMA D1.	.4445285	.2436823	1.82	0.068	-.03308 .922137
	NDA D1.	.2183014	.1718587	1.27	0.204	-.1185355 .5551384
	NB D1.	-.1350117	.2379734	-0.57	0.570	-.6014311 .3314076
	NLA D1.	.5260491	.6116061	0.86	0.390	-.6726768 1.724775
	_cons	442.2481	183.6003	2.41	0.016	82.39808 802.0981

الملحق رقم (45) نموذج PMG المجمع

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): COUNTRY
Time Variable (t): YEARS

Number of obs = 236
Number of groups = 16
Obs per group: min = 8
avg = 14.8
max = 17

Log Likelihood = -1204.279

D.GROWTH	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
ect					
GROWTH L2.	.0039226	.0779616	0.05	0.960	-.1488793 .1567245
NCB	-.746331	.9895158	-0.75	0.451	-2.685746 1.193084
NCBB	6.24382	2.045472	3.05	0.002	2.234769 10.25287
ATMK	.6794493	.1219279	5.57	0.000	.440475 .9184236
ATMA	-.596581	.13013	-4.58	0.000	-.8516312 -.3415309
SR					
ect	-.7968145	.1191225	-6.69	0.000	-1.03029 -.5633387
NCB D1.	3903.281	2266.789	1.72	0.085	-539.543 8346.106
NCBB D1.	-353.4841	180.3629	-1.96	0.050	-706.9889 .0207395
ATMK D1.	-3.205197	3.442666	-0.93	0.352	-9.952699 3.542305
ATMA D1.	1.849367	.951794	1.94	0.052	-.016115 3.714849

الملحق رقم (46) نموذج PMG الفردي

(Estimate results saved as PMG)

Panel Variable (i): COUNTRY
Time Variable (t): YEARS

Number of obs = 236
Number of groups = 16
Obs per group: min = 8
avg = 14.8
max = 17

Log Likelihood = -1204.279

D.GROWTH	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ect					
NCB	-5.768805	.8505957	-6.78	0.000	-7.435942 -4.101668
NCBB	-1.206346	1.746953	-0.69	0.490	-4.63031 2.217618
ATMK	-.602499	.1058239	-5.69	0.000	-.80991 -.3950879
ATMA	-.4769355	.1125289	-4.24	0.000	-.697488 -.256383
COUNTRY_1					
ect	-.7186541	.1865888	-3.85	0.000	-1.084361 -.3529469
NCB					

D1.	-16.73176	26.5176	-0.63	0.528	-68.7053	35.24177
			NCB			
D1.	120.5298	37.81517	3.19	0.001	46.41347	194.6462
			ATMK			
D1.	-2.755805	1.444517	-1.91	0.056	-5.587007	.0753963
			ATMA			
D1.	-.7233817	.8985352	-0.81	0.421	-2.484478	1.037715
cons	370.7595	89.03997	4.16	0.000	196.2443	545.2746_
-----+-----						
			COUNTRY_2			
ect	-.5512495	.3218951	-1.71	0.087	-1.182152	.0796533
			NCB			
D1.	8198.514	14977.57	0.55	0.584	-21156.98	37554.01
			NCB			
D1.	-1246.987	1650.071	-0.76	0.450	-4481.067	1987.092
			ATMK			
D1.	-4.720801	7.053508	-0.67	0.503	-18.54542	9.103821
			ATMA			
D1.	.3771495	1.096172	0.34	0.731	-1.771308	2.525607
cons	77.88096	207.2367	0.38	0.707	-328.2956	484.0575_
-----+-----						
			COUNTRY_3			
ect	-.496357	.1200622	-4.13	0.000	-.7316746	-.2610393
			NCB			
D1.	-1180.36	385.9214	-3.06	0.002	-1936.752	-423.9681
			NCB			
D1.	798.5536	259.0601	3.08	0.002	290.8051	1306.302
			ATMK			
D1.	.2927277	.1616481	1.81	0.070	-.0240967	.6095521
			ATMA			
D1.	.1268566	.1271681	1.00	0.318	-.1223883	.3761015
cons	229.678	52.86504	4.34	0.000	126.0644	333.2916_
-----+-----						
			COUNTRY_4			
ect	-1.277016	.2633501	-4.85	0.000	-1.793172	-.7608587
			NCB			
D1.	277.5841	641.0838	0.43	0.665	-978.917	1534.085
			NCB			
D1.	-105.0968	264.0896	-0.40	0.691	-622.703	412.5093
			ATMK			
D1.	3.376454	1.829316	1.85	0.065	-.2089401	6.961848
			ATMA			
D1.	-1.077751	1.399325	-0.77	0.441	-3.820377	1.664875
cons	264.3289	91.32733	2.89	0.004	85.33061	443.3272_
-----+-----						
			COUNTRY_5			
ect	-.8155568	.1717766	-4.75	0.000	-1.152233	-.4788809
			NCB			
D1.	-51.63785	58.85516	-0.88	0.380	-166.9919	63.71615
			NCB			

D1.	-13.75287	39.15045	-0.35	0.725	-90.48633	62.9806
				ATMK		
D1.	-4385328	.1615723	-2.71	0.007	-.7552086	-.1218569
				ATMA		
D1.	-1.625661	.5626923	-2.89	0.004	-2.728517	-.5228042
cons	263.2932	59.1313	4.45	0.000	147.398	379.1885
			-----+			
				COUNTRY_6		
ect	-1.018004	.2271524	-4.48	0.000	-1.463214	-.5727929
				NCB		
D1.	115.8686	49.04627	2.36	0.018	19.73963	211.9975
				NCBB		
D1.	-162.4309	78.58103	-2.07	0.039	-316.4469	-8.414884
				ATMK		
D1.	.2655348	.4738216	0.56	0.575	-.6631384	1.194208
				ATMA		
D1.	4.788622	2.232447	2.15	0.032	.4131055	9.164138
cons	335.794	95.66031	3.51	0.000	148.3032	523.2847
			-----+			
				COUNTRY_7		
ect	-1.594755	.2816365	-5.66	0.000	-2.146753	-1.042758
				NCB		
D1.	15.42579	7.239289	2.13	0.033	1.237042	29.61453
				NCBB		
D1.	26.27112	46.91048	0.56	0.575	-65.67174	118.214
				ATMK		
D1.	.2972516	.5645751	0.53	0.599	-.8092953	1.403799
				ATMA		
D1.	.0635308	4.507112	0.01	0.989	-8.770246	8.897307
cons	1366.553	310.9677	4.39	0.000	757.0675	1976.038
			-----+			
				COUNTRY_8		
ect	-.969544	.2217921	-4.37	0.000	-1.404248	-.5348396
				NCB		
D1.	51841.71	20964.5	2.47	0.013	10752.04	92931.39
				NCBB		
D1.	-1161.375	501.9321	-2.31	0.021	-2145.144	-177.6062
				ATMK		
D1.	-56.85994	27.98516	-2.03	0.042	-111.7098	-2.010047
				ATMA		
D1.	15.40027	6.878924	2.24	0.025	1.917826	28.88271
cons	12.48284	86.77753	0.14	0.886	-157.598	182.5637
			-----+			
				COUNTRY_9		
ect	-1.779313	.2012745	-8.84	0.000	-2.173803	-1.384822
				NCB		
D1.	-393.9935	212.7015	-1.85	0.064	-810.8807	22.89379
				NCBB		
D1.	219.5346	110.9985	1.98	0.048	1.981586	437.0876
				ATMK		

D1.	.6246833	.2297656	2.72	0.007	.174351	1.075016
			ATMA			
D1.	.4716674	.2022332	2.33	0.020	.0752976	.8680372
cons	716.8032	94.69054	7.57	0.000	531.2131	902.3932_
			-----+			
			COUNTRY_10			
ect	-.9383556	.2167448	-4.33	0.000	-1.363168	-.5135437
			NCB			
D1.	2140.527	610.6107	3.51	0.000	943.7519	3337.302
			NCB			
D1.	-164.2782	61.39208	-2.68	0.007	-284.6044	-43.95193
			ATMK			
D1.	-6.153076	4.923192	-1.25	0.211	-15.80235	3.496203
			ATMA			
D1.	4.180952	2.643469	1.58	0.114	-1.000151	9.362056
cons	156.5045	73.48013	2.13	0.033	12.48614	300.5229_
			-----+			
			COUNTRY_11			
ect	-.6021804	.1381713	-4.36	0.000	-.8729911	-.3313698
			NCB			
D1.	20.34686	8.574527	2.37	0.018	3.541099	37.15263
			NCB			
D1.	-37.73472	16.27076	-2.32	0.020	-69.62482	-5.844626
			ATMK			
D1.	-.6460661	.2836319	-2.28	0.023	-1.201974	-.0901578
			ATMA			
D1.	6.420571	1.168508	5.49	0.000	4.130337	8.710806
cons	216.9319	55.16014	3.93	0.000	108.82	325.0438_
			-----+			
			COUNTRY_12			
ect	-1.450984	.1899516	-7.64	0.000	-1.823282	-1.078686
			NCB			
D1.	6915.807	2253.186	3.07	0.002	2499.644	11331.97
			NCB			
D1.	-754.1931	290.299	-2.60	0.009	-1323.169	-185.2176
			ATMK			
D1.	-.63752	.9666843	-0.66	0.510	-2.532186	1.257146
			ATMA			
D1.	-1.604044	1.179402	-1.36	0.174	-3.915629	.7075416
cons	370.8645	89.48911	4.14	0.000	195.4691	546.2599_
			-----+			
			COUNTRY_13			
ect	-1.235356	.3600886	-3.43	0.001	-1.941117	-.5295956
			NCB			
D1.	-1572.033	912.936	-1.72	0.085	-3361.355	217.2884
			NCB			
D1.	142.6198	202.6279	0.70	0.482	-254.5235	539.7632
			ATMK			
D1.	-.471271	1.277207	-0.37	0.712	-2.97455	2.032008
			ATMA			

D1.	-1.949242	1.434285	-1.36	0.174	-4.760389	.8619051
cons	297.2059	93.07162	3.19	0.001	114.7889	479.6229
-----+-----						
	COUNTRY_14					
ect	-.5274545	.0905144	-5.83	0.000	-.7048594	-.3500495
-----+-----						
	NCB					
D1.	269.9028	102.1481	2.64	0.008	69.6963	470.1094
-----+-----						
	NCBB					
D1.	78.1639	114.7376	0.68	0.496	-146.7176	303.0455
-----+-----						
	ATMK					
D1.	5.392078	.6448582	8.36	0.000	4.12818	6.655977
-----+-----						
	ATMA					
D1.	-3.104842	.3949019	-7.86	0.000	-3.878836	-2.330849
cons	94.00504	24.6619	3.81	0.000	45.66861	142.3415
-----+-----						
	COUNTRY_15					
ect	-.5381893	.1989807	-2.70	0.007	-.9281844	-.1481942
-----+-----						
	NCB					
D1.	452.3222	821.8553	0.55	0.582	-1158.485	2063.129
-----+-----						
	NCBB					
D1.	-244.3854	416.0759	-0.59	0.557	-1059.879	571.1084
-----+-----						
	ATMK					
D1.	.1323116	.4643578	0.28	0.776	-.777813	1.042436
-----+-----						
	ATMA					
D1.	-.3154205	.2918281	-1.08	0.280	-.887393	.256552
cons	130.5494	137.188	0.95	0.341	-138.3341	399.4329
-----+-----						
	COUNTRY_16					
ect	-1.555711	.2747649	-5.66	0.000	-2.09424	-1.017182
-----+-----						
	NCB					
D1.	525.6735	8511.723	0.06	0.951	-16157	17208.34
-----+-----						
	NCBB					
D1.	-79.39854	1946.118	-0.04	0.967	-3893.719	3734.922
-----+-----						
	ATMK					
D1.	18.85005	12.62274	1.49	0.135	-5.890074	43.59017
-----+-----						
	ATMA					
D1.	.7033209	.97408	0.72	0.470	-1.205841	2.612483
cons	231.922	137.8514	1.68	0.092	-38.26169	502.1057
-----+-----						

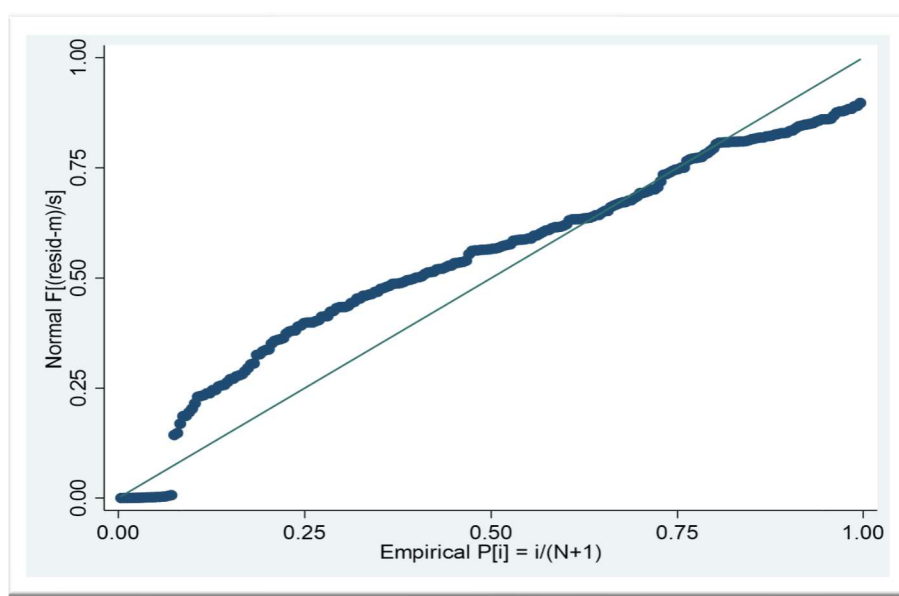
الملحق رقم (47) اختبارات التباين بحسب المقاطع

Test for Equality of Variances of RESID1				
Categorized by values of COUNTRY				
Date: 11/15/24 Time: 23:35				
Sample: 2004 2021				
Included observations: 252				
Method		df	Value	Probability
Bartlett		15	127.9708	0.0000
Levene		(15, 236)	2.206224	0.0068
Brown-Forsythe		(15, 236)	1.237402	0.2445
Category Statistics				
			Mean Abs.	Mean Abs.
COUNTRY	Count	Std. Dev.	Mean Diff.	Median Diff.
ARE	16	58.84621	43.27779	43.27779
DZA	17	43.72212	36.34511	35.71026
EGY	18	59.37374	44.04122	42.72521
IRQ	18	105.1054	63.84958	63.00769
JOR	16	153.5181	71.91234	43.03285
KWT	18	53.07640	41.96524	41.83152
LBN	17	27.84880	22.74225	22.53437
LBY	12	11.93547	9.221471	8.063608
MAR	14	50.99465	40.25991	35.05500
OMN	14	28.05200	22.40457	22.00361
QAT	18	52.60168	40.15122	38.62918
SAU	17	39.88066	32.63040	30.69563
SDN	9	100.0166	93.31302	86.34177
SYR	17	39.89741	32.42373	32.24679
TUN	18	50.08772	38.74615	37.33322
YEM	13	64.45442	50.22003	49.12968
All	252	168.6023	41.87161	38.79357
Bartlett weighted standard deviation: 67.02396				

الملحق رقم (48) اختبارات التباين بحسب الزمن

YEARS	Summary of Linear prediction		
	Mean	Std. Dev.	Freq.
2004	-169.75978	183.62445	13
2005	-177.16132	186.8538	13
2006	-178.82845	186.07617	13
2007	-187.73575	159.62279	14
2008	-184.57717	162.06798	15
2009	-210.14038	163.47875	15
2010	-208.92127	160.27263	16
2011	-214.8802	161.26999	16
2012	-219.43762	164.84367	16
2013	-221.94128	174.99614	15
2014	-226.00036	175.14714	15
2015	-229.69477	177.09577	15
2016	-237.29243	178.19982	14
2017	-232.91831	183.17239	14
2018	-239.99178	182.86846	14
2019	-271.94714	176.81856	12
2020	-269.70144	161.2396	12
2021	-276.10891	151.30085	10
Total	-218.42812	168.60228	252
W0 = 0.08269651 df(17, 234) Pr > F = 0.99999972			
W50 = 0.08790521 df(17, 234) Pr > F = 0.99999955			
W10 = 0.10680237 df(17, 234) Pr > F = 0.99999797			

الملحق رقم (49) اختبار QQ للتوزيع الطبيعي



الملحق رقم (50) اختبار التوزيع الطبيعي

Skewness/Kurtosis tests for Normality					
Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	adj chi2(2)	joint Prob>chi2
resid	252	0.0000	0.0000	73.47	0.0000

الملحق رقم (51) اختبار الارتباط الذاتي

Date: 11/10/24 Time: 00:28

Sample : 2004 2021

Included observations: 288

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.016	0.016	0.0589	0.808	
2	-0.014	-0.015	0.1081	0.947	
3	-0.044	-0.043	0.5625	0.905	
4	0.005	0.006	0.5676	0.967	
5	0.005	0.004	0.5742	0.989	
6	-0.020	-0.022	0.6674	0.995	
7	-0.010	-0.009	0.6908	0.998	
8	-0.010	-0.009	0.7131	0.999	
9	-0.004	-0.006	0.7169	1.000	
10	-0.008	-0.009	0.7336	1.000	
11	-0.012	-0.012	0.7684	1.000	
12	-0.006	-0.006	0.7762	1.000	

الملحق رقم (52) اختبار الاستقلالية بين بواقي التقدير

Cross-Section Dependence Test

Series: RESID1

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2004 2021

Periods included: 18

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 252

Note: non-zero cross-section means detected in data

Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	497.3460	120	0.0000
Pesaran scaled LM	24.35758		0.0000
Bias-corrected scaled LM	23.88699		0.0000
Pesaran CD	0.736801		0.1195